Dengê Kurdistan

صوت كردستان

سياسية فكرية ثقافية صادرة عن منظومة المجتمع الكردي في غربي كردستان

العدد 52 شتاء 2008

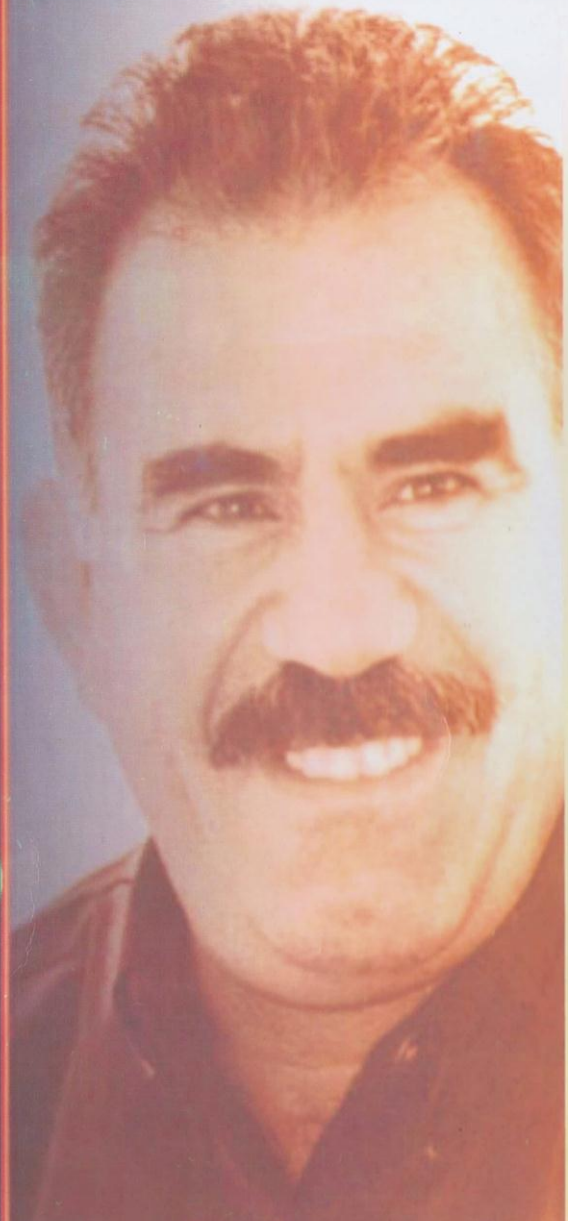

- الخلاصة التاريخية للقيم المشاعية والديمقراطية في المجتمع
- اعلان الحل الديمقراطي للقضية الكردية
- المواطنة الحرة ، مفهومها ومهامها
- ميثاق منظومة المجتمع الكردستاني KCK
- برنامج تجمع النساء السامیات KJB
- المجالس النسائية بحاجة لتعبئة أيديولوجية وسياسية راسخة
- الشهيد عزيز رمز منقوش في وجدان الكرد

عيسى خليل ملا حسن

الشهيد الأول في حملة (كفى)

في غربي كردستان

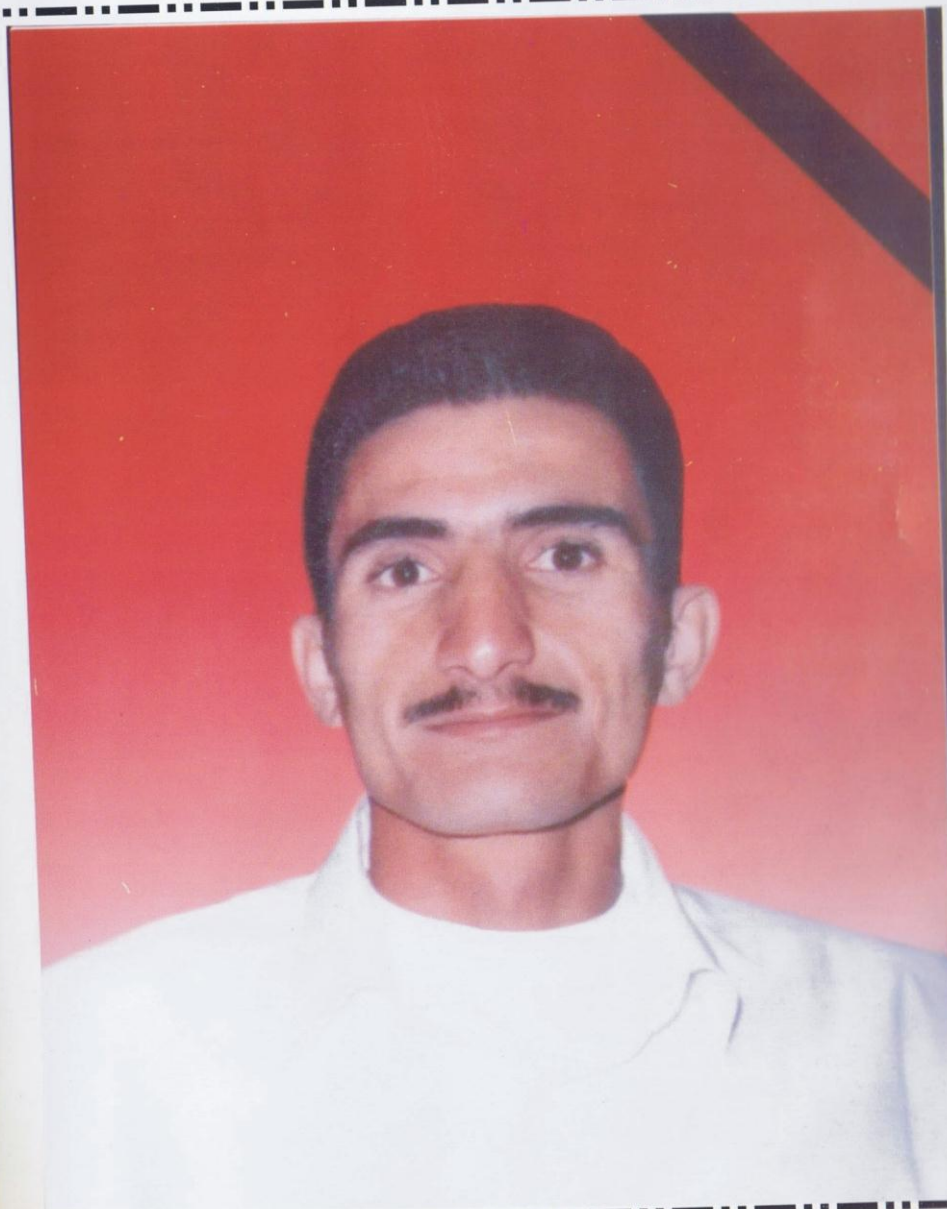

صوت كردستان... مجدداً إلى قرائها

بالعودة إلى مراجعة زخم الإرث النضالي، الذي تركته حركة التحرر الوطني الكردستاني في غربي كردستان وسورية ولبنان ثقافياً، يبرز دور مجلة "صوت كردستان" كمنبر إعلامي مقروء، واكبَ كافة مراحل وتحوُّلات حركة التحرر الوطني الكردستاني، بقيادة حزبنا العظيم، حزب العمال الكردستاني PKK منذ انطلاقة قفزة الخامس عشر من آب سنة ١٩٨٤، ولغاية نهاية ٢٠٠٢. وكان لمجلتكم "صوت كردستان"، الدور الأبرز في التعريف بالكفاح والمقاومة المسلحة لحركتنا التحرريَّة الوطنيَّة، وفكر قائدنا عبد الله أوجالان للأخوة العرب، ولقرّاء العربية؛ مما ساهم في جسر الهوَّة بين الثقافتين الكرديَّة والعربيَّة، وتدعيم وتمتين عُرى الصداقة وأواصر الأخوّة والروح الرفاقية بين الشعبين الكردي والعربي.

وتالياً، أضحت "صوت كردستان" منهلاً فكرياً، أيديولوجياً، سياسياً، وثقافياً لكل من يودُّ التعرُّف على كفاحنا ومقاوماتنا البطوليَّة، وفكر قائدنا الفذّ أوجالان. وبذلك، غدت "صوت كردستان" نقطة علاَّم إعلاميَّة، أيديولوجية، سياسيَّة، وثقافيَّة بارزة في تجربتنا وجهدنا النضالي في هذا الجزء الحبيب من الوطن الكردستاني. ولمن المؤسف القول: إن "صوت كردستان"، ولجملة من الأسباب، فارقت قرّاءها وكتَّابها الأعزّاء، خمسة أعوام ونيّف.

ها هي "صوت كردستان"، تعود مجدّداً، بحلَّةٍ بهيَّة جديدة إلى كتَّابها وقرّائها الأفاضل، لتواصل مهمَّتها ودورها النضالي التواصلي التنويري، وتأخذ مكانها بين زميلاتها من الدوريات الكرديَّة الصَّادرة باللغة العربيَّة في غربي كردستان، فيما هو خدمة لقضايا الحريَّة والديمقراطية والعدالة والسلام بين شعوب المنطقة، واضعةً في سلَّم أولوياتها واهتماماتها، طرح وشرح قضايا وشؤون وشجون شعبنا الكردستاني في الأجزاء الأربع من كردستان، وبالأخص في غربيها، والتعريف بنهج حركتنا وفكر القائد APO بشكل مهني وسلس، ومنفتح على التعددية والتنوّع في الآراء والأفكار الرامية إلى رفع الظلم والغبن عن الشعب الكردي، وكافة الشعوب الأخرى.

ستسعى "صوت كردستان" قدر استطاعتها، لأن تكون صوت الديمقراطيين الأحرار في كردستان وسورية، كرداً، عرباً، سرياناً، أرمناً وآشوريين... الخ. ستسعى "صوت كردستان" لأن تكون صوت المعتقلين في السجون السورية والتركيَّة والإيرانيَّة. ستسعى "صوت كردستان" لأن تكون صوت مقاتلي الحرية والسلام على قمم جبال كردستان الشمَّاء الشامخة. ستسعى "صوت كردستان" لأن تكون صوت الصادح الخارج من الحناجر التي تهتف للحرية والعدالة والسلام في قامشلو وعفرين وكوباني، وفي دمشق وحلب وآمد ومهاباد وهولير...، حتى تحقيق أهدافهم وطموحاتهم وآمالهم. ستسعى "صوت كردستان" لأن تكون صوت من لا صوت له. ونأمل من كافة الكتَّاب والقرّاء الأعزاء أن يكون عوناً لمجلتهم "صوت كردستان" في مسعاها الآنف الذكر.

هيئة التحرير

Dengê Kurdistan

الفهرس

التطورات السياسية (3)

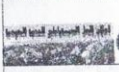 اعلان الحل الديمقراطي للقضية الكردية (12)

الأستاذ عثمان شهيداً خالداً في ذاكرة الأمة (18)

الخُلاصة التاريخية للقيم المشاعية والديمقراطية في المجتمع (23)

الدولة باعتبارها سرطان اجتماعي (33)

حركة التحرر الكردستانية المعاصرة كما عرفتها (39)

الديمقراطية المشاعية (42)

ماهية الكونفدرالية الديمقراطية (49)

المجالس النسائية بحاجة لتعبئة أيديولوجية وسياسية راسخة (65)

المواطنة الحرة مفهومها ومهامها (62)

ميثاق منظومة المجتمع الكردستاني KCK (70)

برنامج تجمع النساء الساميات KJB (74)

برنامج حزب الاتحاد الديمقراطي PYD (80)

الرفيق عزيز بات رمزاً منقوشاً في وجدان الكرد (85)

شهداء حملة (Êdî Bes e) (92)

غربي كردستان

يمكن أن يلعب دوراً مماثلاً لما كان عليه في بدايات التسعينيات

النظام الرأسمالي يقوم بتجذير المشاكل:

يمر النظام الرأسمالي بأكثر مراحله تأزماً، وفي كل يوم يظهر جلياً أن النصر الذي أعلنته الرأسمالية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي كان إعلاناً مبكراً عن أوانه. ورغم محاولات هذا النظام بالخروج من حالة الأزمة، إلا أن كل العلامات تشير إلى أنه سيمنى بالفشل. فالخطوات التي أقدم عليها النظام بهدف الخروج من الانسداد، لم تنتج سوى أزمات أعمق، وبدلاً من حل مشاكل الإنسانية الأساسية، فإنه عقّد المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أكثر، وعمّق التناقضات، وزاد من استعباد المرأة وتخريب التوازن البيئي أكثر فأكثر.

لندع جانباً بحث النظام الرأسمالي عن الحلول لمشاكل الإنسانية، بل هو يبحث عن كيفية تجذير هذه المشاكل. كل تيار فكري وفلسفي وسياسي يسعى إلى مناقشة وإيجاد الأسباب التي تكمن خلف هذه السياسة. الجميع يعود بالسبب إلى التغيرات الجذرية التي طرأت على الحياة جراء الثورة التقنية، وتزاوجها مع النظام الاستعماري الدولتي، وما خلقه من نتائج سلبية على النواحي الاجتماعية والسياسية والثقافية. ولو كان الجميع يبدون متفقين في تحديد هذه المشاكل ومسبباتها، إلا أنهم يختلفون كثيراً ويتضادون في وضع الحلول والتنظير لها. إن المحاولات التي لم تتجاوز الآفاق البرجوازية في وضع الحلول النظرية لمشاكل النظام، وكونها لم تصرف الجهد المطلوب، فإنها تبوء بالفشل.

حتى في الدول الرأسمالية، فالمشاكل الاجتماعية والسياسية والثقافية والأخلاقية مستمرة وتعمقت أكثر. فعلى ضوء الليبرالية الجديدة وإعادة الدولة إلى التراجع عن كل الاستثمارات السابقة في المجالات الاجتماعية، فقد زادت نسبة البطالة والفقر. والتضخم المثير للمدن أنتج معه فساداً ثقافياً وأخلاقياً، وكثف من أزمة الهوية.

لقد خابت آمال النظام العالمي من استسلام جميع القوى طواعية، بعد أن قام بإضعاف تأثير الدولة القومية.

فحتى في الدول الرأسمالية بدأت التيارات القومية الصغيرة تعبر عن كينونتها بشكل أقوى. وهذه إحدى المشاكل الرئيسة التي يعانيها الاتحاد الأوروبي في يومنا. حتى إن القومية المتنامية في دولة كفرنسا باتت في وضع يؤهلها لرفض دستور الاتحاد الأوروبي جملةً وتفصيلاً.

إن مواقف الشعوب ضد الرأسمال العالمي يظهر بأشكال وأنماط مختلفة في أصقاع العالم. ففي دول أمريكا الجنوبية هناك حركة معادية للعولمة، تعمل ببرنامج تطوير الاستثمارات الاجتماعية والتأميم وإلغاء الخصخصة. أما في الشرق الأوسط، فالمقاومات الإسلامية محرومة من برامج عمل وحلول بديلة، والمتحركة على ضوء رد أفعال ثقافية من خلال مجموعات دينية رجعية. أما الدول المحافظة في المنطقة، والساعية إلى البقاء على قيد الحياة، فتمارس مجازر رهيبة على الشعب الكردي، وتأخذ الشعوب العربية والتركية والفارسية في قبضة من حديد. ومن ناحية أخرى، فالولايات المتحدة الأمريكية البعيدة كل البعد عن إدراك حقيقة شعوب المنطقة، لا تشير تدخلاتها الخارجية لأية بارقة أمل في المستقبل. أما الحركات المعادية للعولمة، والمنظمة باسم المنتدى الاجتماعي العالمي، فلم تصل بعد إلى وضع نهج وأيديولوجية ملائمة لكل بلد حسب خصوصياته. أما في المدن الكبرى، فالمنظمات المدنية والحركات البيئية والفوضوية والفامينية

تظهر بكثرة، وكلها ليست في وضع يؤهلها لتكون بديلاً قوياً للنظام.

هدفت الولايات المتحدة الأمريكية، طليعة النظام الرأسمالي الامبريالي، ومن خلال تدخلها في المنطقة، إلى القضاء على المقاومة العنيفة التي تلاقيها في الشرق الأوسط، وبناء النظام العالمي الجديد الذي كانت خططت له في تسعينيات القرن الماضي. ضمن هذا الإطار، ومن خلال التدخل، لجأت إلى ضرب الأنظمة المحافظة، المعيقة لاستثمار الرأسمال العالمي، وغير الموائمة للتطورات العصرية، والمعادية لتطلعات الشعوب وآمالها. وبشكل موضوعي أفسحت الطريق أمام قفزات سياسية مختلفة في المنطقة. لذا، فالتوازنات الجديدة المؤثرة في السياسة الدولية بدأت تظهر في الشرق الأوسط.

ظنت أمريكا أنها ستحقق ما تسعى إليه من مخططات في المنطقة بأسرع وقت من خلال تدخلها في العراق، دون أن تلقي بالاً إلى أحد. ولكنها رأت بعد فترة قصيرة جداً، أن الأمر لم يسر في الوجهة التي كانت تهدف إليها. لذا، اضطرت بعد سنتين إلى التقرب من الاتحاد الأوروبي، وجذب الأمم المتحدة. وكون الاتحاد الأوروبي من القوى الرأسمالية، فقد تهادنت وساومت الولايات المتحدة معه بهدف الحصول على مصالح لها في المنطقة.

إن الولايات المتحدة الأمريكية، المستفيدة من الغنى والتنوع في الاتصالات والإعلام، والتي تشن هجمات كبيرة على الأصعدة الفلسفية والإيديولوجية والثقافية، تلاقي صعوبات كبيرة في شكلنة وتوجيه العالم حسب ما تخطط له. فروسيا باتت تستعيد قواها وتضغط عليها في العديد من الدول التي تنظر إليها كحديقة خلفية للبيت الروسي، وتعبر عن عدم رضاها عن محاولات الولايات المتحدة للهيمنة

الأحادية على العالم والشرق الأوسط، وتقدم العون، سراً أو علناً، للمعارضين للولايات المتحدة. ونفس الموقف تسلكه كل من الصين والهند في وجه الأطماع الأمريكية. فهذه القوى تسعى إلى توسيع وتقوية الحلف الخماسي المسمى بـ(قمة شنغهاي)، لتضييق الخناق عليها بهدف الحصول على تنازلات منها.

في المرحلة التي وصلتها الولايات المتحدة، باتت لا تستخدم القوة العسكرية بشكل عفوي فحسب، بل باتت تعمل بشكل ممنهج بما يلائم الأوضاع السياسية. حيث يظهر اليوم أنها تسعى إلى تقوية العرب السنّة بهدف إضعاف الشيعة، كي تخلق توازناً بينهم. ولهذا، تسعى إلى عقد العلاقات مع الدول السنية، مثل السعودية ومصر والأردن.

أمريكا تلاقي مصاعب في تشكيل وتوجيه العالم:

تهدف الولايات المتحدة إلى إعادة تشكيل كل من سوريا وإيران والعراق بما يساير مصالحها. وبسبب ما تلاقيه من مصاعب في العراق، فإنها لم تتخلَ عن استهدافها كلاً من سوريا وإيران. لذا، يبدو أن الولايات المتحدة تسيّر سياسة الليونة مع سوريا، وتعتمد على تفعيل القوى الداخلية، والتأثير على التوازنات السياسية، ودفع الحكومة للقيام ببعض الخطوات الإصلاحية. فهي تريد رؤية سوريا متخلية عن مناهضتها. وتهدف بذلك إلى التأثير على المقاومة السنية في العراق، وترك إيران في عزلة. وسوريا لم تعبر عن رفضها لسياسات أمريكا هذه.

الوضع الإيراني مختلف في العديد من النواحي. فبينما تعمل أمريكا على إبعاد سوريا عن إيران لعزلها، وكذلك استخدام تركيا للضغط عليها؛ فهي تسعى إلى تضييق خناق العزلة والحصار الاقتصادي والسياسي على إيران. وقد نجحت في إقناع العديد من الدول الأوروبية بهذا الصدد. وفي حال فشلت الضغوط السياسية، قد يأتي التدخل العسكري على إيران. وكون إيران لا تدنو من حل القضية الكردية، فإنها تتحالف مع تركيا في محاربتها لحركتنا التحررية، وتقوي تحالفها مع تركيا على أساس معاداة الكرد.

تسير العلاقات الأمريكية – التركية ضمن ثنائية التناقض والتواصل بسبب القضية الكردية والسياسات الإقليمية

الأخرى. وتسعى الولايات المتحدة إلى استخدام تركيا في سياساتها بشأن العراق وإيران. لذا، فهي تسعى إلى تقريب تركيا والقوى الجنوبية من بعضهما من خلال المتاجرة بقضية PKK والقول "إن وقفت القوى الجنوبية ضد PKK فستتحسن العلاقات مع تركيا" و"لو تحسنت علاقات تركيا مع القوى الجنوبية، فإن مسألة PKK ستحل أيضاً". ومن المعلوم أن الهدف الوحيد من علاقات تركيا مع الولايات المتحدة والقوى الكردية هو دفعهم لمحاربة PKK ليس إلا. في حين أن أمريكا، وبالنسبة إلى قضية PKK كانت ستعمل على دفع تركيا إلى خطو بعض الخطوات المحدودة وإعلان عفوٍ عام للتخلص من هذه المشكلة، ولكنها فشلت. وحتى لو كانت تضع بين الحين والآخر مشاريع من ذاك القبيل أمام تركيا، إلا أن الأخيرة ارتأت القضاء علينا عسكرياً وسياسياً حلاً نهائياً.

كما هو معروف، تطالب تركيا بإيلاء وضع خاص لكركوك. لذا، فهي تجري دعايات كثيفة مفادها أنه في حال الاستفتاء حول مصير كركوك ستتأزم الأوضاع كثيراً. وقد حصلت على مساندة العالم العربي وإيران في هذا الأمر. لذا، فهي تدّعي، وبكل ثقة، أنه لن يتم أي استفتاء في كركوك. طبعاً، هناك نسبة من الصحة في هذه المزاعم. يتضح أن الولايات المتحدة، وبضغط من الدول السنية، تبدو مترددة في هذا الموضوع. لذا، يجب ألا نستبعد قيام كل من الولايات المتحدة والحزب الديمقراطي الكردستاني بجعل قضية PKK مسألة مساومة مع تركيا، لجعلها تتنازل عن موقفها حيال مسألة كركوك وتقربها من الكيان الفيدرالي في الجنوب.

هنالك مشاكل بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. فالاتحاد الأوروبي لا يستطيع التخلي عن تركيا، ولكنه في الوقت نفسه لا يسمح لها بدخول الاتحاد بحالها هذه. وقد ظهر للعيان أنه، كلما حدثت مشاكل بين تركيا والاتحاد الأوروبي، يلجأ الأخير إلى القيام ببعض الحملات ضد الكرد و PKK تملقاً للأتراك ولتلطيف الأجواء. أي أنه لا زال يتبع سياسة (اهرب يا أرنب، امسكه يا كلب الصيد). ورفض محكمة حقوق الإنسان الأوروبية البتّ في دعوى القائد وقضية السقف الانتخابي أكبر دليل على ذلك. هذه السياسات جعلت تركيا تُقدم على تسميم القائد. أما القرارات المبرمة في البرلمان الأوروبي بصدد القضية الكردية، فليست سوى بهدف مماطلة الكرد وإلهائهم عن النضال. كل هذه الأمور تثبت أن سياسة (الحل دون أوجلان ودون PKK والتي ينتهجها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ما زالت سائرة حتى اللحظة.

إن تصفية التصفويين الخونة، وبدء قوات الدفاع المشروع بحملة الأول من حزيران، وإعلان منظومة المجتمع الكردستاني KCK وإعادة إنشاء PKK وتأسيس تجمع النساء الساميات KJB؛ قد أفشل كل الحسابات الخاطئة المنعقدة علينا، وكذلك جعلنا قوة مؤثرة لا يستهان بها على الصعيدين القومي والإقليمي. لقد سعت أمريكا من خلال تدخلها في العراق إلى تعزيز الروح القومية في كردستان. ولكن تصاعد نضالنا، وانتهاجنا سياسة حكيمة في الشرق الأوسط، جعل الحملة القومية التي تساندها الولايات المتحدة تتوقف، ولو لم يكن نهائياً، سنة ٢٠٠٦. وقد أثبتت التطورات أن حركتنا ما زالت الأقوى والبديل الرئيسي في عموم كردستان.

من الأهمية بمكان تسيير جميع القوى والأحزاب الكردية نضالها بما يتوافق ومصالح جميع أجزاء كردستان. لذا، يجب أن يكون هناك تعاون وتضامن فيما بينها لحل المشكلة، وبالأخص في تركيا. يجب ألا نقبل بأن تقوم القوى الجنوبية بالتضحية بكل الأجزاء الأخرى على مذابح مصالحها

فقط. وكذلك، يجب أن تكون الحركات في الأجزاء الأخرى مستعدة لتبني مكتسبات شعبنا في الجنوب والدفاع عنها. إن الضمان الوحيد لمكتسبات الجنوب يمر من حل المسألة الكردية في جميع الأجزاء، وبالأخص في شمال كردستان. فإن تحركت القوى الجنوبية في هذا المسار، حينها نقول أنها تتبع سياسة سليمة.

سنستمر في علاقاتنا على أسس الوطنية الديمقراطية مع كافة الجهات والأحزاب الكردية، طالما لا تعيق النضال الذي نخوضه ضد الدولة التركية. فالكونفرانس الوطني الذي اقترحه قائدنا، وتبنته حركتنا، يعد موضوعاً مهماً للشعب الكردي كافة.

ليست هناك مساعٍ جادة للولايات المتحدة ولتركيا بشأن حل القضية الكردية. حتى أنها، وبهدف تخفيف حدة التوتر الذي بينها وبين تركيا، ترى الحاجة إلى مساندة تركيا ضد PKK ولكنها ترى في الوقت عينه أنه طالما لم تبدِ تركيا أية مرونة في سياستها بشأن PKK فمن غير الممكن أن تراه الولايات المتحدة كحليف مستقر في سياساتها في الشرق الأوسط والعراق وجنوب كردستان. فمن جهة، تسعى الولايات المتحدة إلى جعل تركيا جزءاً من معادلة الشرق الأوسط، ومن جهة أخرى، تساندها على انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. ومقابل ذلك، تطلب منها القيام بالعديد من التغيرات. كذلك، فقد استوعبت القوى الجنوبية بشكلٍ نسبي أنه طالما أصرت تركيا في موقفها من القضية الكردية، فإنها ستتسبب لهم دائماً بالقلاقل والمشاكل.

تركيا أمام مفترق طرق:

إثر رؤية المستوى الذي تبوأه نضالنا، باتت الكثير من الجهات ترى أنه لا يمكن التعامل مع القضية الكردية كما السابق. لقد ظهرت بعض الانفتاحات المهمة من خلال التصريحات التي أدلى بها محمد آغار ورئيس الجمهورية الأسبق كنعان ايفرين وبعض جهات المخابرات التركية. من المعروف أن كلاً من محمد آغار وكنعان أيفرين كانا من أكثر الشخصيات دفاعاً عن سياسة الإبادة ضدنا، وقد مارساها بأقسى الأشكال. ولو كانا يؤمنان الآن بجدوى سياسات الإنكار والإبادة، لما تخليا عنها. يمكن القول أن آراء القائد، وتنويهه إلى الأخطار المحدقة بتركيا، والمشاريع السياسية التي صاغها، قد أثرت كثيراً في هذه الشخصيات، وغيرت من وجهة نظرها. لكن القوى المنادية بضرورة حل القضية بالسبل الكلاسيكية وبالتعتيم على القضية الكردية، لا تزال مؤثرة في السياسة التركية. فزعيم حزب الشعب الجمهوري دنيز بايكال يعد - وبامتياز - موسولوني تركيا الفاشي، حيث يعمل على إثارة النزعات الشوفينية التركية، ويهاجم بضراوة كل الأوساط والجهات الساعية إلى إيجاد حلٍ سلمي وديمقراطي للقضية الكردية. أما الاتحاديون الجدد (ائتلاف التفاحة الحمراء)، فوضعوا نصب أعينهم إستراتيجية هادفة إلى صهر وإبادة الشعب الكردي. إن تنظيم المجموعات الشوفينية القومية في كل مكان، وخلق جمهور فاشي، يعد نتيجة طبيعية للسياسات التي تنبثق من داخل الدولة وتتغذى عليها. إنهم يهدفون، من خلال تصفية قائدنا، والحصول على دعم الشرائح الفاشية، إلى سحق قوات الأنصار، وإخضاع الجهات الكردية العلنية العاملة، وكسر إرادة الجماهير التحررية. وإلى جانب ذلك يعملون على إضعاف القوى الكردية في الجنوب بشأن مسألة كركوك، وتسيير سياساتهم من خلال عملائهم التركمان في العراق، ليكون لهم ثقل في مرحلة إعادة تكوين العراق، وبالتالي، زيادة تأثيرهم في السياسة الإقليمية. كما كانوا قد فتحوا المجال أمام الإسلام السياسي في المدن الكبرى وكردستان، بهدف إضعاف تأثير حركتنا، والحد من انتشارها الجماهيري. وقد استفاد الإسلام السياسي من هذا الأمر، ونظم نفسه بشكلٍ جدي ضمن مؤسسات الدولة. وللحد من تأثير هذه القوى الإسلامية، راحت الدولة تلجأ إلى تنظيم مظاهرات ومسيرات تحت اسم العلمانية وتبني الجمهورية. هذا هو الهدف الظاهري من هذه الحركات، لكن الحقيقة الكامنة هي، تهيئة الأرضية الاجتماعية لمجازر الكرد. وقد ظهر بجلاء من خلال هذه المسيرات أن الجمهورية التي تم إنشاؤها سنة ١٩٢٠، وطالما لم تُجرِ تحولاً ديمقراطياً، فلن يكون بمقدورها احتضان القوى الإسلامية، أو حل القضية الكردية. ففي هذه المرحلة السياسية، التي أُلغيت فيها مسألة دمقرطة الجمهورية، وزادت الحملات العسكرية والضغوط

والاعتقالات التعسفية على النضال العلني الكردي؛ كلها أظهرت للعيان أنه لم تبقَ أية إمكانية لحلٍ سياسي ديمقراطي.

هذه التطورات أثبتت أنه تم استغلال الهدنة الأحادية التي أعلنّاها، بتسميم القائد، وإبادة الشعب الكردي. فقد كانت الدولة التركية تسعى إلى تقزيم وشل الجبهة العلنية لتتمادى أكثر فأكثر في سياسة الإبادة، وإلى زيادة ضغوطاتها العسكرية والسياسية والتنظيمية، لجعل القوات الأنصارية مشلولة وغير قادرة على محاربة سياسة الإنكار والإبادة التي تسيرها.

منذ اليوم الذي أدركت فيه الدولة التركية الدور الأساسي للقائد آبو ضمن حركتنا وحتى هذه اللحظة، لم تتوانَ عن شل تأثيره، وتصفيته كهدف رئيسي لها. فكما لم تتمكن من تصفية القائد جسدياً بالمؤامرة الدولية وفترة ايمرالي، فإنها لم تنجح في تصفيته معنوياً أيضاً. فكما أفشل القائد بمواقفه كل محاولات العدو وهجماته، فإنه، ومن خلال صياغة البراديغما الجديدة، شكّل أساساً للحركة، ورسم مساراً لمقاومة المؤامرة الدولية، ولإيصال الحركة إلى مستوى تخلق معه التطورات.

التطورات السياسية التي خلقها نضال حركتنا، وضعت تركيا أمام مفترق طرق بشأن القضية الكردية. فثمة قسم يدعو إلى حلٍ نسبي بخطو بعض الخطوات في القضية، ولكن السياسة التقليدية الحاكمة تنتهج سياسة سحق الحركة الكردية، وإبادة الشعب الكردي كحل نهائي.

هؤلاء ما زالوا يعتقدون أنهم، ومن خلال استخدام الموقع الجيوسياسي لتركيا، سيجعلون القوى العالمية تخدمهم في مساعيهم هذه. إنهم يحسبون أن الولايات المتحدة المضطربة في العراق بحاجة إليهم، فصاغوا سياساتهم الأخيرة

بالاعتماد على هذه النتيجة. إن الهدف الرئيسي من تحريض الدولة للقوميين والمعاديين للأمريكان في تركيا، كان بهدف إفزاع مخططات أمريكا، وإرغامها على مساندتها في محق PKK. الحقيقة أن هذه العداوة المفتعَلة ضد الأمريكان في تركيا ستزول حال مساعدة الولايات المتحدة لتركيا في حربها ضد PKKلأن عداوة الأمريكان هذه مختلفة عن التي كانت لدى الرواد اليساريين الترك القدامى من أمثال ماهر جايان ودنيز كزميش.

من الواضح جداً أن وضع القوى الدولية ومواقفها السلبية هو الذي شجع الدولة التركية على تسميم القائد واتباع سياسات الإبادة ضد الشعب الكردي. فحسب هؤلاء أنه، في حال قيامهم بتطبيق هذه المخططات، فإن القوى العالمية لن تذهب أبعد من المسيرات الاحتجاجية والبيانات التنديدية، وأنها ستنسى هذه الأمور بعد فترة وجيزة، وتعود المياه إلى مجاريها في العلاقات السياسية معها، كما حدث في مجازر الأرمن وسحق الثورات الكردية السابقة، وما لفّها من نسيان دولي.

كردستان مستعمَرة سياسية واقتصادية وثقافية وعسكرية:

إن حكومة حزب العدالة والتنمية، والتي تعد تجمعاً للجهات المحافظة الهارعة وراء مصالحها، ليست في وضع يؤهلها للتفكير في حل المشكلة الكردية. فالجهات الإسلامية المحرومة منذ تسعين سنة من الحكم في تركيا، جعلتها السلطة طماعة بشكلٍ رهيب، ولا تفكر سوى في إرواء عطشها للسلطة. لذا، فهي لا تفكر سوى بإطالة أمد بقائها في سدة الحكم،

لأخذ المزيد من المغانم. فهي لم تذهب أبعد من مفهومها "إن لم تفكروا بالكرد، فلن يكونوا موجودين!". وبالحصول على الدعم الداخلي والخارجي، استمرت حكومة العدالة والتنمية في سياسة الإنكار والإبادة، وبذلك أفسحت مجالاً كي تتنفس القوى الإنكارية المحافظة خلال السنوات الخمس المنصرمة. من الواضح أن سياسة التضييق على النضال الديمقراطي الكردي وصهره قد حملتها الحكومة على عاتقها. فلولا حزب العدالة والتنمية، لما كانت سياسة الإنكار والإبادة قد لاقت أي دعم داخلي أو خارجي، وما كانت القوى الديمقراطية تماطلت حتى الآن. وحتى لو كانت هناك بعض القوى التي تريد حل القضية الكردية بالسبل السلمية، إلا أنها غير منظمة، ولم تصل إلى القوة التي تؤهلها لفعل ما تؤمن به. فالمؤتمر الذي انعقد بمبادرة المثقفين ذو أهمية، ولكنه لا يملك القوة الكافية لإيقاف التطورات السلبية وضمان إيجاد الحل الديمقراطي للقضايا. يمكن رسم الوضعية التي تعيشها كردستان كالآتي: كردستان مستعمَرة سياسياً. واقتصادياً هناك حرمان وجوع وبطالة وفقر واستغلال. وثقافياً هناك صهر وإبادة. وعسكرياً هي مُحتلة. السياسة الاقتصادية المتبعة في كردستان سياسة استعمارية تهدف إلى القضاء على القيم الطبيعية والمشاعية الديمقراطية للشعب الكردي. والمغزى من ذلك هو إضعاف الفرد الكردي اقتصادياً، وتربيته بتجويعه، وجعله محتاجاً إلى النظام من خلال القروض المالية. كما يتم تهجير الملايين من الكرد إلى المدن الكبرى تحت رحمة العيش في أصعب الظروف وأقساها.

وبهدف إفراغ طراز الحياة الديمقراطية الحرة، التي تسعى ثورتنا إلى إنشائها، تتسبب الدولة من خلال المخدرات والدعارة وما يسمى بالفنون من مسلسلات وكليبات بذيئة في سقوط الفرد واغترابه عن جوهره، كصناعة مستقلة بحد ذاتها. فسياسة الصهر ما زالت مستمرة على قدمٍ وساق على الثقافة واللغة الكردية، ويظهر بجلاء السياسة الاستعمارية المتبعة ضد ثقافتنا ولغتنا. علاوة على ذلك، تعمل الدولة على التفريق بين أبناء شعبنا بإثارة النعرات الطائفية والمذهبية من خلال حزب الله والطريقة النقشبندية والعديد من السبل والوسائل الأخرى لفصل الكرد عن حركتنا. واليوم تسعى إلى إدامة ومتابعة تلك السياسة عبر مؤسسات المجتمع المدني وفي كافة الميادين.

وكَرَدٍّ على سياسات الدولة التركية المتعنتة في اللاحل، والمتمادية في إبادة الشعب الكردي وتسميم القائد آبو، صرحت إدارة حركتنا التحررية بأن القائد آبو هو المخاطب الوحيد في الحوار والتعامل مع نداءات السلام. من الواضح جداً لنا أنه لم يعد بالإمكان السير وفق السياسات والسبل القديمة. فإما سنقدم أنفسنا قرابين جاهزة للإبادة، وإما سنصعِّد من وتيرة نضالنا. ويظهر من مواقف الدولة التركية أنها لا تنوي حل القضية الكردية، ولا تملك هذه الإمكانية. إن تطوير مقاومة الدفاع المشروع، وتصعيد الانتفاضات، وجعلها أكثر قوة وتنظيماً وتأثيراً، سيكون الصبغة الطاغية على المرحلة النضالية المقبلة في وجه الشوفينية المتفشية في تركيا. وفي حال استمرار هذه الهجمات، فإن حركتنا وشعبنا سيقاومها، لحماية المكتسبات والقيم التي خلقتها ثورتنا في مسيرتها الطويلة التي تجاوزت ثلاثة عقود، مهما كلفنا ذلك. إن المرحلة التي ولجتها حركتنا تعد مرحلة تاريخية ومصيرية بالنسبة إلى شعبنا الكردي، وتعد هذه السنة كنهاية لسباق طويل لشعبنا الكردي على درب الحرية والديمقراطية.

رغم هذا الوضع، فقد تكون ثمة بعض جهات تطالب بإدامة الهدنة المعلنة من قبلنا. ولكن، إن ألقينا نظرة على هجمات الجيش التركي المتصاعدة على قوات الدفاع الشعبي الكردستانية، سنرى أن مثل هذا الطلب عديم المعنى، بل وجائر. فمثل هذا الطلب يعني دعوة الحركة والشعب الكردي إلى الخنوع والاستسلام. لذا، يجب ألا ترى أية جهة في نفسها الحق للمطالبة بمثل هذا الأمر. لن تعلن حركتنا الحرب ضد أية جهة، ولكنها، في الوقت نفسه، لن تتوانى عن الدفاع المشروع عن وجودها.

من الواضح جداً أن قوى الإنكار والإبادة قد بدأت بشن هجماتها علينا بشكلٍ مخطط، وتسعى إلى أيجاد دعمٍ جماهيري لسياساتها هذه من خلال إنشاء قاعدة فاشية. وشعارهم (لا حياة للذين لا يقولون" كم سعيدٌ كوني تركي") ليس سوى إعلان عن البدء بالمجازر

الكردية، والقضاء على فرص الحل كافة. إن سياسات الإنكار والإبادة التي تنتهجها هذه القوى لن تبقى على حالها طالما لم يحدث تدخل آخر، وستمنى بالفشل الذريع.

والقوى الدولية باتت تقترب بدقة وأهمية أكبر من الكرد قياساً بالقرن العشرين، كون الكرد، وخاصة في السنوات الثلاثين المنصرمة، باتوا قوة ومحركاً أساسياً من محركات التغيير في الشرق الأوسط، ولا يمكن التغاضي عنهم. وإن قام الكرد بتوحيد قواهم، والاستفادة من من كونهم أوراقاً سياسية بأيدي القوى الأخرى، وسيتبوءون مكانة تاريخية تمكّنهم من تحقيق الحرية للشعب الكردي. وحينها، لن تعود القوى الأخرى تنظر إلى الشعب الكردي كورقة رابحة بيدها، بل كشعب ذي إرادة قوية وعزيمة لا يستهان بها.

المكتسبات والتجارب التي اكتسبوها خلال النضال، فسيخرجون من كونهم أوراقاً سياسية بأيدي القوى الأخرى، وسيتبوءون مكانة تاريخية تمكّنهم من تحقيق الحرية للشعب الكردي. وحينها، لن تعود القوى الأخرى تنظر إلى الشعب الكردي كورقة رابحة بيدها، بل كشعب ذي إرادة قوية وعزيمة لا يستهان بها.

الكونفدرالية الديمقراطية نظام بديل، وخطوة تقدمية:

كل المستجدات السياسية تشير إلى أن حالة الصدام ستتعمق أكثر في الأشهر المقبلة، وتُظهِر مدى الحساسية والخطورة التي تكتنف عام ألفين وثمانية. دون شك، إننا معرضون لمخطط أساسه حرب الإبادة والقضاء على الشعب الكردي نهائياً. إن المرحلة التي وصلناها لا تسمح بأي إبطاء أو إهمال، ويتوجب الوقوف بحزم في وجه كل المواقف التي تضعف الوسط التنظيمي. وبالإضافة إلى المواقف النضالية الجدية، يتطلب اتخاذ سريع للقرارات التنظيمية السليمة ووضعها قيد التنفيذ، والتحلي بالروح الآبوجية. ليس هناك على جدول الأعمال وفي الأجندة السياسية سوى البقاء أو الفناء .لقد أثبت التدخل الأمريكي في المنطقة أن إيجاد الحل المناسب للشرق الأوسط أمر صعب. لذا، يعتبر نظام الكونفدرالية الديمقراطية خطوة تقدمية للمنطقة. فهذا النظام المنبثق في كردستان سيكون جواباً ونظاماً بديلاً ملائماً للخصائص التاريخية والقومية والاجتماعية للشرق الأوسط. فمنذ أكثر من قرنين والتدخلات الخارجية مستمرة على المنطقة دون توقف، وفي كل مرة تظهر في وجهها قوة محافظة رجعية خانقة للشعوب ومعادية لها. وفي مثل هذه الظروف، تعتبر الكونفدرالية الديمقراطية بديلاً قوياً وممكناً أكثر من أي وقت آخر.

إن الانتقادات التي وجهها القائد للاشتراكية المشيدة قبل سقوطها، وما تلاها من أبحاث طوال التسعينيات، قد وصلت مع سنة ٢٠٠٠ وما بعد إلى براديغما جديدة جذرية. إن الكونفدرالية الديمقراطية، المعتمدة على إعادة تحليل التاريخ والمجتمع والفلسفة والأيديولوجيا والعلم والسياسة، ليست مشروعاً خاصاً بكردستان فحسب، بل هي مشروع مناسب لكل المتضررين من نظام الرأسمالية الدولتية من شعوب مضطهَدة وطبقات وثقافات وأجناس وشرائح مسحوقة. الكونفدرالية الديمقراطية هي تعبير عن نضال الاشتراكية الديمقراطية للقرن الواحد والعشرين. وبالكاد سيكون بالإمكان النفاذ من حالة الأزمة التي تسبب بها نظام الرأسمالية للإنسانية عن طريق هذا المشروع الجديد. فقد ظهر أن كل نماذج الحل التي صاغتها الاشتراكية المشيدة، كالديمقراطية الاجتماعية، والتحرر الوطني، واشتراكية الدولة، لم تكفِ لحل مشاكل الإنسانية.

لقد تم الإدراك جيداً أن الحل الوحيد هو نظام الكونفدرالية الديمقراطية. هذا النظام بعيد عن الدولة والمركزية، ويعتمد على أسس الدفاع المشروع، وتنظيم الجماهير من القاعدة كي تكون هي صاحبة القرار والرقابة والتنفيذ، عبر المجالس الشعبية والكومونات. يمكننا القول أننا دخلنا عصراً لا يمكن فيه السير بالدولة القومية، بل بنظام ديمقراطي سيكون الحل الأمثل لقضايا الشعوب، سياسياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً. فالأسس التاريخية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية التي يعتمد عليها هذا النظام متينة جداً. ورغم كل محاولات الرأسمالية الشرسة في القضاء على هذه القيم العائدة بجذورها إلى العصر النيولوتي، فإن مقاومتها وبقاءها حية حتى الآن، يعد أكبر دليل على هذه المتانة.

سيكون هذا المشروع سبيل الحل الوحيد

لكل قضايا الشرق الأوسط تجاه هجمات الرأسمالية العالمية. وكما يقول قائدنا، فإن هذا النظام هو نظام أخلاقي وتحرري جنسوي، يسير ضمن جدلية مناسبة مع الطبيعة، لا يعتمد على الهيمنة، بل يضمن المنفعة العامة من خلال الديمقراطية المباشرة.

الكونفدرالية الديمقراطية هي، قبل كل شيء، قضية الذهنية والشخصية والطليعة، ولا تقبل التأجيل. أي، يجب تنظيم وتشكيل المجالس العاملة على التعبير عن إرادة الجماهير، وتمثيل إرادتها على أعلى المستويات. طبعاً، إن الذين سيشكلون طليعة هذا النظام هم مناضلو PKK المؤمنون بالاشتراكية والديمقراطية، والمتحلون بالقيم والأخلاق الثورية. فالنضال التحرري في كردستان لا يشبه النضال في أي مكانٍ آخر. والآليات الناجحة في ثورات البلدان الأخرى قد لا تكون ملائمة ومؤدية إلى النجاح في الثورة الكردستانية، لما لها من خصوصيات وعوامل عديدة تميزها عن باقي الثورات في كل الأصقاع.

الكونفدرالية الديمقراطية تعتمد على القاعدة المحلية، ولكن، لا يمكن رفض الرابط العضوي بين المحلي والعام. ففي هذا النظام، لا يمكن لأية ساحة محلية أن تنغلق في وجه العام، بل ستطور وتنمي علاقاتها مع العام بحيث يكملان بعضهما البعض ويثمران عن فائدة عامة للجميع. نظام KCK لم ينبثق من تلقاء نفسه. فمن الواضح جداً أنه من غير المعقول أن ينشأ نظام كهذا من تلقاء نفسه تجاه حقيقة كردستان والعدو. لذا، سيلعب الحزب والكادر الطليعي دوراً مهماً ورياديا في تطبيق هذا النظام. فهو نظام بديل للنظام الرأسمالي الدولتي التسلطي المستعبد للنساء. إن أهميه النظام تتطلب من الكوادر الطليعية القيام بأدوارهم على أكمل وجه، بما يتحلون به من صفات الطليعة والتضحية، البعيدة عن التواكل والعفوية العشوائية. فنحنُ نسعى إلى إقامة نظام ديمقراطي حر في عالم تسوده الرأسمالية والاستعمار، ولا نعيش في عصرٍ ذي ديمقراطية كاملة. وسنعاني من الحياة ضمن النظام الرأسمالي حتى أثناء إنشاء نظام الكونفدرالية الديمقراطية. ومن الواضح أن الميول والآراء التي تعتقد بأن هذا النظام سيتطور من تلقاء نفسه، وأن المواقف الثورية والشخصيات النضالية غير ضرورية، ما زالت تحت ثقل وتأثير التصفوية.

المشكلة الرئيسية الأخرى هي، تقييم المؤسسات والكيانات الكونفدرالية لمواقعها ضمن نظام KCK. إذ يجب ألا تكون مبتعدة عن روح المشاعية الديمقراطية، وعن العمل وفق مبدأ الارتباط المتبادل والمصالح العامة.

الحساسية الأيديولوجية عامل رئيسي في نمو الحركة الأبوجية:

يقوم القائد آبو دائماً بتوضيح المواقف والسلوكيات والمشاكل عبر النضال الأيديولوجي، مستخدماً بكل براعة جدلية الحياة والأيديولوجيا، وينجح دائماً في النضال على الصعيدين التنظيمي والسياسي بهذا الأسلوب. فكيفما أظهرت جدلية نضال القائد هذه شخصية كادرية نوعية، فقد أظهرت كذلك حقيقة جماهيرية مقاومة. إن إيلاء الأهمية للنضال التنظيمي والأيديولوجي تجاه

النواقص والأخطاء المنبثقة في فترة بناء النظام الجديد، لا يعني القضاء على الفرد أو محقه. إذ يجب ألا ننسى أن العامل الرئيسي في النمو السريع للحركة الآبوجية ووصولها إلى مستوى يؤهلها للصراع تجاه سياسة الإنكار والإبادة، نابع من الحساسية الأيديولوجية التي تتحلى بها الحركة منذ نشأتها. فقول القائد: "ما نحلله ليس الفرد بل المجتمع، وليست اللحظة بل التاريخ" هو في غاية الأهمية.

وكون غربي كردستان وسوريا كانت من أكثر الساحات المهمة لنشاطات القيادة، فقد أولاها التصفويون كل ثقلهم، واستهدفوها بألاعيبهم ومؤامراتهم، وتسببوا فيها بتخريبات كبيرة. من جانب آخر، فقد حاولت القوى الجنوبية زيادة تأثيرها في هذه الساحة بعد التخريبات والمشاكل التي خلقها التصفويون. لكن، وإثر تحليلات القائد، ولم شمل الحركة، واكتساب القوة التي فقدتها، مع القليل من النشاطات التنظيمية؛ فقد لوحظ تصاعد نوعي في النشاطات الجماهيرية العملياتية وحول تبني القائد والالتفاف حوله ضمن إطار حملة "كفى" في هذه الساحة. ويمكن لهذه الساحة أن تلعب دوراً مماثلاً لما قامت به بداية سنة ١٩٩٠ في إرساء دعائم نظام .KCK المطلوب هنا هو التعبير عن تطلعات ومطالب الجماهير الديمقراطية من خلال نشاطات إبداعية متنوعة بالاعتماد على تنظيم القاعدة الشعبية. فجماهيرنا مستعدة للوثوب والمطالبة بحقوقها الديمقراطية المشروعة.

لقد باتت قضية كردستان تعني جميع القوى العالمية في زمن باتت منطقة الشرق الأوسط مركزاً لتحديد وصياغة السياسة العالمية في عصر العولمة أكثر من أي وقتٍ مضى. إن تسيير الفعاليات الدبلوماسية بالاعتماد على القوى الذاتية في حقيقة المنطقة، ورؤية التوازنات والتوجهات السياسية المختلفة فيها، وأخذ التدابير الدبلوماسية والسياسية المطلوبة؛ ضرورة حياتية للنضال في تعريف شعوب الشرق الأوسط وكافة شعوب العالم بنهج ونظام الكونفدرالية الديمقراطية الذي رسمه القائد، وفي تعريف ونشر أفكار القائد آبو بشكلٍ واسع، ليتحول مشروعه إلى مشروع كوني يساهم في حل كافة المشاكل التي تعانيها الإنسانية جمعاء. وهذا سيكون شرفاً كبيراً يستحقه شهداؤنا وشعبنا في هذه الجغرافيا العريقة. كما تحمل هذه النشاطات أهمية بالغة في الحياة المشتركة وأخوة شعوب الشرق الأوسط.

إن حركة الحرية في كردستان خلقت الكثير من الإمكانيات والتجارب المهمة والكفيلة بتحقيق الديمقراطية والحرية والنصر عبر النضال الذي تخوضه. لكن القوى العالمية والإقليمية تسعى إلى المحافظة على قواها في الشرق الأوسط التي يعاد تشكيلها الآن. لذا، بالكاد سيكون بالإمكان الوصول إلى وطن حر من خلال خوض نضال الحرية والديمقراطية على أعلى المستويات. وهذا يعني أننا وصلنا نهاية حلبة السباق في النضال التحرري.

في ضوء هذه الحقائق، ومع الإدراك بأن التخلي عن النضال يعني الزوال من التاريخ، على جميع أبناء شعبنا أن يستنفروا كافة إمكانياتهم ومواهبهم في النضال لإعطاء الجواب المناسب للمرحلة. وعدا ذلك، فإن كل الطرق والمواقف تعني الارتماء في أحضان الموت والزوال. فكيفما عاد شعبنا سابقاً من حافة الهاوية، ليحلق في فضاء الحرية بنضال حركتنا وقيادتنا، فإننا سنقف بكل حزم، وبالقوة والتجربة التي اكتسبناها من القائد، في وجه كل التهديدات الهادفة إلى النيل من إرادتنا. علينا أن نبقى صامدين، ونحطم إرادة كل من يسعى إلى تحطيم إرادتنا، لنظهر للجميع مدى قوتنا وعزيمتنا في الحرية والديمقراطية والنصر المؤزر.

صوت كردستان

اعلان الحل الديمقراطي للقضية الكردية

تعد قضية كردستان واحدة من أكثر القضايا المعقدة، ذات الجذور العميقة في الشرق الأوسط. ومع أن هذه المشكلة لها جذور اجتماعية وسياسية ووطنية، إلا أنه لم يتم تناولها بشكل صحيح من قبل السلطات المعنية، ولا يتم النقاش مع مخاطبيها وممثليها، رغم أنها تشكل نسبة هامة من أمن واستقرار وسلام المنطقة. وبدلا من ذلك، ورغم إرادة الشعب الكردي، تعامل المشكلة بوصفها مجرد مسألة أمن وإرهاب بين اثنين أو ثلاث قوى إقليمية وعالمية، ويجعلونها فيما بينهم أداة لتحقيق مكاسب سياسية.

وفي اللقاء الذي جرى في واشنطن بين رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج دبليو بوش ورئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان، في الخامس من تشرين الثاني ٢٠٠٧؛ أعلن هناك عن حزب العمال الكردستاني – القوة التي تمثل نضال الحرية لشعبنا – بدون أي مسند، على أنه العدو المشترك الواجب تصفيته. إلا إنه لم يعلن أي شيء حول كيفية حل المشكلة الكردية، التي هي سبب ظهور حزب العمال الكردستاني. أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فبإعطائه الضوء الأخضر مؤخراً لعمليات الإبادة التركية، يكون قد لعب الدور المشجع في تطوير مجازر جديدة على الكرد. ومن الواضح جداً أن هذا النوع من النهج قد اعتُمِد بشكل متكرر لفترة طويلة وحتى الآن، ولم يسفر عن أي نوعٍ من الحلول.

في هذه الأجواء كانت هناك دعوات لحركتنا، وخاصة من الجانب التركي، والكثير من الأطراف الأخرى، لإعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد. ومن ناحية، كانت هناك جهود هدفت إلى هدم وتصفية منجزات الشعب الكردي في التنظيم والتمأسس، والتي هي ثمرة نضال ثلاثين سنة من الكفاح المتواصل. ومن ناحية أخرى، تنقل رسائل من خلال قنوات معينة، على أن الدولة تسعى إلى حل هذه المشكلة سلمياً.

رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، يدلي بتصريحات غامضة بأسلوبٍ مغلق ومُلْهٍ للجمهور، وبشكل لا يعطي الثقة، في أنه يملك مشاريع تتعلق بهذا الخصوص. وكَرَدٍّ على تصريحات رئيس الوزراء في أغسطس ٢٠٠٥ لفترة قصيرة، وفي ١ تشرين الأول ٢٠٠٦؛ أعلنت منظمتنا وقف إطلاق نار غير محدود. وفي كلتا الحالتين، تم الرد على قرارنا بالهجمات العسكرية، مما يثير شكوكا جادة حيال مدى صدق الدولة التركية. وفي ظل الظروف الحالية غير الموثوق فيها، وعندما لا يتم خطو خطوات عملية، لا يمكن للشعب الكردي أن يثق بشيء. ففي المقام الأول، ينبغي أن يكون هناك وضوح بشأن القوى التي تسعى إلى حل القضية بشكل حقيقي، والقوى التي تستخدم هذا الخطاب فقط من أجل التشويش، وتهدئة حركتنا وشعبنا، وجعله مستغنيا عن النضال، ومن ثم تصفيته.

بالرغم من كل هذا، وبدلا من الجهود الرامية إلى تهدئة الوضع وخلق أرضية الحل، يتم النقاش يومياً في الرأي العام حول مشاريع مختلفة من أجل تصفية وعزل حركتنا. وبالتوازي مع هذا، لم تخفف الدولة التركية من حدة الهجمات والتمشيطات والضغوطات على ديناميكيات الشعب الكردي من النواحي السياسية والعسكرية والاجتماعية، كاستمرار لحملة هجومية قوية.

أصبح من الواضح أن القضية الكردية وصلت مرحلة

حاسمة وحساسة. ونحن كحركة تناضل في سبيل الحرية، نرى أنه من واجبنا في مثل هذه المرحلة الحساسة والهامة، أن نطرح مشروع حلنا، لتقديم التسهيلات المطلوبة من أجل الحل، وبنفس الوقت، سيكون رداً على نداءات القوى المعنية. ومن المعروف جيدا أن قائدنا وحركتنا بذلوا جهودا عدة، منذ السنوات الخمسة عشرة الماضية، في سبيل حل القضية الكردية بأساليب سلمية. فمنذ عام ١٩٩٣، أعلنت حركتنا وقفا إطلاق النار من جانب واحد خمس مرات، وبذلت جهوداً كثيرة من أجل تطوير مرحلة سلمية ديمقراطية، ولكن الدولة التركية ردت على جهودنا هذه بعمليات الإبادة الشاملة في كل مرة.

كما أننا، ومنذ عام ١٩٩٩، أظهرنا – كجانب كردي – رغبتنا للحل السلمي والديمقراطي، من خلال إرسال مجموعتين للسلام. إحداهما تألفت من رجال حرب العصابات (الأنصار)، والأخرى من الممثلين السياسيين. وخلال الفترة نفسها، وعلى الرغم من تكبد الخسائر الفادحة، سحبت حركتنا قواتها إلى خارج ساحات القتال. في كل مرة وحركتنا تقدم كل هذه التسهيلات من جانب واحد، لتمهيد الطريق نحو حل سلمي، إلا إن الدولة التركية كانت تفسر ذلك على أنه ضعف، وبالتالي، تسد جميع طرق الحوار الممكنة.

وكما يدرك الرأي العام جيدا، إنه قبل سنة وُجِّهت لنا دعوة لإعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد، وذلك من قبل الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، والمنظمات الدولية الأخرى، إلى جانب حزب المجتمع الديمقراطي، وغيره من الهيئات السياسية في تركيا، وبعض المثقفين والكتّاب، والدولة العراقية، وحكومة إقليم كردستان. ومع نداء قائدنا؛ أعلنّا وقف إطلاق نار مفتوح، بدءاً من بداية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. ولكن الدولة التركية رفضت ذلك، وتم تقييم تلك الخطوة على أنها إحدى سيناريوهات تقسيم تركيا. ولهذا السبب، فإن الدولة التركية ضاعفت من هجماتها العسكرية لإنهاء وقف إطلاق النار، والقضاء على قواتنا الملتزمة بوضعية وقف إطلاق النار أكثر، مقارنة مع المرحلة الماضية. هكذا، ومنذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، نفذ الجيش التركي ما لا يقل عن ٥٧٩ عملية إبادة عسكرية ضد قواتنا؛ أسفرت عن ٤٦٠ صداماً ومواجهة، وتكبد خسائر تمثلت بأكثر من ألف قتيل لكل من الطرفين.

في هذه الفترة، أعلنت هيئة أركان الجيش التركي في الكثير من المرات على الرأي العام أنهم سيستمرون في التمشيطات، حتى ولو بقي عنصر واحد من الأنصار، وأنهم سيقضون على جميع قوات الكريلا بوسائل العنف. بالإضافة إلى أنه وقعت الكثير من الخسائر المادية والمعنوية بمختلف المستويات. إلى جانب هذا، فإن الدولة التركية، ولإحباط إرادة الشعب الكردي من الناحية السياسية، طورت جميع أنواع الحرب النفسية، وأساليب الضغط والكبت، بما فيها العنف السياسي. هذه الهجمات لم تبقَ محدودة على الشعب وقوات الكريلا فحسب، بل وشملت أيضا الممثلين المنتخبين ديمقراطيا من قبل الشعب الكردي، جنبا إلى جنب مع زيادة تشديد العزلة على قائد الشعب الكردي عبد الله أوجالان، والذي يشكل النقطة الأكثر حساسية لدى حركتنا وشعبنا، واستهداف حياته مباشرة بالتسميم الممنهج.

بعد فشل الدولة التركية في الحصول على النتيجة من هجماتها على جميع ديناميكيات الحرية لدى الشعب الكردي في كردستان وتركيا؛ وضعت موضوع التدخل العسكري في جنوبي كردستان في جدول أعمالها بحجة أن "جذور المشكلة تكمن في الخارج". وبهذا المسعى، صدرت مذكرة

رسمية من البرلمان التركي تحسبا لاحتمالات اللاستقرار وحصول حرب جديدة في الشرق الأوسط. أصدرت حكومة (AKP) قرار المذكرة الرسمية كورقة سياسية وعسكرية ضد الولايات المتحدة الأمريكية والقوى السياسية في جنوب كردستان. ووضعت الدولة التركية في جدول أعمالها شن هجوم شامل شبيه بالضغوطات السياسية والعسكرية التي مارستها على سورية في تشرين الأول من عام ١٩٩٨، تسعى من خلالها لاستفزاز الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الجنوبية، للهجوم على حركتنا؛ وبذلك، تهدف إلى إشعال فتيل حرب داخلية بين الكرد. هذه الإستراتيجية هدفها في المرحلة الأولى تصفية حركتنا، وفي المرحلة الثانية، إضعاف جميع الديناميكيات الوطنية الكردية في جميع الأجزاء، وإدراجها تحت مراقبتها.

على الرغم من قيام الدولة التركية بكل هذه الهجمات والمخططات، تُظهر نفسها بأنها هي المعرضة للهجوم، عبر أدبيات تفيد بأنهم هم الضحايا والمغدورون، وتستخدم جميع القنوات الدبلوماسية والمعلوماتية لهذه الغاية، من أجل كسب التأييد لهذا التلفيق. ومن المؤسف أن بعض القوى العالمية تساند افتراءات الدولة التركية هذه، من أجل المصالح الاقتصادية والسياسية. واضح أن هذا النهج باطلٌ، بقدر ما هو قاهر للوجدان الإنساني.

أمّا في الواقع، فالوضع هو العكس تماما، حيث الضحايا الحقيقية هي الشعب الكردي وممثلوه الشرعيون والقانونيون. إن اتساع نطاق العمليات السياسية بالتزامن مع تصريحات الجنرالات مؤشر واضح على هذا. وقوات الكريلا ليست في وضعية الهجوم، إنما في وضعية الدفاع المشروع. القوة التي في وضعية الهجوم هي الجيش التركي. ومن دون شك، فالخسائر التي عانت منها ترجع إلى حقيقة طابعهم العدائي والهجومي.

القوى التي دعت حركتنا إلى إعلان وقف إطلاق النار في عام ٢٠٠٦ لم تحرك ساكناً، وبقوا غير مبالين إلى حد كبير إزاء هجمات الدولة التركية، ولم تُبدِ قدرا كبيرا من الجهد في إعادة توجيه هذه المرحلة باتجاه الطريق الصحيح، للتوصل إلى حل سلمي، ولم تَفِ بوعودها. وفي الوقت الحاضر، ومرة أخرى، تدعونا نفس القوى لإعلانٍ آخر لوقف اطلاق النار. في الحقيقة، نحترم كل جهد ونداء يهدف إلى الحل الديمقراطي، ونود أن نعلن للملأ أننا على استعداد لتحمل المسؤولية التي تقع علينا، لنؤدي دورنا في إسكات الأسلحة، وتطوير مرحلة السلام. إن إعلاننا لوقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ لا يزال قائما من الناحية النظرية، ولكن زيادة كثافة هجمات الدولة والجيش التركي، لم تترك وسطاً مناسباً يسود فيه وقف إطلاق النار. وإذا أوقفت الدولة التركية هجماتها اليوم على قواتنا، قائدنا، شعبنا، قيمنا، ومؤسساتنا الديمقراطية؛ يمكننا القول أن مرحلة الاشتباكات الراهنة ستتلاشى، وستترك مكانها لأجواء سلمية. وبهذا الشكل، ستتحقق عملية إسكات المدافع والأسلحة عملياً.

شعبنا، قيمنا، ومؤسساتنا الديمقراطية؛ يمكننا القول أن مرحلة الاشتباكات الراهنة ستتلاشى، وستترك مكانها لأجواء سلمية. وبهذا الشكل، ستتحقق عملية إسكات المدافع والأسلحة عملياً.

في مثل هذا الوضع، يتطلب من القوى التي دعتنا إلى وقف إطلاق النار وحل القضية الكردية بالسبل السلمية، أن تصرف جهوداً أكثر لضمان التزام الدولة التركية بوقف

القوى التي دعت حركتنا إلى إعلان وقف إطلاق النار في عام ٢٠٠٦ لم تحرك ساكنا، وبقوا غير مبالين إلى حد كبير إزاء هجمات الدولة التركية، ولم تبدِ قدرا كبيرا من الجهد في إعادة توجيه المرحلة في الطريق السليم للتوصل إلى حل سلمي.

إطلاق النار الذي أعلناه في سنة ٢٠٠٦، كونه الحلقة الرئيسية والأساسية في حل القضية. وفي حالة قبول الجيش التركي لهذا، فسيتحقق الوسط الذي يراد من خلال ذلك تحقيقه، وسيكون بعد ذلك من السهولة تطوير مرحلة يُلغى فيها السلاح تماماً على أساس مشروع سياسي سليم. ونحن نعتقد أن هذا المشروع السياسي سيكون مناسبا باتخاذه الحكم الذاتي الديمقراطي أساساً، والذي أعلن حزب المجتمع الديمقراطي عنه مؤخراً بشكل جزئي، وأن تطوير صياغة "كردستان ذات حكم ذاتي ديمقراطي في بنية الجمهورية التركية الديمقراطية" سيخلق أرضية الوحدة الطوعية الدائمة.

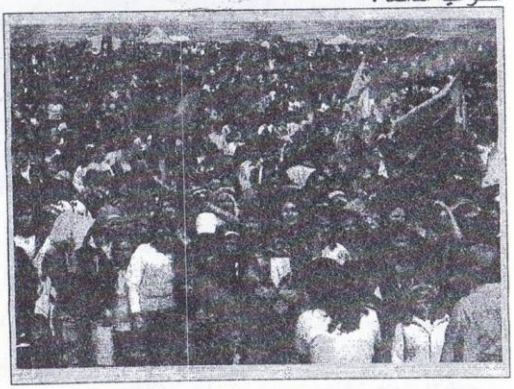

ويمثل المشروع مفتاح الحل للقضية وفقاً للبنود التالية:

1 – الاعتراف بالهوية الكردية، وتضمين جميع الهويات الموجودة في البلاد بدستور، تحت إطار الهوية الجامعة العليا لجمهورية تركيا.

2 – إزالة جميع العقبات التي تحد من تطوير اللغة والثقافة الكردية، والاعتراف بالحق في التعليم باللغة الأم، وقبول اللغة الكردية لغة رسمية ثانية إلى جانب اللغة التركية في مناطق كردستان، وإلى جانب ذلك، احترام الحقوق الثقافية للأقليات العرقية الأخرى.

3 – حرية العمل التنظيمي والممارسة السياسية على أساس حرية الفكر والتعبير والعقيدة، وإزالة جميع أسباب اللامساواة الاجتماعية، وعلى رأسها اللامساواة بين الجنسين، وتضمينها في الدستور الأساسي في البلاد.

4 – المسامحة والعفو المتبادل بين المجتمعين الكردي والتركي، من خلال مشروع مصالحة اجتماعية، لتأسيس السلام والوحدة الحرة، وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، بما فيهم قائد حزب العمال الكردستاني، وعدم عرقلة مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية.

5 – العمل على سحب كل القوات الموجودة في كردستان بهدف الحرب الخاصة، وإلغاء نظام ميليشيات حماة القرى، وحل هذه الميليشيات، وتصريف عناصرها، وضمان عودة كل القرويين إلى قراهم ومناطقهم، من خلال تطوير مشاريع اقتصادية واجتماعية.

6 – إعادة ترتيب زيادة صلاحيات الإدارات المحلية، من خلال إصدار قانون إدارات محلية جديد.

7 – وبالتوازي مع تطبيق المواد المذكورة أعلاه، يجب اعتماد جدول زمني يتفق عليه الجانبان، للبدء بمرحلة تخلي الكريلا عن السلاح بشكل تدريجي، والانضمام إلى الحياة الاجتماعية الديمقراطية المشروعة.

وعلى هذا الأساس، سيكون حل القضية الكردية دون تغيير الحدود ممكناً. والمهم هو خلق بيئة ديمقراطية، يتمكن الشعب الكردي فيها من العيش بحرية. سيدمج هذا المشروع مصالح الجانبين، وسيصبح أرضية للحل الدائم بتعزيز أسس الوحدة الحرة. إن حرية الشعب الكردي ووجوده، لن يكون تهديدا لمصالح أي شعب أو دولة. إن شعبنا لا يريد سوى الحقوق الطبيعية، التي تحق له، بوصفه شعب يريد أن يعيش حقيقته الاجتماعية والوطنية. وهذا ممكن فقط بدمقرطة الدول المهيمنة على كردستان. ولهذا، فإن حل القضية الكردية سيخدم تطوير الاستقرار والديمقراطية في المنطقة.

إننا ندعو جميع القوى الديمقراطية في تركيا، وجميع الأطراف التي تريد السلام وأخوة الشعوب، والمثقفين والكتّاب الديمقراطيين؛ ندعوهم إلى تبني مسؤولياتهم تجاه حل القضية الكردية بالسبل والوسائل السلمية والديمقراطية. فالوقوف في وجه تطوير التمييز العنصري وسياسة إرهاب الدولة التركية ضد الشعب الكردي في الوقت الراهن، لهو واجبٌ أساسي للإنسان الديمقراطي. إن سياسة AKP في استخدام الكرد المزيفين والعملاء

بالأسلوب الديني المخادع، لن تكون حلاً للقضية، بقدر ما هي سياسة خطرة جداً، وستفتح الطريق أمام سفك الدماء. إننا ندعو جميع الأطراف الديمقراطية للوقوف في وجه هذا النوع من سياسات AKP الخطرة، وبذل الجهود في سبيل تطوير الحل الديمقراطي على أساس أخوة الشعوب.

إننا ندعو الجمهورية التركية وحكومة AKP إلى تناول المشروع، الذي قدمناه في سبيل حل القضية، بمنطق الوحدة الحرة، وعلى أساس الاعتراف بإرادة الشعب الكردي، والتخلي عن سياسة الإنكار والإبادة المستمرة منذ ٨٤ سنة، والتي لم تسفر عن أية حلول. وعلى حكومة الجمهورية التركية ألا تبحث عن حل القضية في الخارج، بل في داخل تركيا، وعن طريق الحوار السلمي مع الممثلين الشرعيين للشعب الكردي، وأن تتناول حل القضية على أساس قبولها لقضية تركيا.

ورغم تقسيم كردستان إلى أربعة أجزاء رغماً عن إرادة الشعب الكردي، إلا أن التطورات الأخيرة قد أظهرت مرة أخرى أن مصير الشعبين الكردي والتركي مرتبط ببعضه البعض. وعلى ضوء هذا، فإن جميع القوى الكردستانية، وخاصة حكومة إقليم كردستان، مضطرة إلى تبني مسؤولياتها في بذل الجهود من أجل الحل السلمي للقضية. وليعلم الجميع أن الحل السلمي للقضية الكردية في تركيا هو موضوع له علاقة بمستقبل جميع الأجزاء الكردستانية.

إن وصف بعض القوى الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، لحركة الحرية الكردستانية بالعدو المشترك، لن يحل المشكلة. إن مصدر المشكلة، خلافا لادعاءات الدولة التركية، ليس حركتنا، بل هو سياسة الإنكار لدى الدولة التركية. والحل الديمقراطي للقضية الكردية مساهمة هامة لترسيخ الأمن واستتباب السلم والاستقرار في المنطقة والعالم.

من هذا المنطلق، نعلن أننا، ومن أجل الحل العادل للقضية الكردية، منفتحون، وعلى استعداد تام لمناقشة المشاريع السياسية مع القوى الإقليمية والدولية، في حال عرضها لمثل هذه المشاريع. إن إحياء الآمال في البحث عن الحلول بدون أوجلان وPKK مرة أخرى، ووضعها في جدول الأعمال، لن يؤدي إلا إلى هدر الوقت وتعميق الفوضى؛ لأنه سيكون مرفوضاً من قبل شعبنا بأي شكل من الأشكال لدى تهميش القوى التي تمثل إرادته.

لدى فرض خطة الإبادة والتصفية بقوة السلاح، فنحن كطرف كردي، ورغم تطويرنا كل ما يلزم من مبادرات ومقترحات متواضعة من أجل الحل السلمي للقضية، وبطبيعة الحال، فسوف تكون مقاومتنا حتمية، وبإرادة وتصميم كبيرين. إن قضايا الشعب الكردي في جميع أجزاء كردستان تتطلب حلا سلميا، من خلال الحوار، وليس العنف. ونقدر ونثمّن الجهود التي تبذلها جميع القوى الداعمة للديمقراطية والسلام والاستقرار في المنطقة، للتوصل إلى حل لهذه المشكلة. ففي حال تخلي القوى العالمية والدول المهيمنة على كردستان عن منطق وصف القضية الكردية

بأنها "عامل اللاستقرار، ويتوجب إخمادها باتفاقات ثنائية – ثلاثية"؛ فإنه يتوجب بدلا من ذلك تطوير كونفرانس دولي ذي برنامج سياسي، تمثل فيه جميع الأطراف على أساس الحل الديمقراطي العادل للتعاون الإقليمي، وتعزيز الأخوة وتوطيد الاستقرار والأمن. وحينها فقط، سوف تتعزز أرضية الحل الدائم في الأجزاء الأربعة من كردستان.

إن خلق التوتر والتناقض بين القوى السياسية الكردية، ووضع السياسات التي تؤدي إلى الاقتتال الداخلي بدلا من الخطوات التي من شأنها خدمة الاستقرار والحل في المنطقة؛ هو بالتأكيد أكثر النوايا السيئة النهج. ولا يمكن لأي صديق للشعب الكردي أن يدعم هذه السياسة. يجب أن يعلم الجميع بأن زمن الاقتتال الداخلي بين الكرد قد ولّى دون رجعة. وعلى القوى السياسية الكردية ألا تعطي الفرصة لإحياء مثل هذه الآمال. على جميع القوى الكردستانية الوقوف في صف النهج الديمقراطي الوطني، وقبول ذلك كحد أدنى للشروط الوطنية ولإنجاح هذه المواقف بشكل مطلق. ذلك أن وصول قضية الحرية لشعبنا في هذا المنعطف التاريخي إلى النجاح، وتقييم الفرص الموجودة بشكل صحيح، يمر – فقط – عبر تجسيد مثل هذا الموقف السياسي. لذلك، من الأهمية بمكان ألا تضع أية قوة سياسية كردية أملها في سياسة الإنكار والإبادة، ويتطلب إيلاء الأهمية القصوى للوحدة والتضامن بين الكرد.

يتطلب من الشعب الكردستاني الوطني الموجود في كل الساحات، وخاصة من المرأة والشبيبة وجميع الفئات الاجتماعية، إبداء اليقظة تجاه تطوير نهج الوحدة الوطنية الديمقراطية، وأن تكون صاحبة موقف حازم تجاه المواقف التي تحاول إحباط وإفراغ ذلك.

القضية الكردية في اليوم الراهن أكثر قربا من الحل أكثر من أي وقت مضى. إن الدول المهيمنة، التي ترى الحل خطراً وتهديداً لمصالحها، هي في حالة ذعر وتوتر، ولذلك تبذل قصارى جهدها لاحتواء الموقف. إن سياسة الإنكار والإبادة، والتي تتجسد في مخطط التصفية والقضاء على إرادة الشعب الكردي، ستكون فاشلة حتما. إن كل محاولة تهدف إلى الإبادة والتصفية، ستعزز اللاحل بدلا من الحل، وستتسبب في الاشتباك والاقتتال بدلا من السلام، وسترسخ الفوضى بدلا من الاستقرار.

ليعلم الجميع جيداً، أن الشعب الكردي المنظم بقيادة PKK، وما يعتمد عليه اليوم من ديناميكيات ديمقراطية وتجارب غنية في المقاومة البطولية التي في متناول يده؛ قوي بما فيه الكفاية لتطوير المقاومة والنضال اعتماداً على قواه الذاتية لسنوات عديدة قادمة. وينبغي لشعبنا وأصدقائنا والقوى المعنية ألا تكون لديهم أية شكوك حول ذلك. لذا، فالأسلوب الصحيح الناجح هو الحل عبر أسلوب الحوار، وليس التصفية من خلال العنف. وخلاف هذا، فمن الواضح أنه ستتطور مرحلة قتال وفوضى كبيرة، ستنجم عنها أضرار جسيمة، وسيخسر في نهايتها الجميع.

نحن، بوصفنا حركة، لا نرغب في تطوير مرحلة كهذه. بل، ومن أجل تطوير مرحلة الحل الديمقراطي السلمي، وكأحد متطلبات الرد على القوى المعنية التي وجهت الدعوة لنا؛ نصرح بهذا الإعلان، ونعلن رسميا أننا منفتحون للنقاش في سبيل الوصول إلى الحل، وندعو جميع القوى المعنية إلى بذل الجهود، وتحمّل مسؤولياتها من أجل الحل الديمقراطي السلمي للقضية الكردية.

المجلس التنفيذي لمنظومة المجتمع الكردستاني، وديوان رئاسة مؤتمر الشعب الكردستاني

30 تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

الأستاذ عثمان شهيدا خالدا في ذاكرة الأمة

هارون برازي

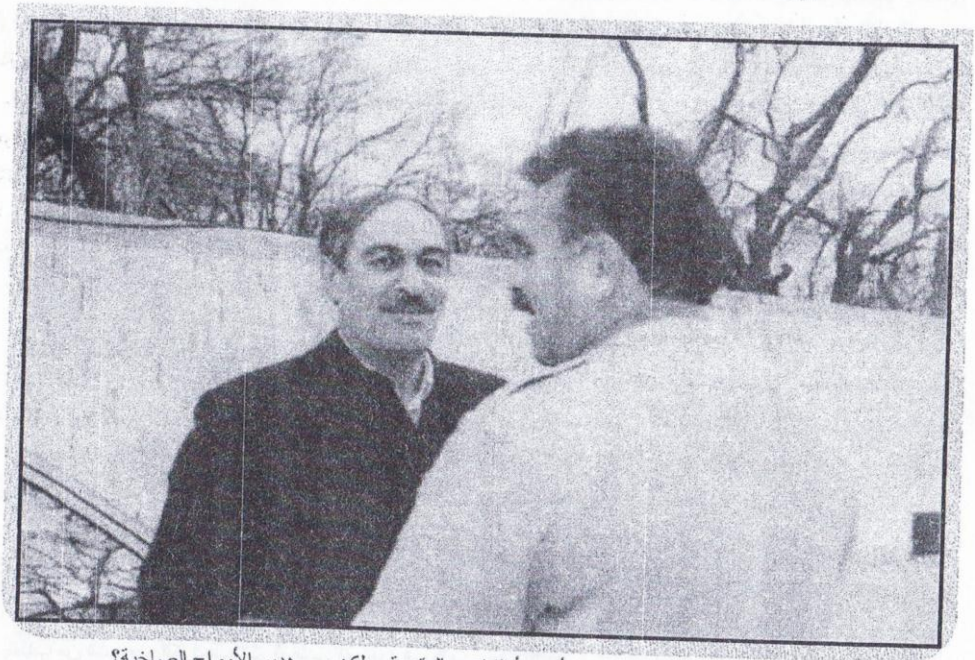

البداية كانت في الأول من الشهر السابع من عام ألف وتسعمئة وستة وأربعين، والنهاية في الثامن عشر من الشهر الثاني من العام ألفين وثمانية. هذه هي الفترة الزمنية التي أتاحتها الأقدار للشهيد الكبير، الأستاذ عثمان سليمان حجي، أن يقول فيها كلمته. فكيف سنستطيع وصف حياة كُرِّست للنضال والعمل المشرف، وكيف سنصف نهاية مشرفة تليق بمناضل كبير يستحق بجدارة كبيرة هذه النهاية؟ درجت العادة في الكتابة عامة والمقالة خاصة أن يبدأ الكاتب بالمقدمة، ولكن، عندما يكون موضوع المقال متعدداً شائكاً، لا تحتويه الكلمات العابرة والجمل المنمقة، تصبح المقدمة عبئاً على الكاتب، لا يعرف من أين يبدأ، ولا يعرف أين ينتهي، فكيف إذا كان الحديث عن شهيد كبير ضحى بحياته في سبيل شعبه وقضيته العادلة؟ إن الخوض في حياة هذا الإنسان تعتبر مجازفة بحد ذاتها، إذ كيف للكلمات أن تعبر عن عذوبة الموسيقى؟ وهل يستطيع الكاتب أن يرسم بالقلم صوت هدير الأمواج الصاخبة؟

قبل البدء في الحديث عن أي مجال من ذكرى هذا الإنسان العظيم، علينا أن نعرف أننا لا نستطيع إيفاء هذا الرجل حقه بمقال هنا ومقال هناك، إذ أن حياة العظماء وأحلامهم هي ملخص لمسيرة الشعوب في حياتها ونضالها (فمن الأحلام السخية تأتي الوقائع النافعة). والأستاذ الشهيد عثمان سليمان حجي هو أحد أعظم الشخصيات التي ظهرت في مرحلة عصيبة من تاريخ الشعب الكردي، اتسمت بالبساطة والصدق

الكامل المتناغم مع الذات المدركة للمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتق المثقف الكردي في ظروف عصيبة مر بها الكرد عامة وكرد سوريا خاصة، إذ كان الشعب الكردي عرضة للممارسات اللاإنسانية من قبل الحكومات المتعاقبة على الحكم يتربع على صدر المضافات الاجتماعية، متاجرا ببعض المصطلحات الثقافية أو السياسية، التي لا يعرف معناها البسطاء من أبناء الشعب الكردي، بل كان إنسانا بسيطا كبساطة الحياة، واضحا كوضوح قرص الشمس في كبد السماء، سهل الخُلُق كسهولة المحبة التي تغزو القلوب، يتكلم مع أبناء أمته بلغته البسيطة التي يفهمها الكبير والصغير، المتعلم والأمي.

انخرط الشهيد الأستاذ عثمان في النضال القومي في مرحلة مبكرة من حياته، وسرعان ما أدرك عجز الأطراف المتواجدة على الساحة الكردية عن قيادة النضال وفقرها السياسي والجماهيري، حيث أن الفقر في التفكير والغنى في الأوهام يجرنا دائما إلى المآسي، فتوصل إلى حقيقة ستغير فيما بعد مجرى حياته تغييرا كليا، أدت به فيما بعد لميدان العمل الفعلي، فانخرط في الحركة التحررية

في سوريا. هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى، كان الشعب الكردي ضحية الأفكار التقليدية والعجز السياسي التام في الميدان النضالي، مغيبا عن إدراك واقعه، مهمشاً في قراره القومي، تابعاً لأطراف مرتهنة هي بدورها مرتهنة لأطراف أخرى.

لم يكن الشهيد الكبير ذلك المثقف الذي

الكردية، التي ظهرت بقيادة حزب العمال الكردستاني والقائد APO نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، متوصلا إلى قناعة تامة بأن الظلال لا تستطيع أن تحجب الحقيقة، مثلما أن الشجرة لا تستطيع أن تخفي الغابة خلفها، فكان خير إنسان جسّد في نفسه كل مقومات الإنسان المضحي، الذي

لا يكلُّ ولا يملُّ في العمل والتفاني في سبيل خدمة شعبه، فنشط في الأوساط الشعبية والجماهيرية، ولقي محبتها له وتمسكها به، فتوجت تلك المحبة بدخوله إلى مجلس الشعب السوري.

ولكن، نتيجة نشاطاته القومية، لم يَرُقْ للطغمة الحاكمة والقوى المتحالفة معها تَبَوُّأ هذا الإنسان لمجلس الشعب، فانبرت بمحاربته على كل الصعد، من تشويه لسمعته، ونيلٍ من مصداقيته، عبر دس الأكاذيب التي لم تنل من عزيمته، فظل مناضلا مكافحا كبيرا، لا ينظر إلى صغائر الأمور، مؤكدا أن الجندي الذي رأى السيوف مستحكمة فوق رأسه، وسواقي الدماء تسير بين قدميه، لا يحفل بالحجارة التي يرميه بها صبيان الأزقة، مدركا أن من لا يشاهد الملائكة والشياطين في محاسن الحياة ومكروهاتها، يظل قلبه بعيدا عن المحبة، ونفسه فارغة من العواطف، ومتيقنا أن الفراشة وهي تحوم حول النار حبا بالنور حتى تحترق بها، لهي أشد شرفا وأسمى منزلة من الخُلد الذي يعيش في جحره متنعما بالراحة في ظلامه الدامس، متمثلا النحلة التي تنطلق في رحلة بحثها عن المروج والحدائق، لا تعير انتباها للمستنقعات القذرة. فالنفس الكبيرة تستمتع بالعذاب والتعب أمام المصائب، ولا تستلذُّ الأمن والطمأنينة في ظلام الخوف والاستسلام. لم يُعِرْ بالاً لأولئك الذين عبَّروا عن عجزهم واستسلامهم بالنيل من أعماله وأفعاله برتويج الأكاذيب والافتراءات التي لم تَلْقَ أُذُناً صاغية من الشعب الكردي، حيث أن تقويض أسس النضال، والتشهير بالأسماء الشهيرة، وتلويثها بالقاذورات، والغمز نحوها بالتهريج فقط، بغية تبرير وإخفاء الضعف الذاتي والبؤس الأخلاقي؛ كل ذلك لا يصنعه إلا حيوان مغرور جدا، ومنحط، ودنيء. فالإنسان الضيق الأفق، أو الحاقد، هو وحده الذي يكره الأبطال، لأنه ليس بطلا، ذلك أنه مجرد من الإيمان والعمل الجاد، وحتى إن كان مؤمنا، فإنه إيمان بلا عمل، والإيمان بلا عمل جَسَدٌ ميت، أو أنه عمل بلا إيمان، والعمل بلا إيمان أسوأ من ذلك، إنه مضيعةٌ للوقت ليس أكثر.

إن التفكير الحر العميق، الذي يسعى إلى فهم الحياة، والاحتقار التام لأباطيل الدنيا، هما السمتان اللتان لم يعرف الإنسان أسمى منهما. وعلى هذا الأساس كان الشهيد مدركا لحجم المسؤولية وحجم الضغوطات التي تمارَس على الإنسان الكردي لكي يتجرد عن شعوره القومي، وعرف أن القضية القومية الكردية ليست بتلك البساطة التي يتصورها البعض عبر نشر بعض المنشورات هنا وهناك، بل هي أكبر من ذلك بكثير؛ تبدأ من الفرد، وتنتهي في ساحات العمل الجماهيري. فتبنى بكل صدق ووفاء الجانب الاجتماعي، والإصلاح بين كل فئات المجتمع، فأصبح صديقا مقرَّبا من الجميع، وعبَّر عن قدرات جبارة، ما هي إلا تلك الروح الأبوجية التي لا تعرف اليأس والاستسلام في رحلة البحث عن الذات الكردية الجبارة، المشبعة بالإيمان الذي يحرك الجبال.

إن التفكير الحر العميق، الذي يسعى إلى فهم الحياة، والاحتقار التام لأباطيل الدنيا، هما السمتان اللتان لم يعرف الإنسان أسمى منهما

عمل بستانٍ في حقل الإصلاح الاجتماعي، وقدَّم خدماتٍ كبيرة للمجتمع الكردي عبر إصلاح ذات البين بين المتخاصمين، مضحياً بماله الخاص ووقته وصحته، التي كانت تتدهور يوما بعد يوم، متحديا الإرادات التي تريد أن تلهي الشعب الكردي بالمناحرات الضيقة عن قضيته الأساسية، واثقا دائما بأن الشعوب لا يمكن أن تصل إلى مبتغاها، إلا إذا كانت كُلاً موحدا متحدا.

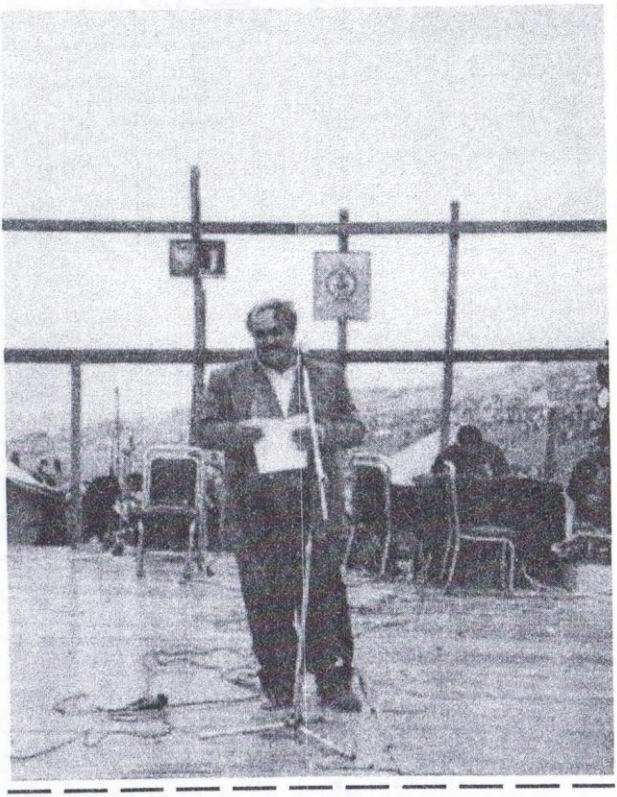

ونتيجة لنشاطاته الكبيرة، كان الفقيد قد تعرض للاعتقال مرارا وتكرارا على يد النظام السوري والطغمة الحاكمة، ذات العقلية المتحجرة، إذ أن الطغاة دائما كانوا ذوي أوهام، خائفين من إصرار الأبطال على التحدي، ترعب قلوبهم النفوس الكبيرة، التي لا تعرف للخوف معنى، ولا يعرف التراجع والاستسلام طريقا إلى عقولهم، فزادوا من وتيرة المضايقات له، وهددوه بحياته وعائلته. ولكن، هيهات للترهيب أن ينال من عزيمة إنسان نهل من منبع القائد APO وتمرَّس في العمل النضالي في المدرسة الآبوجية، وهو المدرك أن المستقبل دائما للشعوب، وأن الليل مهما طال، ففجر الحرية قادم لا محالة، وأن الذي سينعم بالحرية ويتلذذ بها، هو ذلك المناضل الصابر، الذي يشمخ في أعلاله التي تكبله، مفتخراً بتلك القيود التي يعتبرها مفاتيحاً للمستقبل المشرق، ويُرعب جلاديه بإرادته الحديدية التي لا تقهر، ولا يمكن النيل منها. فإرادة الطغاة لا تستطيع تغيير مشيئة الشعوب، كما أن المنجمين لا يستطيعون تحويل مسير النجوم.

كان الشهيد الكبير متأكداً من أن البذرة التي لا تستطيع تحمُّل برد الشتاء، ولا تقدر على شقِّ صدر الأرض، لن تفرح بنيسان. فالوحيد الذي يصل إلى الربيع، هو ذلك الذي ينام مع الجذور تحت الثلج، لأن الجبان وحده لديه خوف من الموت، أكثر مما لديه من الكرامة، وهو الذي يمكن أن يعزّي نفسه بأن جسده سوف يعيش مع الزمن.

كان آخر مرة تعرض فيها الشهيد الأستاذ عثمان للاعتقال بتاريخ ٢٠٠٧، وبقي مقاوما في زنزانته الانفرادية، متحديا ظروف الاعتقال غير الإنسانية، حتى تفاقم وضعه الصحي، مما حدا بالطغمة الحاكمة لتحويله إلى زنزانة أحد المشافي الحكومية، التي لا تتميز عن المعتقل سوى أنها مجهزة بأطباء خانوا

أبقراط في قَسَمِه، وارتضوا لأنفسهم أن يقتاتوا على فُتات موائد السلطة الفاشية، فأهملوا وضعه، ولم يهتموا إلا بتبشير العصابة الأمنية بقرب دنو الأجل، دون أن ننسى أن دخوله للمشفى كان تحت اسم مستعار. ثم أخلت الطغمة الحاكمة سبيله، بعد تأكدها بأن رحلة حياته في الدنيا قد شارفت على النهاية، دون أن تدرك أن موت الأبطال حياة لشعوبهم، وأن استشهادهم عرسُ لأبطال النضال، ودون أن يعرفوا أن السِّكّينَ في قلوب الجماهير لهو أشرف من القصور التي تحميها المصفحات والدبابات. فعلى هؤلاء الذين يعتقدون أن المصفحات تدين لهم بالولاء أن يجربوا الموت على سبيل التجربة لمرة واحدة، لكي يختبروا رصيدهم الجماهيري في جنازة، وليعرفوا أن الأمم تفرح باستشهاد أبنائها العظام، لأن الشهادة تليق بهم، وتفرح بموت طغاتها لأن الحياة تصبح أكثر جمالا برحيلهم.

على هذا الأساس، نقيّم الشلال الجماهيري الكبير، الذي شارك في تشييع الشهيد في يوم استشهاده في الثامن عشر من الشهر الثاني عام ألفين وثمانية، حيث تحوّل موكب الشهيد إلى عرس جماهيري كبير، شارك فيه الشعب الكردي شيباً وشباباً، رجالاً ونساءً، مقسمين يمينَ الولاء للسير على خطا ونهج الشهيد الأستاذ عثمان ونهج القائد APO. لهؤلاء الذين استشهد الشهيد الأستاذ عثمان على يدهم نؤكد، كشعب مناضل في سبيل حقوقه المشروعة، أن قضيتنا قضية كبرى، وكل القضايا الكبرى تحتاج إلى إيمان عميق، وإننا على ثقة تامة بأن الشهيد كان حاملا لتلك الثقة، وورّثها لنا. وبهذا الإيمان العميق، والثقة الكبيرة بالنفس، والصدق التام في الخندق النضالي؛ سنحدث المعجزات، وإننا على ثقة كاملة بأنكم بأيديكم القذرة، وأدواتكم الرخيصة، قد تنجحون في قتل الرسل، ولكنكم لن تقتلوا الرسالة، لأنها مستمرة باقية كسيمفونية خالدة عبر الزمن، وأن الأغنية التي ردّدها الشهيد العظيم، وحاولتم بقتله إسكاته وإلغاء تلك الأغنية، ستسمعون صداها المدوي تردّدها آلاف الحناجر المستعدة للسير على خطا الشهيد، وستصم آذانكم أصواتُ المرددين لتلك الأغنية.

ما يجعلنا متأكدين من ذلك هو أن شعبنا قد وصل تلك الدرجة من الوعي التاريخي، الذي يحتّم عليه السير حتى النهاية في طريق النضال، واضعا نصب عينيه الفناء أو الحياة الحرة الكريمة، آخذاً بعين الاعتبار أنه ليس لدينا ما نخسره، فالمُعَرَّض للطوفان لا يخشى البلل، ومن اختبر ذئاب الأيام وأفاعيها يظل ساخرا من الأفاعي والذئاب، لأنها لا تستطيع مواجهة الحقيقة الساطعة.

إن خير تكريم للشهيد العظيم هو السير على خطاه الشريفة، لا البكاء على أطلال الماضي. فثمة أشخاص يصبح الحزن عليهم مبتذلا ومخجلا، ويصبح البكاء عليهم إهانة لهم، لأنهم أكبر من الموت والفقدان، بل هم حاضرون دائما في الذاكرة والخواطر، لا يغيبون في ذاكرة الزمن، ولا يستطيع أحد أن ينسى كلمات الثوري الكبير تشي غيفارا الذي صرخ بقاتله قائلا (أطلق النار أيها الجبان، إنك تقتل إنسانا). فقاتِلو الثوار الكبار هم دائما موضع لعنات الأجيال، بينما كبار المناضلين الثوار خالدون عبر رسالة المحبة التي رسخوها. والأستاذ عثمان كان رسولا للمحبة بامتياز، إذ أن المحبة وحدها تسنح لصاحبها أن يُذكَر بتلك القوة، ولا يمكن للكراهية أن تبني شيئا، حيث كان إنسانا فاضلا خيّرا، منزّها عن المنفعة الذاتية والمصالح الضيقة والغايات الشريرة، طاهرا في حياته النضالية المشرفة. والفضيلة والطهر لا يختلفان عن الرذيلة، إذا لم يكونا منزّهين عن المشاعر الشريرة. المجد والخلود للشهيد، ذلك الذي يرقد على سفح الرابية في مثواه الأخير. وعهداً أن ذلك الضريح سيتحول إلى مزار لكل المناضلين الشرفاء، وسيكون مصدر إصرار دائم للسير على خطا الشهداء.

الخزي والعار للمجرمين والسفلة، الذين لا يهدأ لهم بال، ولا يغمض لهم جفن، إلا برؤية منظر الدم كل يوم، كالحيوانات المفترسة التي تهيّج الدماءُ غرائزَها الوحشية.

الخلاصة التاريخية للقيم المشاعية والديمقراطية في المجتمع

يتجسد أحد أهم النواقص الأساسية لعلم الاجتماع في عدم إشارته إلى الذروة الأخرى (القرين، الشريك) للمجتمعات الهرمية والمنوطة بالدولة، والتي يجب أن تمر بثنائية جدلية، بطبيعة الحال، على مر التاريخ. وكأن التاريخ عبارة عن سياق تطور خالٍ من التناقضات، ويتقدم على الخط المستقيم للنظام الاجتماعي المهيمن. فمثلما شوهد في كل تطور ظاهراتي، يتطور المجتمع الهرمي والدولتي أيضاً ضمن تناقض مع القيم المجتمعية الطبيعية، التي تلعب دور النقيض. وهو ينمو ويتطور ويتنوع بالتغذي عليها. من الضروري عدم الاستهانة بقوة المجتمع الطبيعي، ذلك أنه يلعب دور الخلية النواة الأم. ومثلما تُولَد جميع خلايا النسيج من الخلية النواة، تتولد المؤسسات المشكِّلة لنسيج المجتمع الطبيعي، منه أيضاً. وكما تُولَد الأعضاء والأجهزة والنظم من النسج، تولد الأجهزة والنظم المجتمعية المتطورة الأخرى من المؤسسات البدائية (المؤسسات الهرمية البدائية) للمجتمع الطبيعي. قد يُكبَت المجتمع الطبيعي، ويُحسَر ويُقحَم في الشرك ويطوَّق. ولكن، لا يمكن إفناؤه أبداً. ذلك أنه يخرج حينها من كونه مجتمعاً. إن القيام بالتحليلات المجتمعية بوسائل طبقية أو اقتصادية ضيقة، يعني ترك أصل الحقيقة وعضوها الأولي على الهامش منذ البداية. هذا هو الخطأ والغلط الفادح المرتَكَب. هذا وناهيك عن نظرة مدرسة الماركسية، ذات التوَجُّه الطَّموح إلى المجتمع الطبيعي الذي سمّته بالمشاعي، وكأنه نظام انتهى عمره وزال من الوجود منذ آلاف السنين؛ والتي أثارت هذا الموقف السلبي وأججته أكثر.

لم ينتهِ المجتمع الطبيعي في أي وقت من الأوقات، ولم يَنفُذ، رغم تغذيته لمضاداته، بل تمكّن من إيجاد نفسه على الدوام. ورغم كل التخريبات، لم يُنقِص من وجوده كإثنية، كركيزة صلبة للعبيد والأقنان، كأرضية خصبة لتجاوز التمايز الطبقي العمالي وتنامي المجتمع الجديد، كمجتمع بدوي متنقل بين البراري والأدغال، كعائلة قروية حرة، أو كأسرة بكيان الأم، وكأخلاق نابضة بالحياة في المجتمع. وعلى عكس ما يُظَن، فالقوة الدافعة لتَقَدم المجتمع ليست النضال الطبقي الضيق فحسب، بل والمقاومة العظمى للقيم المشاعية المجتمعية. من غير الصحيح إنكار النضال الطبقي، ولكنه ليس سوى أحد ديناميكيات التاريخ. أما الدور الرئيس، فمنوط دائماً بالرُّحّل المتنقلين بين الغابات والجبال والبراري المجدبة، والذين عاشوا على شكل حركات إثنية أو قَبَلية، أو شعبية. فالإثنية هي قوة الصمود والتحمل على مدى آلاف من السنين، رغم كافة أنواع الهجمات الضروس، والمصاعب الطبيعية. وما خلقته كان عبارة عن المقاومة

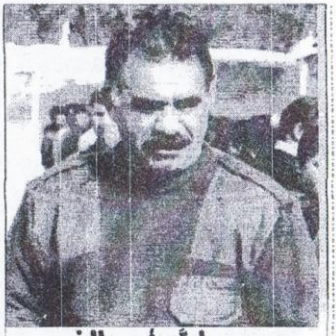

عبد الله أوجلان

والصمود، بثقافتها وملاحمها ولغاتها، وبقيمها وأخلاقها الإنسانية الشفافة والأصيلة.

وانتعشت الحلول المناوئة للنظام السائد، والتعاليل الليبرالية الحديثة لحلول الأزمة، مرة أخرى في هذه المرحلة. فهل الليبرالية الحديثة، حقاً، كاريكاتور للماضي؟ أم أنها، مثلما زعمت، حداثة حقيقية باسم "العولمة"؟ بينما يدور الجدل بأقصى سرعته بهذا الصدد، فرضَت البدائل التي طرحتها الشعوب، نفسَها أكثر فأكثر، بُعَيد أزمة الاشتراكية المشيدة.

كانت التيارات، التي يغلب عليها الطابع البيئوي والفامينى والثقافي، تبرز كعناصر جديدة. وكانت حقوق الإنسان وقيم الحل للمجتمع المدني تتزايد وتتزايد، في حين كان اليسار منهمكاً في تحديث ذاته. كيف كانت الجدالات الدائرة ترتأي العالم المرتقب؟ إن المستوى الضحل لتلك الجدالات لم

يذهب أبعد من إنقاذ اليوم المُعاش، ذلك أن الرؤية المستقبلية النظرية والمنتظمة كانت غائبة في كلا الطرفين على السواء. لقد كانت الحركة المنهاجية والمخططة محدودة النطاق.

باختصار، لم تكن معلومات الموالين للحرية والمساواة من أجل المجتمع، ولا بُناهم، تشير إلى القدر الكافي للنفاذ من الأزمة بنجاح. كان من الضروري عدم الوقوع في أخطاء مشابهة، هذه المرة، إذا كان لا يُراد – حسب الزعم – الاختناق في مياه التيار الجديد المسمى بالليبرالية الحديثة، بعد أن تمكنت الليبرالية من امتصاص وجذب موجات العديد من الثورات المندلعة إلى مياهها، وفي مقدمتها ثورات ١٨٤٨، ١٨٧١، ١٩١٧، والتي شهدها التاريخ الحديث باسم الكادحين والشعوب. ما هو مطلوب ولازم، كان عبارة عن قدرة اكتساب المعلومات الصحيحة، إعادة إعمار المجتمع، وإيجاد الصياغات الناجحة لذلك. نخص بالذكر هنا خيارات الشعوب، التي كان يجب أن تجد معناها، وأن تتوّر بنيتها في منطقة الشرق الأوسط التي تكاثفت فيها التناقضات مع مرور الأيام، وشهدت الأزمات والاشتباكات الطائشة والمتهورة.

السؤال الواجب طرحه والرد عليه أولاً هو؛ كيف يجب أن يكون إطارنا النظري؟ عمَّ يمكن أن يتمخض البقاء بلا نظرية؟ إلى أين تؤول بنا النظريات الخاطئة والناقصة؟ كيف يجب أن تكون مزايا الإطار النظري القدير والمناسب للأهداف المرجوة؟

إنني أنظر إلى تشكيل مفهومي بصدد النظام، الذي سعيت لاصطلاحه بـ"المجتمع الديمقراطي والأيكولوجي"، خارج نطاق سلطة الدولة أساساً؛ بأنه خُلاصة سلوكي النظري. ويتجسد مضمون إرشاداتي النظرية في البحث عن الحل خارج نطاق كافة سلطات الدولة الهرمية الكلاسيكية المتواجدة في المجتمعات الدولتية، وليس خارج دائرة مفهوم سلطة النظام الرأسمالي وحسب. وكونه سلوك نظري مرتبط بالواقع المجتمعي لأبعد الحدود، وليس سلوكاً خيالياً أو طوباوياً مثلما يُظَن.

ساطع سطوع النهار أن أساسنا التاريخي لن يكون بفهم التاريخ بأنه تأصّل الأحداث الهامة وتجذّرها حول السلطة السياسية. لكن هذا السلوك قد يتسم بقيمة معينة في استيعاب النظام القائم ككل متكامل، واستنباط الدروس منه.

التاريخ الذي يجب اعتماده أساساً، هو تاريخ كل ما يشهد التقطبات المتضادة ضمن سياق التطور المجتمعي الهرمي والطبقي. كل التواريخ السياسية الرسمية، إما أنها لا تتطرق أبداً لوجود هذا التاريخ، أو أنها تراه تاريخ مجموعة فوضوية ضيقة النطاق، أو محشراً لا حكمة فيه، أو سرب قطيع يليق استثماره واستغلاله من أجل مآربها هي. بقدر ما يُعَد هذا التاريخ – الرسمي السياسي – جافاً ومجدباً وتجريدياً ومثالياً، فهو أيضاً مفهوم ظالم في عاطفيته. لذا، لن يجد تاريخنا معناه إلا بابتدائه من المجتمع الطبيعي، وارتكازه إلى كافة أنواع أفكار وعمليات المحكومين، من إثنيات وطبقات وجنسيات، إزاء الهرمية والسلطة السياسية.

بينما نعرّف دعامةَ نظريتنا التاريخية على هذا النحو، فهي بُعدها الآخر – وبطبيعة الحال – تشمل أعلى حد لقوة المعرفة في المجتمع. علينا الإدراك تماماً بأن أي نظرية لا تستوعب نطاق المعرفة لدى النظام بأكمله، ضمن أفقها المعرفي؛ إنما هي ناقصة، ولن تنجو من الذوبان في آفاق النظريات المضادة. إنها حقيقة النضال الأيديولوجي الأولية.

إن رسم الإطار النظري لنظام المجتمع الديمقراطي والأيكولوجي على هذه الشاكلة، هو الخطوة الأولى. فبمقدار ما نعبئ فحواها ونطور من تطبيقها العملي، سيكون النظام المتطور لدينا حراً ومتساوياً بنفس القدر. يمكننا الرؤية مسبقاً بأن نظاماً متطوراً في هذا الاتجاه ليس نظاماً هرمياً أو دولتياً كلاسيكياً كالقديم، ولا نظاماً عبودياً للمجتمع المهزوم والمسحوق والمستعمَر. إنه نظام أخلاقي مقيم لعلاقته الديالكتيكية

إن رسم الإطار النظري لنظام المجتمع الديمقراطي والأيكولوجي هو الخطوة الأولى.

فالانقطاع عن حياة فصيلة الثدييات البدائية الحيوانية، يجلب معه أول فارق هام في المعنى. وحداثة هذا الفارق مؤثرة ومُرعشة، حيث تحتوي في ثناياها خصائص كونها الأولى (البدائية). والممارسة العملية المجتمعية تنمُّ عن مستجدات باعثة على الغبطة والنشوة في كل خُطاها الهامة. هذا الوضع هو الوعي المتزايد. ومرحلة اكتساب الوعي تسفر عن بث الأصوات على شكل لغة، واللغة تؤدي إلى التسمية، والتسمية إلى الترميز. تتميز مرحلة اكتساب الوعي بأهمية مصيرية بالنسبة للإثمار والإنتاج العملي. ومع الزمن، يغدو الصمود والثبات صعباً من دونها. حينها يُدرك مدى بُخس نوعية الحياة اللاواعية، وتحصل التطورات النوعية بالتوازي مع اختلاف الوعي وتنوعه.

تنهل الظاهرة الدينية كامل أهميتها وقدسيتها من هذه الدورة الحرجة للحياة، لتحتضن التناقض بين طياتها منذ البداية. حيث باتت الحياة عصيبة من دونها، لأنها أضحت تعبر عن الوعي والهوية الأولى للمجتمعية. لكنها بوجهها الآخر متزمتة إزاء المستقبل، لاحتوائها سلسلة من القواعد والأحكام بشأن القدسية والتابو (المحرَّمات، عدم اللمس، عدم الدنو، المنطقة المحظورة). إنها منغلقة أمام عناصر الوعي الجديدة. وهي بخاصيتها هذه تُطلي التطور بطلاء من النشاء. ولأجل هذا السبب، تصبح التعددية الدينية ضرورة لا مفر منها، منذ بداياتها. فالتعددية الدينية وتعددية الآلهة تعبران عن زيادة الاختلاف والتباين في الوعي. إنه أمر إيجابي.

إن تعليل كل شيء بالأرواح (الأرواحية) في بدايات الدين هو ثمرة البراديغما الاجتماعية السائدة آنذاك، وهو أمر إيجابي. ومع الزمن، إلى دين بحد ذاته. هنا يحرز مصطلح "السمو" تقدماً ملحوظاً. لنُضفْ على الفور أن تصوير "الله" كصورة لذاكرة التطور المجتمعي، وإنكاره بشكل فظ، إنما هو أمر خاطئ. بل على العكس من ذلك، فقد تطور هذا المصطلح في القبيلة العبرية ليحقق قفزة ملحوظة، بدءاً من تشريع قوانين المجتمع، وحتى القوانين الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية؛ ليكتسب قوة معناه مع العلم في حاضرنا. هكذا تم الوصول إلى عالم الكوسموس والكوانتوم بعمقه وسموه. إننا على عتبة حل مسألة الجينات والخلايا الحية وبنائها.

تبرز الروح الكبرى التي يتم المرور منها إلى القدسية، كترميز للتكاثف الحاصل في اكتساب الهوية وخاصية المجتمع. فالجماعة بحد ذاتها كانت إلهاً في البداية. وفيما يتعلق بالوضع الهرمي، فقد تطورت آنذاك مؤسسة الشيوخ. الشيخ هنا هو العالِم المسن في القبيلة. تسبق هذه المؤسسة في تكوينها مؤسسة النبوة. الشيخ هنا ضرب من الشامان الساميّ، وسَلَف النبي. ومع تطور نفوذه يكتسب احتراماً وقيمة مقدسة عظمى، وكأنه عقل القبيلة. وكلما حوّل التقدير والقدسية إلى اصطلاحات ملموسة، كلما تحول إلى دين بحد ذاته.

الشريعة الاساسية في نظام الام الاعلى هي الكدح والانتاج، ومنح ما هو ضروري لاحباء الجميع؛ بينما ترى اخلاق النظام الابوي السلطوي مسالة الادخار مشروعة، وتفتح الباب امام الملكية الخاصة.

هنا يحرز مصطلح "السمو" تقدماً ملحوظاً. لنُضفْ على الفور أن تصوير "الله" كصورة لذاكرة التطور المجتمعي، وإنكاره بشكل فظ، إنما هو أمر خاطئ. بل على العكس من ذلك، فقد تطور هذا المصطلح في القبيلة العبرية ليحقق قفزة ملحوظة، بدءاً من تشريع قوانين المجتمع، وحتى القوانين الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية؛ ليكتسب قوة معناه مع العلم في حاضرنا. هكذا تم الوصول إلى عالم الكوسموس والكوانتوم بعمقه وسموه. إننا على عتبة حل مسألة الجينات والخلايا الحية وبنائها.

من هنا، فالحل الصحيح لمصطلح الله هو مقياس الألوهية الحقة، فالقدسية الحقة تمر من التحليلات والمعالجات السوسيولوجية الصحيحة بصدد حاضرنا. وإلا، فتحفيز الحشود الشعبية على مناجاة "الله" باستظهارية غيبية محضة، ودون إفعامها بأي معنى؛ إنما هو استنكار لله، وبشكل أخطر من

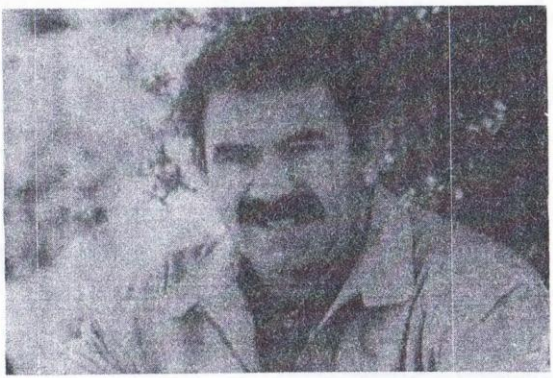

"وثنية" الماضي الغابر. ما يجب أن نتجاوزه في واقعنا الاجتماعي ونغدقه باللعنات، هو هذه "الوثنية التجريدية" المعتمدة على الحفظ الاستظهاري.

المجتمع المشاعي والسلطة

من أجل البنية النواة للمجتمع أيضاً، نقول أنه يستحيل فهمنا لتنوع الظاهرة المجتمعية، دون استيعاب الجماعة المشاعية. وإلا، فسينجم لدينا شرح ناقص، وبالتالي علم خاطئ بشأن المجتمع. فالادعاء بأن الميثولوجيا والثيولوجيا أثمرتا عن مفهوم مجتمع وهمي، وإضافة السوسيولوجيا إليهما (كمثال البستان المرقع)؛ لا يذهب أبعد من تشويش العقول وإرهاقها. هذا ما ينم بدوره عن تصاعد السلطة بتهور وجنون. ذلك أنه لا يمكنك تحليل السلطة، ما لم تحلل المشاعية. فالأرضية التي نمت عليها سلطة الدولة والهرمية، هي المشاعية. والهرمية، كمصطلح، تعني إدارة المقدس، أو اكتساب العالِمُ الممسن السلطةَ واستحواذه عليها. وقد كانت فاعليتها إيج أما بالنسبة للشبان الذكور، فمهارتهم في الصيد تفضي بهم إلى أن يكونوا نموذجاً مصغراً عن حاشية عسكرية ملتفة حول الزعيم. يعبِّر تحالف "الراهب – الزعيم – العالِم" هنا عن الهرمية المتصاعدة. ولكن لم يُبلَغ بعد مؤسساتية الدولة.

فالعلاقات ذات أبعاد شخصية. وفيما يخص القوة المحيطة بالأم الأهلية، فهي في تبعثر طردي.

هداية الشبان، وتسويق شؤون المشاعة (الكلان) وإدارتها، هي مرحلة متقدمة من التطور. أما الفائدة التي يجنيها العالِم المسن من هذا العمل، فهي تخطي مصاعب الشيخوخة بسهولة. في حين أن الشبان الكفوءين من بين الملتمين حوله، كانوا مدركين إمكانية نجاحهم بشكل أفضل باستفادتهم من تجارب وخبرات ذلك العالِم والشامان أيضاً.

يمكننا الملاحظة أن الهرمية استمدت قوتها أساساً من صراع مجتمع السلطة الأبوية مع القوة الأمومية، من خلال المجتمعات الإثنية التي لا تزال قائمة. ويشاهَد حدوث الانكسارات الكبرى في الشكل الاجتماعي للمرأة بعد تكبدها هذه الهزيمة. فبينما كانت هي المختارة والمنتقية في الماضي، بات يُنظَر إليها كمُلك في يومنا. رغم لعب المجتمع الهرمي دوراً إيجابياً في التقدم في بداياته، إلا إنه غدا مع مرور الزمن وجهاً لوجه أمام خيارين: إما التبعثر أو التدوّل.

- إنها مرحلة العبور بين المجتمع المشاعي البدائي والدولة. لكنها تستنهل قوتها من مجتمعيتها. وبعد مواجهة هذه المرحلة وتجذرها في غضون مدة طويلة، وصل هذا الشكل من السلطة ذروته، خاصة في المجموعات الإثنية. فالمجتمع الذكوري السلطوي والهرمي هو الذي حقق أساساً خنوع وإذلال النساء والشبيبة والأعضاء الآخرين من الإثنية. والأهم في الأمر هو طراز تحقُّق هذه السلطة. فالسلطة هنا لا تمارَس بالشرائع، بل بالأخلاق. والأخلاق تفيد بقوة الأحكام والقواعد التي يتوجب على المجتمع الامتثال لها. هذه القوة بدورها لا تُفرَض عنوة وإكراهاً، بل طواعيةً؛ انطلاقاً من دورها المصيري في تأمين سيرورة الوجود المجتمعي. أما وجه الخلاف فيها عن الدين، فينبع من الحاجة الدنيوية، عوضاً عن القدسية. لا شك في أن الدين أيضاً دنيوي، ولكن الجانب السحري للمصطلحات، وتكوينه الأقدم على الإطلاق، يحيطه بهالة من القدسية. وهو طقسي، وأكثر تجريداً. في حين أن الأخلاق تُشكِّل القواعد اليومية والدنيوية والعملية اللازمة.

إلى جانب التداخل والتشابك، فبينما تنظِّم الأخلاق إدارة الشؤون الدنيوية، يسعى الدين للتجاوب مع مستلزمات استيعاب العقائد والعوالم الأخرى. أي، بينما

يكون الدين نظرية المجتمع البدائي، تصبح الأخلاق ممارسته العمليتفي هاتان المؤسستان بالغرض في إدارة شؤون المجتمع حتى مرحلة التدول. ويمكن تسمية هذه الحقبة بمرحلة تسيير المجتمع بالعادات والتقاليد والأعراف والعقائد. إذ لا تزال السمة المشاعية، لا الشخصانية، هي الطاغية في المجتمع. والالتزام بالمشاعية يتحقق بالامتثال لبنيتها الدينية والأخلاقية بالأغلب. أما عدم الامتثال لها، فيعني الخلل والتشوش والأزمة. وهذا ما يعني التشتت والإبادة.

من هنا، فالدين والأخلاق في هذه الحقبة عقيدة وممارسة وطيدتان للغاية. وأي شخص لا يمتثل للدين والأخلاق، يفيد بأنه يرتكب أفظع سوء بحق المجتمع القائم. ومن الصعب على المجتمع تحمل ذلك، بل هو مضطر لمواجهته بأشد أنواع العقاب المهم هنا هو عدم إفساد الخاصية المشاعية. ولا يزال اعتبار عدم تأدية بعض العبادات أو القواعد في الأديان أكبر ذنب على الإطلاق في راهننا، يعكس قوة المشاعية تلك. إنه يشيد بقدسية خاصية العلاقة المشاعية.

ثمة تقييم متعلق بالدين في يومنا الحاضر، ويُعمل به بكثرة رغم خطئه. ألا وهو اعتبار الدين مسألة شخصية. فالدين ليس بمسألة شخصية، بل هو الشكل الاصطلاحي والأخلاقي والإداري الأول للظاهرة الاجتماعية. تعبِّر الهرمية عن هذه الحقيقة، باعتبارها إدارة المقدس. الصراع دائمي بين المجتمع المشاعي والهرمية.

تبدأ التفرعات والتشعبات بالظهور في القواعد الدينية والأخلاقية بشأن عودة القيم المادية والمعنوية المتراكمة إلى المجتمع ثانية أم احتكارها.

تقاوِم سلطة النظام الأمومي للمجتمع الطبيعي بمفهوم تعددية الإلهات الإناث. الشريعة الأساسية في نظام الأم الأهلي هي الكدح والإنتاج، ومنح ما هو ضروري لإحياء الجميع. وبينما ترى

> الدين والأخلاق في الحقبة النيولوتية عقيدة وممارسة وطيدتان للغاية. وأي شخص لا يمتثل للدين والأخلاق، يفيد بأنه يرتكب أفظع سوء بحق المجتمع القائم.

أخلاق النظام الأبوي السلطوي مسألة الادخار مشروعة، وتفتح الباب أمام المُلكية؛ تُعيب أخلاق المجتمع المشاعي موضوع الادخار، وتنظر إليه بعين السوء، وتحفِّز على توزيعه. وهنا يكمن أصل مصطلح "الجود والسخاء" في هذه الظاهرة. حيث يُسعى لصون المُلكية الجماعية إزاء المُلكية الخاصة. لكن التواؤم والتناغم في المجتمع يفسد تدريجياً، ويزداد التوتر والاضطراب. ويُرى حل هذا التناقض إما في العودة إلى القيم القديمة، أو في تصعيد القوة في الداخل والخارج. وهكذا تتكون الأرضية الاجتماعية للعنف والحروب المرتكزة إلى القمع والاستعمار. المرحلة التي ستؤول إليها هذه الحقبة المليئة بالتناقضات، هي الدولة كسلطة مؤسساتية معتمدة على العنف الراسخ.

التشكل الدولتي واضمحلال القيم المشاعية:

تشكِّل ولادة الدولة المرحلة الثانية الكبرى في تاريخ المجتمعات، حيث تجلب التغييرات الجذرية للإنتاج والحياة الاجتماعية وبنى السلطة والبنية الذهنية برمتها. وبما أن الصراعات غير المنتظمة بين العشائر والقبائل أسفرت عن مضغ واستهلاك الادخار والمُلكية وتعريتهما باستمرار؛ فقد كان الحل مقابل ذلك هو تمأسس السلطة المرتكزة إلى القوة. وتوَلَّد الراهب من الشامان، والمَلِك من العالِم، والمسؤول العسكري من الزعيم. الشخص في الظواهر الثلاث مؤقت، بينما المؤسسة راسخة دائمة. وبلغت مرحلة الاستقرار والاستيطان مستوى بناء المدينة، بتجاوزها نموذج القرية. كان النظام المشاعي هو الحاكم في البداية في مجتمع القرية. فالقرية هي موطن الحياة الأساسي للمجتمع النيوليتي. وهي الموطن المقدس للثورة الزراعية.

علاوة على أنها تمثل تماشي المجتمعَين المشاعي والهرمي مع بعضهما مدة طويلة من الزمن. لم يكن ثمة آغاوية أو بيكاوية بعد. إنها الأثر الخالد المشرّف الذي تتباهى به الأم الأهلية. ذلك أن كل القيم المعنية بالبيت تتمخض عن ذهنها هي. فالحيوانات التي تستأهلها من حولها، والنباتات التي تستنبتها، تمنح حياة معجزوية لا ند لها. والآلاف من الاكتشافات في هذه الحقبة هي من إيجاد المرأة. الحقبة هي "حقبة اكتشافات المرأة" التي لا أحد يعرف مَن أوجدها هي. ولكن المجموعات الهرمية الماكرة المعزّزة من شأن ذاتها، ستطمع بهذه الاكتشافات وغنى المحاصيل، وستنهبها وتسلبها. وستولّد الدولة لتوطيد مكانتها. تلك المرحلة التي لا تزال معاشة على الآلاف من التنوءات والتلال الموجودة على حواف سلسلة جبال طوروس وزاغروس، ترتقي بقرويتها لتؤسس المدن في السهول الخصيبة المروية بمياه أنهر دجلة والفرات والنيل والبينجاب من ناحية، ولتمهد السبيل لظهور نظام الدولة (البوليس) معها من ناحية أخرى.

علينا ألا نغفل عن أن مؤسّس المعبد هو الراهب الشخص. حتى هذه الظاهرة تشير إلى أن الإنتاج أيضاً تضمّن الذهنية أولاً في ثورة بنيته التحتية، بقدر ما هي عليه المدينة والدولة. فالمعبد مؤسسة تعتمد الذهنية أساساً. أي البراديغما الأساسية. وما هو ملفت للنظر أن الزقورات (المعابد السومرية) تحمل بين طياتها نموذجاً مصغراً عن المدينة التي ستتطور لاحقاً، باعتبارها مراكز نظرية وسياسية من جهة، وتقنية واقتصادية من الجهة الأخرى.

الزقورات بذرة المدينة والدولة. ففيها تتركب منافع المجتمع الهرمي، في عقل الراهب الذي يؤلف نموذجاً نظرياً لإحراز تطورات أعظم وأشمل، ليُدخِله حيز التنفيذ على أرض الواقع عبر الوسائل العملية الجاهزة. تتولد مدينة من المعبد، وحضارة من المدينة، ودولة من الحضارة، وإمبراطورية من الدولة، وعالَم بأكمله من الإمبراطورية. فهل ثمة معجزة أعظم من هذه؟! لم تُسَمَّ هذه الأراضي بـ"ديار المعجزات" هباء وعبثاً. التاريخ أيضاً يدوّن أن الملوك الأوائل للمجتمع السومري، ترجع أصولهم إلى الرهبان. ومن المحال انتظار ورود نظرة أخرى في نظامنا التصوري. يُحَد من نطاق طاقة الراهب – المَلِك الكامنة كلما تمأسست الدولة وطورت بيروقراطيتها. وتبرز السياسة، أي مشاكل إدارة شؤون المدينة المتعاظمة، إلى الأمام. وتحصل المستجدات بالانتقال من النوعية المقدسة للدولة نحو نوعيتها الدنيوية اللامبالية بالدين. فبينما ينهمك الراهب في الأعمال النظرية بالأغلب، ينشغل العنصر السياسي بالأشغال العملية. هذا الوضع المشحون بالتداخل الكثيف، سيُبرِز السياسي إلى المقدمة مع الزمن. فالمدينة المتعاظمة تعني سياسياً متعاظماً.

وفي الخطوة اللاحقة، وخاصة عندما يكتسب الأمن الخارجي للمدينة أهميته؛ يبرز دور المسؤول العسكري إلى المقدمة. هكذا تغدو المَلَكية مقتاتة من هذه المنابع الثلاثة. وثلاثتها تعتمد الألوهية أساساً. وما تطوّر من حينها حتى الآن، ليس سوى تكاثر هذا النموذج، مع قليل من التعديل والتنويع. الخلية النواة للدولة هي المعبد. وما بعده تأتي الخلايا الجديدة والنسج والأعضاء والأجهزة والأنظمة. تماماً كالإنسان.

محصلة الكلام، كل هذا الكيان يعبّر عن الدولة كبنية فوقية. تُشبَّه الدولة في الميثولوجيا، على الصعيد المؤسساتي، بالعرش الذهبي. ويتربع عليها الملوك كآلهة خالدة، ليفصلوا أنسابهم (طبقاتهم) عن بقية البشر، وكأنهم لن يغادروا هذه الحياة أبداً. يعلنون عن خلود أنسابهم، بما أنهم يواصلون شؤون الإدارة كسلالة. هكذا يعتلي الملوك القمم العليا في التاريخ كآلهة خالدة أبدية. الجانب الغريب في الأمر هو مشاهدتنا لبوادر كل الانقسامات اللاحقة من هذا الانقسام الاجتماعي بالذات. هكذا تظهر الأديان التوحيدية والآداب أولاً، وكافة الفنون والسياسات والانطلاقات الأصلية الأخرى، كمحطات أساسية في المسار؛ لتبرز على صحن التاريخ. وإذا ما تفحصنا منبع سلطة الدولة بإمعان، سندرك على نحو أفضل لماذا تتسم هي بالسيرورة الدائمة، ولماذا وجب أن تكون على نحو غامض مبهم.

منبع سلطة الدولة بإمعان، سندرك على نحو أفضل لماذا تتسم هي بالسيرورة الدائمة، ولماذا وجب أن تكون على نحو غامض مبهم.

شكل التضاد مع المجتمع المشاعي، نفسه كمجتمع فوقي، في النظام التاريخي الجديد للمجتمع، وعظّم من عمقه ونقاط اختلافه. السؤال المصيري بالنسبة لموضوعنا هو: هل هذا التشكل ضرورة اضطرارية أم لا؟ هناك الكثير من النظريات الاجتماعية تَعتَبر ولادة المجتمع الطبقي شرطاً أولياً للتقدم. لكن، بالمستطاع تحليل الأجوبة الأقرب إلينا، عبر التمعن في ديناميكيات التطور. ففائض الإنتاج وعمليات الري المتطورة في أطراف المعبد، تربط الإنسان بالإنتاج أكثر فأكثر. والشروط مساعدة كي يعمل آلاف الأشخاص بعطاء أوفر. كذلك فضخامة أقنية الري، اتساع الأراضي ورحابتها، تصنيع الأدوات الحديدية من البرونز، والقنوات والسفن البحرية؛ كل ذلك يساعد على الإنتاج والتجارة بأبعاد شاسعة. واتحاد كل هذه العوامل يعني بدوره توطُّد المدينة.

إذن، والحال هذه، لا يتوافق وضع ولادة الدولة في أساس التاريخ، كضرورة لا بد منها، مع الظواهر الواقعة. التعريف الأصح للدولة هو اعتبارها أداة إدارية وقمعية، وأداة للاستيلاء على إمكانيات فائض الإنتاج بالأرجح. وهي حينما تفعل ذلك، إنما تستخدم مسائل الإدارة العامة والأمن العام كأداة تمويه وترقية وتعزيز. وبما أنه من السهولة بمكان تأمين الإدارة العامة – المصالح المشتركة للمجتمع – والأمن العام عبر المجلس الديمقراطي؛ فإن التنبيت الهام الذي يواجهنا هنا هو النظر إلى مسألة استغلال هذه الفرصة بعين الاستيلاء والثورة المضادة، أكثر منه ضرورة لا غنى عنها. بالمقابل، فتعريف القوة الفارضة نفسها بالتذرع بأعمال الأمن والمصالح المشتركة للمدينة – والتي يمكن تلبيتها عبر الديمقراطية – بأنها قوة متزمتة ومستبدة ومستأسدة؛ إنما هو تعريف واقعي. حتى في راهننا، لا يذهب الساسة وقوى الأمن – الفائضون عن الحاجة – أبعد من اكتساب الخصائص الاستبدادية، نظراً لبطالتهم. من الجوهري تقييم هذه القوة بالعبء الزائد عن الحاجة، والمتربع على القيمة الزائدة. والمجريات الحاصلة في بداياتها ليست مختلفة كثيراً عن ذلك من حيث المضمون.

تتجسد الظاهرة السياسية الأولية داخل أنظمة المجتمعات الهرمية والدولتية، في التناحر والتنافر الموجودين بين العضو الديمقراطي وبين الجناح الخفي للحرب والسلطة. إذ ثمة صراع دائمي بين العناصر الديمقراطية المعتمدة على كيفية وجود المجتمع (المشاعية) من جهة، ومجموعة الحرب والسلطة المتقمصة قناع الهرمية والدولة من الجهة الأخرى. من هنا، فالقوة المحركة للتاريخ ليست الصراع الطبقي، بل هي الصراع الكامن بين شكل وجود الديموس (الشعب demos) المتضمنة للصراع الطبقي، وبين جناح السلطة القتالية (الخفي) الساعية لتغذية ذاتها بالتحامل على ذاك الشكل. أما اكتساب الذهنية، خلق النفوذ وبسطه، النظام الاجتماعي، والوسائل الاقتصادية؛ فتُحدَّد جميعها وفاقاً لمستوى الصراع الناشب بين هاتين القوتين. وارتباطاً بمستوى الصراع ذاك، تبرز أمامنا ثلاث مستويّات متداخلة بالأغلب على مر التاريخ:

المستويّة الأولى هي حالة الفشل الذريع لجناح السلطة القتالية. فالفاتحون المدّعون بأن انتصاراتهم العسكرية المبهرة حوادث تاريخية عظمى، وفرضهم إياها على هذه الشاكلة؛ إنما فرضوا نظاماً استعبادياً تاماً. وكل البشر، كل الأشياء يجب أن تكون في دائرة قوة القانون، مؤتمرة بإمرة مجموعة السلطة القتالية. لا مكان للاعتراض أو المعارضة. بل ولا يمكن التفكير بمناقضة الشكل المصوَّر المهيمن، حتى على الصعيد الذهني. فكيفما يُفرَض عليك، ستفكر وتعمل، وتموت! الأساس هنا هو النظام المهيمن الذي لا بديل له. تتدرج كافة الممارسات التوتاليتارية، وبالأخص الإمبراطورية والفاشية، ضمن هذا المثال. والمونارشية الملَكية أيضاً تهدف إلى هذا النظام. إنه أحد النظم الأكثر شيوعاً في التاريخ.

المستويّة الثانية، والمناقضة تماماً للأولى، هي نظام الحياة الحرة لمجتمع الجماعات المؤلفة من الشعوب والكلانات والقبائل والعشائر، المتسمة بلغاتها وثقافاتها المتشابهة، والمناهضة لأوليغارشية السلطة القتالية المتقمصة لستار الهرمية والدولة. إنه نظام يعبّر عن سلوك الشعب المقاوم، الذي لم

يُغلّب. كل أنواع الإثنيات المتواجدة في قلب الصحارى والجبال والأدغال، تقاوم الهجمات المحدقة بها. وكل المجموعات الدينية والفلسفية غير المرتكزة إلى الأوليغارشية، تمثل في الأساس شكل الحياة الاجتماعي ذاك. تتشكل القوة الأس للصراع الاجتماعي في سبيل الحرية والمساواة من الحياة المقاومة، ذات الذكاء العاطفي الذي يغلب عليه الجانب الفيزيائي الطبيعي للإثنيات من جهة، ومن الحياة المقاومة التي يطغى عليها الذكاء التحليلي للمجموعات الدينية والفلسفية من جهة ثانية. والتدفق الحر للتاريخ ليس سوى محصلة لحياة المقاومة. غالباً ما ترتبط المصطلحات والظواهر الهامة في المجتمع، من قبيل الفكر المبدع، الشرف والكرامة، العدالة، الفلسفة الإنسانية المثالية، الأخلاقية، الجمالية، والحب والود؛ بهذا الشكل من الحياة.

المستويّة الثالثة في نظام المجتمع هي طراز النظام المسمى بحالة "السلم والاستقرار". تتواجد في هذه المستويّة حالة من التوازن الذي تشكله كلتا القوتين فيما بينهما على مختلف المستويات. فحالة الحروب والاشتباكات والتوترات الدائمة، تُقحِم إمكانية سيرورة المجتمع في المخاطر. وقد لا ترى الأطراف المعنية في حالة المخاطر والحروب الدائمة ما يناسب مصالحها بشكل متبادل. فتتوجه فيما بينها نحو الوفاق بموجب معاهدة "السلم والاستقرار"، من خلال مختلف أنواع الاتفاقات المجمَع عليها. هكذا يسود الوفاق والتحالف، كشرط لا مفر منه، انطلاقاً من الشروط القائمة، وإن لم يكن حسب المستويّة التي يطمح إليها كل من الطرفين المعنيّين. ويُدار الوضع على هذا المنوال حتى اندلاع حرب جديدة. إن النظام المسمى بالسلم والاستقرار يفيد أصلاً بحالة شبه الحرب بين قوة

السبيل الأكثر تأثيراً للتغلب على عقلية السلطة القتالية، هي بلوغ الشعوب أنموذج السلوك الديمقراطي. فالحالة الديمقراطية، وإن امتلكت نظاماً دفاعياً يتضمن العنف، تعني بالأساس اكتساب ثقافة تكوين الذات بحرية عبر الصراع مع الذهنية الحاكمة.

السلطة القتالية، وبين مقاوَمة الشعب وقوته غير المهزومة كلياً، والتي تقبع في قعر ذاك النظام.

الطرفين المعنيّين. ويُدار الوضع على هذا المنوال حتى اندلاع حرب جديدة. إن النظام المسمى بالسلم والاستقرار يفيد أصلاً بحالة شبه الحرب بين قوة السلطة القتالية، وبين مقاوَمة الشعب وقوته غير المهزومة كلياً، والتي تقبع في قعر ذاك النظام.

من الأصح نعت حالة التوازن في ثنائية الحرب – السلم بـ"شبه الحرب".

أما المستويّة الرابعة الخالية من مشكلة "الحرب – السلم"، فلا تتكون إلا بزوال الشروط التي أبرزت الطرفين إلى الوسط. يمكن أن يتحقق السلم الدائمي في المجتمع المشاعي الناضج الذي، إما أنه لم يشهد مثل تلك الشروط والظروف أبداً، أو أنه تجاوز نظام ثنائية "الحرب – السلم" عبر نظام المجتمع الطبيعي المشاعي البدائي. في الحقيقة، لا مكان لمصطلحات من قبيل "الحرب، السلم" في مثل هذا المجتمع. فالنظام الذي تغيب فيه ظواهر الحرب والسلم، لا مكان لأفكارها ومصطلحاتها فيه. لدى سوريان مفعول أنظمة المجتمعات الهرمية والدولتية، يشهد التاريخ المستويّات الثلاث فيما بينها بشكل مختل ومضطرب. حيث لا يمكن لأي مستويّة بمفردها أن تكون فاعلة كنظام تاريخي بحد ذاته. وحينها، بالأصل، لا يكون التاريخ.

إن وضعية النظام المجتمعي الشائعة والمقبولة والمعقدة، هي وضعية "السلم والاستقرار"، كحالة من شبه الحرب والسلم، والتي تُعتبَر المستويّة الدارجة والناشطة في العديد من التجمعات. كافة القوى، الشعبية منها والسلطوية القتالية، تسعى بنضالاتها الأيديولوجية والعملية الدائمة، إلى تسخير هذه الوضعية لصالحها بالأغلب؛ لتُطوّر بذلك من وضعياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والفنية

والذهنية. والحرب هي الحالة الأكثر حرجاً وتوتراً في هذه المرحلة. تُفرَض الحرب أساساً من قِبَل السلطة القتالية. ذلك أنها تنفرد لذاتها بالمدخرات والتراكمات الموجودة في حوزة الشعب، عبر هذه الطريق المختزلة، باعتبارها - المدخرات - دافع وجودها وسببه. في حين أن الشعوب والطبقات ترد مرغمة على هذه الممارسات النهّابة بحرب المقاومة، كي تعيش وتصون وجودها. أي أن الحروب ليست من خيارات الشعوب، بل هي حالات إرغامية واضطرارية، تلجأ إليها لصون وجودها ومستويات حياتها الحرة وكرامتها وعزتها.

إن ترسيخ مفهوم الحق والحقوق في أساس الحرب، هو ضرب من طرازات الوجود المهيمن للدول. بالتالي، غدا منطق "حقك بقدر حربك" أسلوباً عاماً متّبَعاً. هذه الذهنية التي تفيد بأن "الباحث عن الحق فليحارب" من أجله"، هي صُلب "فلسفة الحرب". قطعت هذه الذهنية أشواطاً ملحوظة من الرقي في كافة المدارس الدينية والفلسفية والفنية، لتبلغ نقطة نُعِتَت فيها عمليات حفنة من النهّابين المغتصبين بأنها "العملية الأقدس على الإطلاق". وأضحت البطولة والقدسية عنواناً لعمليات النهب تلك. هكذا نُظِر إلى الحروب كأداة حل لجميع المشاكل الاجتماعية، بعد السمو بها إلى منزلة المفهوم المهيمن. وقُيِّد المجتمع بمفهوم أخلاقي كهذا، وكأن الحلول خارج نطاق الحرب مستحيلة، وحتى إن أمكنت فهي غير مجدية! المحصلة، العنف أسمى وسائل الحرب وأقدسها!

بدون تحطيم مفهوم التاريخ هذا، من العصيب تناول الظاهرة الاجتماعية بعين واقعية، أو البحث عن حلول لمشاكلها خارج دائرة الحرب. إن عدم صون أكثر الأيديولوجيات اتساماً بالسلم نفسَها من الحرب، يدل على مدى قوة هذه الذهنية. والبرهان الآخر على هذه الحقيقة هو عدم صون الأديان الكبرى المتطلعة دائماً إلى السلام، والحركات الطبقية والوطنية المعاصرة - أيضاً - نفسَها من الانجرار وراء الحرب حسب أساليب جناح السلطة القتالية.

السبيل الأكثر تأثيراً للتغلب على عقلية السلطة القتالية، هي بلوغ الشعوب أنموذج السلوك الديمقراطي. إننا لا نتكلم في هذا المصطلح عن مفهوم "العين بالعين والسن بالسن". فالحالة الديمقراطية، وإن امتلكت نظاماً دفاعياً يتضمن العنف، تعني بالأساس اكتساب ثقافة تكوين الذات بحرية؛ وبالذات عبر الصراع مع الذهنية الحاكمة. إننا نتطرق إلى موقف أبعد بكثير من حروب المقاومة والدفاع. إنه التعمق في مفهوم حياة غير متمحورة حول الدولة، وإدراجه حيز التنفيذ. فانتظار كل شيء من الدولة، أشبه بالتعلق بصنارة جناح السلطة القتالية. قد تمنحك طُعماً، ولكن بغرض اصطيادك، لا غير.

الخطوة الديمقراطية الأولى هي تنوير الشعوب في موضوع الدولة. والخطوات اللاحقة لها هي التنظيم الديمقراطي الشامل والعمليات المدنية. لا تُطرَح حروب الدفاع الديمقراطي في الميدان ضمن هذا الإطار، إلا عند الضرورة. أما الحرب دون خطو الخطوات الأولى، فتؤول في النهاية إلى التحول إلى آلة بيد حرب النهب والسلب؛ مثلما شوهد في الكثير من الأمثلة عبر التاريخ.

إن الديمقراطية المرتكزة إلى الفرد في الحضارة الغربية، لا تفي بتحديد التعريف لوحدها. فإسناد الديمقراطية إلى الفرد فحسب، يحتوي أخطاء حقيقية، بقدر إسنادها إلى الدولة فحسب. الجماعة والفرد الحر في المجتمع هما من دواعي التعددية الديمقراطية. فمفهوم الأفراد المتماثلين والجماعات المتطابقة، لا هو ضروري من أجل الديمقراطيات، ولا هو ضمان لها. إن الامتياز والميزة الأساسية التي تتميز بها الديمقراطيات، هي بلوغ تركيبات (جميعات) جديدة بصون التعددية.

إن النظر إلى الجماعات الإثنية على أنها امتياز تتميز به الديمقراطية، منوط بتطبيقها العملي بحق. إذا اعتبرَت إدارة الدولة أن اصطياد الأصوات وعمليات التصويت بموجب معاييرها هو سباق ديمقراطي؛ فالنظام الذي سينمّ عنها هو الديماغوجية. من المهم بمكان النظر إلى غنى الإثنية على أنه فرصة وحظ وفير للديمقراطية. والانطلاق من الفرد الحر يخدم الديمقراطية أكثر.

الدولة
باعتبارها سرطان اجتماعي

علي فرات

الدولة في أساسها سلطة متميزة بالسيرورة عبر تمأسسها. وبينما تُعتبر مؤسسة الدولة الأداة الأخطر في التاريخ، فهي لا تزال تصون خاصيتها كظاهرة لم تُستَوعَب إلا قليلاً. وتلعب الثقافة التي تتضمنها، وتنوع المنافع التي تغيها، الدورَ الرئيسي في ذلك. فكل شيء مكتوب أو مُقال عنها، إنما يزيد من لغزها غموضاً، ويساهم في استعصاء فهمها أكثر. وبقدر ما تُعتَبر رؤية الدولة بأنها مجرد أداة عنف رؤية خاطئة، وتتضمن المغالطة؛ فإن النظر إليها كسلطة مقدسة، واصطلاحها على هذا النحو، يفيد بنفس القدر في مواراة ما يجري فيها حقاً. تشكّل التحليلات المرتبطة بالدولة الموضوع الأولي الذي لم يفلح علم الاجتماع في النوء عن عبئه حتى اللحظة. ولكن، لا يمكن القيام بأي تحليل لأي ظاهرة أو معضلة اجتماعية، ما لم نبلغ التحليل الشمولي للدولة. حتى ثوري بارز مثل لينين، يكمن خطأه الأولي في كيفية تحليله الدولة.

يجب القيام بتعريف كافٍ ووافٍ لظاهرة الدولة. وإغناؤها أكثر. نحن مضطرون لأخذ المثال السومري نصب العين دائماً، باعتباره المثال الأصل الذي وصلت وثائقه المدوّنة إلينا. ولدى تعريفنا لمؤسسة الدولة وفكرها، علينا تجنب المفاهيم التي تشير إلى تأسيس دولة ما وانهيار أخرى، وحلول دولة محل أخرى. بالإضافة إلى أن الحديث عن الأشكال المختلفة للغاية منها، أو عن العديد العديد من الدول بالنظر إلى المسافات الكائنة بين الجماعات التي ظهرت فيها، إنما يحمل مهالك خطيرة بين طياته. بالمقابل، قد يكون من الأنجع اصطلاح الدولة على أنها مجتمع ضمن المجتمع، أو مجتمع ثانٍ داخل المجت

مع الأول. وبتعبير آخر، هي مجتمع فوقي للمجتمع السفلي. قد يكون السلوك الناجع الثاني متجسداً في تناول الدولة – اصطلاحاً ومؤسسة – كظاهرة متميزة بالسيرورة، ومعانية للتشتت والتفكك بينما هي على رأس المجتمع السفلي. السلوك المتمم الآخر، والأكثر واقعية، هو اعتبار الدولة أساساً سلطة عسكرية وسياسية بالذات، وليست أية سلطة أخرى.

إن تعاريف رجال الدين والفلاسفة والعلماء، على اختلافهم، للدولة، بعيدة كل البعد عن الموضوعية، لارتباطها بطراز منافعهم ووجهات نظرهم المصلحية. علاوة على أنهم ينشغلون دائماً بجانب منها دون الآخر. ولدى تضررهم منها، يقعون في ذاتية ثقيلة – كإغداق الشتائم واللعنات عليها – تاركين الواقعية الظاهراتية جانباً. أما سلوك الثوريين، فمنفتح حتى الأخير أمام مفهوم منفعي – أخلاقياً – كإظهارها بأسوأ الأشكال لدى هدمها، وبأمثل الأشكال وأفضلها لدى تأسيسهم إياها. إن ظاهرة الدولة أداة اجتماعية، لا مؤسّس مسؤول عنها بالتحديد، ولا فيلسوف لها. هذا من جهة، ومن الجهة الثانية فهي تُبدي خصائصها الأولية في كونها تصيب كل من يحاول امتلاكها وينجرّ وراء جاذبية سلطتها

التي لا تقاوَم، بالدوار والثمالة، لتحمله بعدها، إما إلى مرتبة الألوهية، أو إلى الإبادة والزوال.

التسميات المطلقة على الدولة بشكل شائع لدى تعريفها، من قبيل الدولة الملَكية، الجمهورية، الديمقراطية، المونارشية، الأوليغارشية، الديكتاتورية، الاستبدادية، العبودية، الإقطاعية، الرأسمالية، القومية، المركزية الأحادية، الفيدرالية وغيرها؛ إنما تعقد المسألة أكثر، وتصعّب مهمة فهم مضمونها.

ما قام به الرهبان السومريون لدى توجههم نحو بناء تمأسس أشبه بالدولة، يزوّدنا بمعلومات، ربما تكون الأكثر واقعية من أجل فهم الدولة. حيث قاموا أولاً بتشييد معابدهم المسماة بالزقورات، وسمّوا بشأنها إلى السماء، وقاموا بإعداد العبيد في الطبقة السفلى لتسخيرهم في خدمة الإله في الطبقة العليا. وتركوا المساحات الوسطى مفتوحة أمام ممثلي الطبقة الوسطى. والبيوت والأراضي المحيطة بالمعبد، لم تكن سوى ملحقاً به. كانوا يُودِعون تكنولوجيا الإنتاج في قسم من المعبد، ويقومون بحسابات الإنتاج المثمر بكل دقة وعناية.

جلي أن هذا التكوين هو مجتمع جديد. بل وحتى إنه كاختصار لعناصر المجتمعين الهرمي والطبيعي السابقَين له. حيث يأخذون من هذين المجتمعين ومن المجتمع الجديد ما يمكن أن يفيدهم في تأسيسه، ويهمّشون ما هو ضارٌ أو معيق لهم من الأجزاء. إنهم ناشطون وكأنهم يبنون مجتمعاً مقدساً. وبعد تكوين الوسيلة والأداة، يكون الجميع سعداء وممنونين في البداية، وكأنهم في عيد. لقد صُنعَت عجلة ضخمة، وكأنهم بتدويرها في مياه دجلة والفرات يخلقون، ولأول مرة، أوفر النتاجات والمحاصيل في التاريخ. وهل ثمة عيد أفخم من هذا لأجل الإنسانية؟ وإذا لم يكن هذا الإجراء هو القدسية العظمى، فما هو إذن؟

ما من شك في أن هذا الكيان يقتات أساساً على المجتمع الطبيعي النيوليتي، الكيان الرائع على حواف سلسلة جبال طوروس وزاغروس. فأدوات الإنتاج، الأعشاب، النباتات، وأنواع الحيوانات المختلفة، قد تحولت إلى ثقافة بحد ذاتها امتدت آلافاً من السنين على يد مجتمع المرأة الأم. وتكمن مهارة الراهب في إعادة ترتيبه لتلك العناصر على نحو يخوّله لبناء مجتمع علوي، وذلك بنجاحه في إيجاد نمط إنتاجي جديد في الحوض السفلي لما بين نهري دجلة والفرات، عبر تقنيات الري. هكذا هو مضمون الاكتشاف المذهل في التاريخ. أما المراحل اللاحقة، فلم تقم سوى بإضافة طوابق جديدة إلى البناء الموجود، أو تكرار هذا البناء، ولكن بأسس جديدة.

جديد في الحوض السفلي لما بين نهري دجلة والفرات، عبر تقنيات الري. هكذا هو مضمون الاكتشاف المذهل في التاريخ. أما المراحل اللاحقة، فلم تقم سوى بإضافة طوابق جديدة إلى البناء الموجود، أو تكرار هذا البناء، ولكن بأسس جديدة.

مكان هذا المجتمع العلوي هو المدينة. ومثلما هي الحال بالنسبة للعقلية الإنسانية، فقد أحدث هذا المكان – المسمى أيضاً بالمجتمع المديني أو المدني أو الحضاري – تغييرات ثورية عظمى مماثلة في البنية المادية للإنتاج. أو بالأحرى، إنه شكّل ركيزة ثورة مضادة كبرى تجاه المجتمع الطبيعي. ما برحت عقلية المدينة والدولة بعيدة عن التحليل. لقد طوّرت نظام العقل،

الكتابة، والعديد من الحِرَف والصناعات، ولكن بأي ثمن؟ لا تزال ضرورة التفكير الشمولي الجاد على الحُكم: "هل هي ثورة المدينة أم ثورة مضادة؟" تحافظ على أهميتها. يجب ألا ننتاسى أن العديد من الانطلاقات البارزة في التاريخ، وفي مقدمتها الأديان التوحيدية الكبرى، صُعِّدت لمناهضة هذه التكوينة. إن المكبَس الذي أُقحِمَت فيه الإنسان أشبه بجهنم، لا الجنة. بل والأصح أنها جلبت له حياة تندر فيها الجنة، وتكسحها جهنم. والأمثلة المستمرة حتى راهننا ذات ماهية إيضاحية كافية.

يتكون مجتمع المدينة الدولة بمضمون يدعو إلى الحاكمية والمُلكية والقمع، من جميع النواحي. لذا، لم يكن سهلاً تعويد إنسان المجتمع الطبيعي على هذا النظام وأقلمته به. ويتمثل الشرطان الأوليان اللذان لا غنى لهذا النظام عنهما في: التحكم بعقلية أناس المدينة برمتهم بوساطة الآلهة المرعبة من جانب، وعرض المرأة كأداة مثيرة ومغرية (أوعاهرة) من جانب آخر. فالإقناع بالعبودية وهضمها غير ممكن، سوى بهاتين المؤسستين الجذريتين، إلى جانب المراقبة اليومية بالطبع. وكلا المؤسستين تتسمان بالمزايا المخدِّرة كلياً، كالأفيون.

تم تجذير البنية العقلية والبنية الإنتاجية، المتكونتين في أطراف هذا النموذج الأصلي لمجتمع المدينة الدولة، وتوطيدهما لاحقاً في كافة المناطق. أي أنهما لم تتولّدا وتزولا في سومر. إنهما البنية والعقلية البالغتان راهننا على شكل حلقات متسلسلة. فالأمثلة المشهودة في المدن المصرية والحثية واليونانية ليست سوى نُسَخاً معدّلة قليلاً عن الأصل. تبرهن الوثائق التاريخية مع الأيام أن هذه البنى الثلاثية اتخذت من الأصل السومري أساساً لها، كحلقة أولى. أما الحلقات المضافة إليها، ألا وهي الصين والهند وروما، فبلغت بها إلى المرتبة العالمية. وكون أن غرضنا هنا ليس تدوين التاريخ، فلن ندخل في تفاصيل هذه المراحل. لكن ما أردنا برهنته هو وحدوية الدولة وسيرورتها. فالوحدوية، بمعنى الوجود، والسيرورة من الناحية الزمنية، بارزتان جداً في الدولة. أما القول بأن النماذج المتكررة والمستَنسَخة هي دول مختلفة عن بعضها، فلن يفيد في التحليل والحل كثيراً. فتحليل ذات المضمون مراراً وتكراراً لا يطوِّر في المعنى شيئاً، بل يكرره فقط.

إذا ما أمعنا النظر في المثال السومري عن كثب، فسنرى وجود آليتَين متداخلتين في مجتمع الدولة، منذ بداياته. الأولى هي الدولة كأداة قمع وسلطة، والثانية هي الدولة كنظام إنتاج عام (عمومي) يغذي كل المدينة. وستَشْغِل هذه الماهية الثانية الناسَ دائماً كتناقض أساسي للدولة. لا بدونها يكون الوجود ممكناً، ولا معها. فهي المؤسسة التي يستعصي تحملها كأداة قمع وتسلط، ولكنها الوسيلة التي لا غنى عنها كأداة إنتاج وأمن عام. وهنا تكمن المشكلة الأولية منذ البدايات: هل يتطلب الإنتاجُ والأمن العام (من أجل مصلحة المجتمع المشتركة) وجودَ القمع والسلطة، أم لا؟ ألا يمكن تأمين الإنتاج والأمن المشترك للمجتمع بدون الدولة؟ إذا كان ذلك ممكناً، فلا داعي إذن للدولة كجهاز عنف. وهنا يكمن مربط الفرس. لقد جُعِلت الدولة كمؤسسة تحولت إلى وسيلة المنفعة الكبرى بذَرِّها مقداراً من المنوِّمات داخل الطعام الشهي. والراهب يسعى لتمهيد السبيل لبروز شريحة استعمارية طفيلية، بمواراته تفاصيل نظام الدولة تلك. حتى رجل مثل "باكونين"، المنظِّر الفوضوي الذي يرى في الدولة "السوء" المطلق؛ قال: "إنه سوء ضروري واضطراري". وقيَّمتها الماركسية أيضاً بأنها مرحلة ضرورية. بيد أن الدولة ليست بأداة تقدم اضطرارية (لا بد منها) ولا سوء اضطراري. بل هي منذ بداياتها أداة بلاء، لا ضرورة لها، وليست اضطرارية إطلاقاً. لكنها تحولت مع الزمن إلى عصابة من قطاع الطرق النهابين، بكل معنى الكلمة.

سيكون التعريف الأصح للدولة بجانبها هذا، بأنها ورم اجتماعي خبيث يجب استئصاله منذ اليوم الأول لظهوره، وعزله وفضحه. أما بجانبها الآخر كأداة إنتاج وأمن مشترك لأجل المجتمع، فسيكون من الأنسب

والأكثر واقعية تسمية هذا النمط من الكيان الاجتماعي بـ"الديمقراطية."

الآخر كأداة إنتاج وأمن مشترك لأجل المجتمع، فسيكون من الأنسب والأكثر واقعية تسمية هذا النمط من الكيان الاجتماعي بـ"الديمقراطية."

من الممكن النظر إلى الهرمية المفيدة في المجتمع الطبيعي كنموذج مصغّر عن الديمقراطية. فسواء كانت المرأة الأم، أو كان الرجل المسن الخبير، إنهما يُعتبَران العناصر الرئيسية الضرورية لأبعد الحدود والنافعة جداً في تأمين الأمن العام للجماعة وإدارة شؤونها، دون الارتكاز إلى الادخار والمُلكية. وتقدير الجماعة لتلك العناصر طوعي ومرتفع النسبة. لكن، لدى استثمار هذا الوضع، وتحوّل الالتزام الطوعي إلى سلطة، والنفع إلى منفعة؛ يظهر جهاز عنف لا ضرورة له، مسلّط دائماً على رأس المجتمع. ومواراة جهاز العنف نفسه تحت غطاء الأمن المشترك وأدوات الإنتاج المشتركة، إنما تشكل مضمون كافة النظم الاستعمارية والقمعية. هذا هو الكيان المشؤوم على الإطلاق من بين الابتكارات الحاصلة. إنه ابتكار سيجلب معه فيما بعد كل أشكال العبودية، الصياغات الميثولوجية والدينية المخيفة، الإبادات المنظمة، النهب والسلب المنظم، وعمليات الدمار والهدم.

لدى قيام الماركسية بتحليل وإيضاح ولادة هذه المرحلة، فإنها تُنيط "العنف" بدور الحاملة لولادة المجتمع الأرقى من رحم المجتمع القديم المتخلف. لكن هذا السلوك الذي نتشاطره جميعاً، يُفسِد كافة مفاهيمنا بشأن الدولة والثورة والديمقراطية، وكافة ممارساتنا التنظيمية والعملياتية، ويُعطبها من جذورها. أعتقد أن تجاوز هذا السلوك كجملة انتقادية للذات، لم يصبح بهذه الشمولية من نصيب أي تيار ينادي بالحرية والمساواة حتى الآن. فكل التيارات والطرائق المصوَّرة والمصوغة باسم الشعوب والمسحوقين، وكل الدول والحركات السياسية المؤسسة ؛لم تنجُ من تمهيد السبيل لظهور نتائج مناقضة كلياً لطموحاتها ومآربها، بسبب هذا المفهوم الفاسد والمعطوب.

إن تقاليد الدولة كأداة تسلط، ومثلما يُفهَم من تشبيهها بحيوان ، هي – حقيقةً – وحش لا يشبع من الدماء والاستعمار والنهب. إنها كيان تتغذى كل خلية فيه على الدم. ومثلما سنرى في العديد من الأمثلة، فحتى الأشخاص المتظاهرون بتبنّيهم إياها، لن يتوانوا أو يتورعوا أبداً عن إبادة أعز من لديهم والتضحية به، وسحق كافة تقاليد المجتمع الأخلاقية وكسحها، دون أن يرف لهم جفن. فأحد السلاطين العثمانيين عندما خنق سبعة عشر أخ له في ليلة واحدة باسم "سلامة الدولة"، كان يعي يقيناً أن ما فعله كان من دواعي قاعدة الالتزام بالأداة التي يمتلكها. فكل التواريخ الرومانية والإيرانية، وتواريخ الدول كأداة عنف مزاجي، كانت ستُبدي وحشية لا عد لها ولا حصر، كوظيفة أولية لها، بفضل أيديولوجيات التمويه.

يحظى البحث والتدقيق في أغوار العقلية والتمأسسات الاجتماعية التي شكلتها ظاهرة الدولة، بأهمية قصوى. فاغتراب العقلية عن الطبيعة، التمايزات الطبقية التي لا يحتملها العقل، العديد من التنظيمات الخاصة، والتمأسسات العسكرية؛ ما هي سوى بُدَع ابتكرها جهاز العنف ذاك على الدوام. وبدءاً من الثقافة التي

> التوجه نحو "حضارة الشعوب العالمية الديمقراطية" يعني تبجيل تقاليد المقاومة الماضية. وبناء عالم مستقبلي ديمقراطي حر ومتساوٍ.

تزدري العمل وتحتقره كلياً، وتُعلي من قدر الغنيمة والنهب والسلب، وحتى عالم الطفيليين المبتدئ بمفهوم الإله الآمر بالقيام بما تشاء نفوسهم وتهوى، والممتد حتى يوتوبياتهم الزائفة بشأن الجنة والنار؛ كل ذلك تم الإعلاء من شأنه إلى مرتبة الإله الأعلى، ممثّلاً في صورة السلطان، القيصر، الشاه، الرّاجا (الأمير الهندي)، والإمبراطور. وسيول الدماء المسفوكة على مر آلاف السنين، كانت تُراق دائماً باسم هذه المقدسات الجوفاء.

لا فرق إطلاقاً بين تضمين الجهاز

التسلطي بمضمون ثوري، وبين إناطة الأسد بدور ثوري. وبينما تَطَوَّر تعريف الدولة بجانبها هذا، فإنكار تأثيراتها على التشكيلات الاجتماعية يفضي بنا إلى الفوضوية. فالدولة ظاهرة بكلا هذين الوجهين، وكانت الكلمة الحسم دائماً هي المحدِّدة لديها. فإذا لم نسرد جوانبها هذه أمام العيان، سنفتح المجال لتعريف بالغ النقصان. ما علينا القيام به هو الفصل بين جوانبها اللازمة والأخرى غير اللازمة. إذ لا يمكننا تناول هذه الظاهرة كسوء اضطراري و ضروري، ولا ككيان مقدس. ويرتبط اقتراف الأخطاء الفادحة في لحظات الإنسان بهذه السلوكيات الأحادية الجانب، بروابط كثيرة.

ساطع سطوع النهار أننا بقولنا ببقاء الخاصية الأولية للدولة على حالها، لا نقصد عدم إطراء التغييرات الشكلية عليها. بل على النقيض، فبقاء المضمون عينه يستدعي بالضرورة تغييرات الشكل. وهذا المبدأ الجدلي صحيح بالنسبة لكل ظاهرة على السواء. ومراقبة الدولة المتجذرة في المجتمع العبودي الأطول مدة، سيُغْني معلوماتنا أكثر.

تتأتى كل هذه التحديدات والغموض أساساً من ذات المشكلة، ألا وهي عدم تجاسُرنا على تعريف الدولة. فحال علماء الاجتماع، الذين يجب عليهم صياغة ذاك التعريف، ليس أكثر تقدمية من حال الرهبان السومريين الساعين لمعرفة قدر الإنسان من خلال تحركات النجوم. فبينما تضاهي إحصائيات القرن العشرين بمفرده ما هي عليه إحصائيات الحروب والعنف على طول التاريخ البشري أضعافاً مضاعفة ؛ فإنهم لا يتخلفون عن كتابة المجلدات المليئة بالكذب والرياء حول "إرهابية الفرد والتنظيم"، اللذين ليسا سوى ثمرة جانبية من النظام ذاته. وكأن كل ما يفعلونه، كعنف منظَّم، هو تأمين عدم فهم الدولة. حتى ذوو النوايا الحسنة منهم، فإن تعاريفهم لا تتعدى في مستواها مسألة تعريف الفيل عبر شعر جلده! فقد مزّقوا الواقع الظاهراتي المتكامل إلى أشلاء متناثرة تحت اسم الأسلوب، لدرجة لم يعد بالإمكان معرفته أو قراءته. ومن ثم يتصرفون وكأنهم غير عالمين بما اقترفت أيديهم بهذا الشأن.

يتصرفون وكأنهم غير عالمين بما اقترفت أيديهم بهذا الشأن.

الغريب في الأمر هو، وكأن عدم التعريف الصحيح للدولة أصبح بلاء مسلَّطاً عليها هي أيضاً. لقد غدت الدولة تشكل أزمة مجتمعية أساسية، بمواراة ذاتها حيناً، وبجاذبيتها أحياناً أخرى، وبإخافتها وترويعها ومعاقبتها الغير في أغلب الأحيان؛ بحيث جعلت من ذاتها حالة مبهمة يكتنفها الغموض. وغير وارد ألا نرى ماهيتها هذه في كل زاوية وبقعة من العالم. فالمجريات الحاصلة حالياً في ميزوبوتاميا السفلى، مهد ولادة الدولة، كافية بحد ذاتها لنراها وكأنها تنتقم لذاتها من ماضٍ لعين. تماماً كيفما تلدغ الأفعى الطويلة ذنَبَها. أو كما قيل بلغة الكتاب المقدس: مثل حيوان اللوياثان الذي يعض على ذنَبه في نفس مكان ولادته، ليقضي بذاته على حياته، ويصارع لإنهائها بيده.

ومثلما جرى في كل نظام مجتمعي قمعي واستعماري، فولادة الرأسمالية أيضاً لا تكون بدون الدولة. كانت دوغمائية النظام الإقطاعي ذات نوعية دينية، في حين كانت ميثولوجية في العبودية البِدْئِيّة. وبينما تجسَّد الإله في إحداهما في شخص المَلِك وسلالته بالذات، كان الإله في اللاحقة منهما يمثل ذاته في الوجود المجرد للدولة، بمواراة ذاته وتستره. فعصور الذهنية البشرية كانت تستلزم ذلك.

ولأجل تأمين إمكانية التقرب بخلاقية وإبداع، نلجأ إلى هذا التفكير العلمي الفلسفي، وإلى المرحلة المتسارعة بوتيرة أكثر اعتباراً من القرن الخامس عشر، والمنتهية بانتصار الرأسمالية المظفر. باقتضاب، كان من الممكن

تضاهي إحصائيات القرن العشرين بمفرده ما هي عليه إحصائيات الحروب والعنف على طول التاريخ البشري أضعافاً مضاعفة

ألا يكون انتصار الرأسمالية قدراً محتوماً. يجب تناول بواعث انتصار الرأسمالية بنحو أقرب إلى الصحة. إن الماركسية التي أثرت علينا كثيراً، وبإعلانها أن الرأسمالية وكافة أشكال المجتمع الطبقي السابقة لها "خط اضطراري وضروري لتقدم التاريخ"؛ إنما قدمت بذلك أعظم مساهمة منها – دون أن تعلم، وخلافاً لمعتقداتها وآمالها وطموحاتها – إلى الرأسمالية، التي طالما كافحت ضدها بحدة.

لا داعي أبداً للحديث عن اقتصاد الرأسمالية. ذلك أن الرأسمالي بذاته هو لُبّ الاقتصاد. إنه بالأساس النظام الذي يضع كل شيء نصب عينيه ويقوم به من أجل الربح والمنفعة. وهو الاستغلالي الأكبر، والمبارِز الوحشي الأعظم. ما من ظاهرة في المجتمع لم يتم تبضيعها. المجتمع المتبضّع هو المجتمع المراد إنهاء شأنه. ومجتمع كهذا، إنما يعني النظام الذي أكمل عمره، وبالتالي يستوجب إنهاءه.يبذل النظام السائد محاولات دؤوبة مضنية وخارقة في سبيل إطالة عمره، عبر العلم والفن. ليس – كما يُظَن – من أجل تطوير العلم والفن (بما فيهما التقنية أيضاً)، بل في سبيل مواصلة حالته الفانية بقوتهما المتطورة بشكل مذهل. إنه يستذكرنا بالعناية المشددة التي يُلجَأ إليها بوساطة كل الوسائل العلمية والتقنية، بغرض معالجة مريض أصبح على شفا حفرة من الموت. حيث يلعب الفن والعلم دوراً مصيرياً لا استغناء عنه في هذه المراحل من سياق الأنظمة، أي في فترات الأزمات الخانقة، للتمكن من إعادة البناء ثانية وتكوين أنظمة جديدة يمكن إحياؤها والعيش فيها.

نحن في عصر الديمقراطيات اللامحدودة. ويتطلب حصول الوفاق المبدئي بين الديمقراطية الممكنة التطبيق وقوة الدولة، في راهننا الذي تغلب عليه وظيفة الدولة بشكل ساحق. إن لم تُولَ الديمقراطية الأولوية، فمن المحال حتى تأسيس الدولة القومية. والمفهوم القائل "لترسخ الدولة القومية أولاً، ومن ثم يأتي الدور على الديمقراطية"، هو مصدر كافة كوارث الفاشية والتوتاليتارية المعاشة.

كما أن تأسيس الأحزاب السياسية المتمحورة حول السياسة الديمقراطية كأجهزة أيديولوجية ونظرية وإدارية منسّقة لمثل هذا النموذج من المجتمع الديمقراطي، يتمتع بأهمية مصيرية. ذلك أنه من العبث بناء المجتمع الديمقراطي دون تطوير الأحزاب والتحالفات الديمقراطية.

هذا ويُعَدّ تتويج هذا النموذج بـ"المؤتمرات الشعبية" كممثلة عليا لبؤرة المجتمع الديمقراطي والسياسة الديمقراطية، وظيفة أولية لا مهرب منها من أجل كل مجموعة شعبية. فأثناء النفاذ من الفوضى العارمة في راهننا، تتصدر "المؤتمرات الشعبية" قائمة الأجهزة الديمقراطية الواجب العمل بها أساساً، باعتبارها ليست بدائل للدولة، ولكنها لا تستسلم لها أيضاً، ولا تدحضها. بل إنها منفتحة لعقد وفاق مبدئي معها، عندما تدعو الضرورة. يمكن تفعيل "المؤتمرات الشعبية" بشكل أساسي بتأديتها واجباتها في المراقبة وسن التشريعات وتأسيس المؤسسات المناسبة لتلبية متطلبات المجتمع الديمقراطي على صعيد الدفاع الذاتي، وعلى جميع الأصعدة السياسية والقانونية والاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية والعلمية والفنية.

لا استغناء عن التحرك وفق نظرية وممارسة عملية أخلاقيتين، كمبدأ وسلوك أولي مصيري، لدى إنشاء المجتمع الديمقراطي والأيكولوجي التحرري الجنسوي؛ ذلك لأن المجتمع الرأسمالي تأسس على أساس إنكار الأخلاق ودحضها.

بناء عليه، فالتوجه نحو "حضارة الشعوب العالمية الديمقراطية" مقابل إمبراطورية الفوضى العالمية للرأسمالية، إنما يعني إبداء التقدير والتبجيل لتقاليد المقاومة الماضية، بقدر ما يؤدي إلى بناء عالم مستقبلي ديمقراطي حر ومتساوٍ، أكثر من أي وقت مضى.

حركة التحرر الكردستانية المعاصرة

كما عرفتها

رضا ولات

الحلقة الأولى

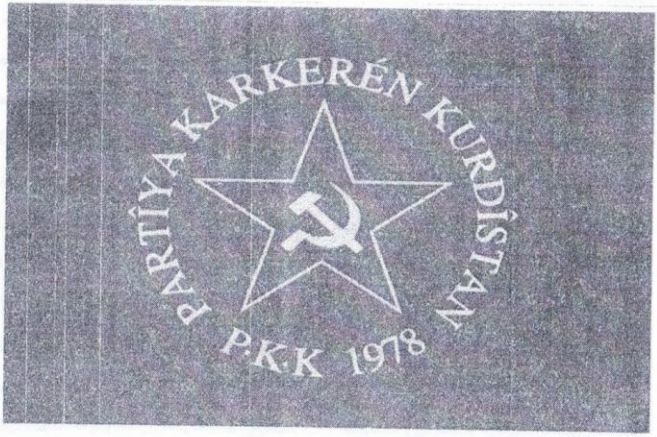

مقدمة

يدور نقاش مكثف في مجتمعنا حول التغييرات التي شهدتها وتشهدها حركة التحرر الكردستانية المعاصرة، لماذا؟ وكيف؟ وإلى أين؟. ومن أجل إضفاء بعض التوضيح على أسباب التغيير وتوجهاته، بالخطوط العريضة جداً، أردنا ذكر المحطات الرئيسية في هذه الحركة، علّها تفيد في فهم مسار حركة تحررية مرشحة لتقود التحول الديمقراطي المطلوب في المجتمع الكردستاني، ومن ثم في مجتمعات الشرق الأوسط. هذا المسار، الذي بدت معالمه واضحة بعض الشيء، جاء نتيجةً لتضحيات جسام من آلاف أبناء هذا الشعب، الذين ضحوا بدمائهم، وجهود مئات الآلاف من أبناء الشعب الكردي، الذين تعرضوا للاعتقال والتعذيب على يد الأنظمة الاستبدادية، التي لا تريد التقدم والإخاء بين الشعوب، وكذلك بجهود ابن الشعب الكردي البار عبد الله أوجالان، الذي وهب حياته من أجل حرية وتقدم ورفاه الشعوب، وفي مقدمتها شعبه الكردي المظلوم عبر التاريخ.

الأوضاع السائدة قبل ظهور حركة التحرر المعاصرة:

بعد الحرب العالمية الثانية، وانقسام العالم إلى معسكرين اشتراكي ورأسمالي، اشتدت الحرب الباردة بينهما في جميع أصقاع العالم، حسب سياسات القطبين المتصارعين. فمن جهة، يعزز المعسكر الاشتراكي جبهته بنشر الأفكار الاشتراكية والترويج لها، ودعم حركات التحرر والعمال والشبيبة والطبقات المسحوقة في كل مكان، ومساندة حركات التحرر الوطنية؛ وتظهر أسماء أسطورية على صعيد التصدي للعنجهية الرأسمالية، أمثال كاسترو وتشي غيفارا وغيرهما، وأجواء الحرب الفيتنامية وأبطالها، من أمثال هوشي مين وغياب في الستينيات وبداية السبعينيات. ومن جهة أخرى، تحاول الرأسمالية العالمية تعزيز مواقعها بالدفاع عن الحريات، ونبذ الشيوعية، وإظهار مساوئها، وتقوم بدعم الأنظمة الرجعية والانقلابات العسكرية والأنظمة الاستبدادية في كل أنحاء العالم.

لا شك أن هذا الصراع كان يمتد إلى الشرق الأوسط وكردستان وتركيا أيضاً، ويلاقي صدىً قوياً لدى الشعب الكردي وجيل الشباب خاصة، ولدى الطبقة المثقفة في أوساط الجامعيين وطلاب الجامعات. ففي عام ١٩٦٨ شهد العالم موجة ثورية عارمة لدى الشبيبة في أوروبا وجوارها، وخاصة

في فرنسا، حيث ظهرت تيارات متطرفة بين الشبيبة. وكذلك ألقى بتأثيره على الصراع العربي – الإسرائيلي في الشرق الأوسط، حيث ظهرت حركات تحرر فلسطينية كبيرة، وبدأت بعمليات مختلفة ضد إسرائيل والولايات المتحدة ومصالحهما من خطف الطائرات وضرب المصالح، وتوسع هذا الصراع إلى الدول المجاورة لفلسطين، كالأردن وسوريا ولبنان ودول أخرى في أوروبا وغيرها.

كل هذه التطورات والصراعات كانت تترك آثاراً عميقة في الشباب الكرد والأتراك والعرب، بل وكل الشعوب. ففي تركيا ظهرت حركات يسارية تركية متطرفة، وكانت الشبيبة الكردية تنضم إليها بكثافة، نظراً لأنها كانت الأقرب إلى تمثيل الحلم الكردي في التحرر، لدرجة أن الشبيبة الكردية احتلت مراكز القيادة في أغلبها، وأقامت كثيرٌ من هذه المنظمات والجمعيات علاقاتِ تعاون وصداقة مباشرة مع بعض المنظمات الفلسطينية، مثل الجبهة الشعبية، والجبهة الشعبية – القيادة العامة، والجبهة الديمقراطية، وغيرها.

على الصعيد الكردستاني، كان الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي تأسس في عام ١٩٤٦، لا زال قائماً، ولو بشكل ضعيف، وتأسس امتداد له في سوريا عام ١٩٥٧، وعاد القائد ملا مصطفى البارزاني إلى العراق في عام ١٩٥٨، بعد انقلاب عبد الكريم قاسم في ١٤ تموز من نفس العام، وبدأ بالكفاح المسلح في جنوب كردستان في ١١ أيلول عام ١٩٦١، واستمرت الثورة الكردية على مدى أعوام الستينيات وبداية السبعينيات ضد نظام البعث وغيره، وكانت تلقي بآثارها على الشعب الكردي عامة والشبيبة الكردية بشكل خاص.

كل هذه التطورات ساهمت في تطور الشعور والوعي القومي الثوري لدى الجماهير الكردية، وخاصة جيل الشباب، في الأجزاء الأربعة من كردستان، حيث عملت على الانضمام إليها ودعمها بشتى الأشكال، بل وأدت إلى تأسيس منظمات وجمعيات متنوعة وكثيرة في كردستان وخارجها. إلا أن انتكاسة الثورة الكردية في الجنوب عام ١٩٧٥، بعد اتفاقية الجزائر في ٦ آذار ١٩٧٥، أدت إلى إحباط شديد لدى كافة الكرد أينما كانوا، وباتوا يبحثون عن البديل من خلال النقاش حول الأسباب التي أدت إلى الانتكاسة، والنواقص التي كانت قائمة في الثورة ومنعتها من تحقيق أمل الشعب الكردي في التحرر. بالإضافة إلى السياسات والدور الذي لعبته دول المنطقة والدول الأخرى في إفشال الثورة، التي كانت تمثل حلم وآمال الشعب الكردي، والسياسات البديلة التي تمكن الشعب الكردي من تحقيق آماله.

أهم النقاط التي توافقت عليها الأوساط الكردية المثقفة والشبيبة في كل مكان هي:

- فشلت الثورة الكردية، وعجزت قيادة الثورة، عن التعرف على تلك المتغيرات، بسبب التوازنات الإقليمية والدولية. فهي باتت تعتمد على إيران ووعود الولايات المتحدة، عندما سارعت حكومة البعث إلى عقد اتفاق دفاع مشترك استراتيجي مع الاتحاد السوفييتي عام ١٩٧١.
- فشلت الثورة بسبب اعتمادها على القوى الخارجية في السنوات التي سبقت الفشل، بدلاً من الاعتماد على نفسها.
- قيادة الثورة الكردية كانت تمثل القوى التي تملك ذهنية قبلية عشائرية، ولهذا لم تتمكن من تجنيد كامل طاقات وإمكانيات الشعب الكردي، مثلما لم تتمكن من تأسيس

علاقات قوية وراسخة مع القوى التقدمية وحركات التحرر العالمية آنذاك.

- ابتعاد قادة الثورة عن القيم الثورية والنضال، بعد التوقيع على اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠، وانشغال قادة البيشمركة بالأمور والمصالح الشخصية، بدلاً من تدريب وتعزيز قواتها، والاعتماد على الذات.

كانت انتكاسة الثورة الكردية كارثة على كل كردي أينما كان، وبات يبحث

عن مواصفات البديل، الذي يمكنه إحياء الأمل الكردي، وبعث الحياة من جديد في هذا الشعب الذي يتوجه نحو الانقراض الذي خطط له النظام العالمي الذي تأسس في بدايات القرن العشرين وتم تقسيم مناطق النفوذ حسب ذلك.

الوضع في شمال كردستان:

منذ إخماد ثورة الشيخ سعيد بيران عام ١٩٢٥ بدأت الدولة التركية بتطبيق أعنف أشكال العنف والإبادة والصهر ضد الشعب الكردي، ومعاداة طموحات الشعب الكردي في أية بقعة من الدنيا. فهي استطاعت بعلاقاتها مع السوفييت تشتيت كردستان الحمراء، وتشريد سكانها إلى الجمهوريات السوفيتية الأخرى، وإلغاءها في عام ١٩٢٩، ثم قمع ثورات آغري بالتعاون مع إيران وروسيا، ثم إخماد ثورة ديرسم بقيادة السيد رضا في عام ١٩٣٧، حيث مارست خلال القمع أسوأ أشكال العنف والتنكيل، وارتكبت المجازر الجماعية، التي راح ضحيتها مئات الآلاف من المدنيين والجنود الأتراك؛ مما أدى إلى إصابة الدولة التركية بـ"الفوبيا الكردية" أي الخوف من كل ما هو كردي، فباتت تعتقد أن الكرد سينتقمون منها إذا ما قام لهم قائم. ولهذا، أصبحت تعادي كل ما هو كردي، وباتت تضع كل ثقلها لإفشال أية حركة كردية، أينما كانت، والقضاء على أي مكسب كردي يتحقق. فهي التي ساهمت مع إيران والحلفاء في إسقاط جمهورية مهاباد الكردية وإعدام قاضي محمد، وهي التي ساعدت في التوافق بين صدام وشاه إيران في عام ١٩٧٥ في الجزائر، وهي التي هددت مصر من أجل إغلاق الإذاعة الكردية في القاهرة عام ١٩٥٩، وهي التي ضغطت على سوريا في بداية الستينيات لقمع الحزب الكردي واعتقال الناشطين.

هذه الفوبيا الكردية دفعت بتركيا إلى ممارسات لا إنسانية في داخلها أيضاً، فهي جندت كل إمكانياتها لصهر الشعب الكردي بوسائل كثيرة اقتصادية وعسكرية وتهجير. والأهم من كل ذلك الحرب النفسية، التي جندت لها متخصصين في علم النفس وعلم الاجتماع، لدرجة أن الكردي بات يستحي من أن الله خلقه كردياً، ويستحي من التحدث بلغته في البيت مع أهل بيته وأصدقائه لأنها لغة القرويين والنوَر. وبينما كانت الدولة التركية تدعو إلى العلمانية والحضارة والتقدم، كانت تدعم الطرق الصوفية وزعماء العشائر في كردستان، وتدفعهم إلى التقاتل فيما بينهم.

في أواسط الخمسينيات، دخلت تركيا في الحلف الأطلسي، وعززت موقفها ضمن الحلف، كونها دولة مواجهة في جبهة الحرب ضد الشيوعية، مما أكسبها الإمكانيات المتوفرة لدى الحلف من أجل استخدامها ضد الشعب الكردي، وكأن ما لديها لا يكفي. فهي كسبت وسائل الحرب الخاصة من تنظيمات مثل الـ"غلاديو" والاستخبارات، وأساليب الحرب النفسية وغيرها، وأصبحت تستخدم هذه الأساليب ضد الحركة اليسارية في تركيا، التي بدأت تتصاعد مع نهايات الستينيات وبدايات السبعينيات، والحركة الكردية بشكل خاص، واستهداف الأشخاص الكرد الذين يبرزون من بين الحركات اليسارية في تركيا.

في مرحلة انتشار الحركات الثورية بين الشبيبة والطلبة على الصعيد العالمي، ابتداءً من أواسط الستينيات، بدأت تلك الأفكار والمبادئ وتطلعات التحرر الوطني تلقي بآثارها على شمال كردستان أيضاً. ففي تلك الفترة انتشرت التنظيمات اليسارية في تركيا، وكان الشباب الكرد ينضمون إليها، بل كانوا يشكلون العمود الفقري لجميع المنظمات والجمعيات اليسارية والثورية التي تتأسس في أعوام ١٩٦٨ - ١٩٧٤ ويتولون قياداتها، ومن ثم بدأت تظهر بعض التنظيمات والجمعيات الكردية، التي كانت نتيجة رد الفعل على استهداف واغتيال الشباب الكرد الذين يتولون مناصب قيادية في الحركات اليسارية في تركيا.

التتمة في العدد القادم

الديمقراطية المشاعية

جمال شريك

رغبة الإنسانية للحياة الآمنة، وبحثها الدائم عن السبل المؤدية إلى إحلال الرفاهية في الحياة، تركها تواجه عراقيل عدة على مدار القرن العشرين. وما عاشته الإنسانية من تناقضات خلال بحثها عن الحياة الآمنة والمستقرة ومواجهتها للعراقيل، لم يسفر عن قضاء أحد طرفي التناقض على الآخر، إنما مهد الأرضية المناسبة والخصبة لتتمخض عن البحث عن سبل أخرى نهاية القرن الماضي والحافلة بالتنوع والغنى واختيار الأساليب المناسبة للوصول إلى الحياة المرغوبة والمطلوبة، حيث يتم التعبير عنها بإحلال ديكتاتورية البروليتاريا في مواجهة الديكتاتورية البرجوازية ذات التوجه الأحادي، والذي أدى بدوره لتنظيم كافة مجالات الحياة، الاقتصادية والسياسية والثقافية، وفق نموذج الدولة الديكتاتورية أو الأوليغارشية، مما أدى إلى قبوله من كافة الأطراف بسلطة الإمبريالية ذات التوجه الاحادي. أما البروليتاريا فنظمت سلطاتها على شكل ثورة البروليتاريا والتحرر الوطني.

كلا الطرفين اللذين تموقعا داخل دفة التناقضات عبروا عن نظمهم في إحياء الدولة، وأقدموا على تطوير ونشر آرائهم حول الديمقراطية حسب ما يتماشى والموقع الذي شغلاه. من هذا المنطلق شرع كلاهما في تعريف مصطلح الديمقراطية، إذ تراها الرأسمالية على أنها "كل ما يوفر فرصة الاستغلال والاستثمار والاستعمار"، أما البروليتاريا الثورية، فتراها "ضرورة تمركز السلطة بيد الأكثرية بدلاً من الأقلية". كما إنهم يعرفون سلطة الأقلية بديكتاتورية الأكثرية على الأقلية.

ومع الوصول إلى نهاية القرن، لم نرَ صيغة تعبر عن جوهر ومضمون الديمقراطية الحقيقية، سواء الطروحات التي قدمها الطرف الإمبريالي، أو التي قدمتها الاشتراكية المشيدة. وهو السبب الأساسي وراء بروز هذه الظاهرة إلى الصفوف الأمامية في بدايات القرن الجديد، لما تتميز به من أهمية قصوى في أساليبها المتبعة، كما أنه السبب نفسه لإعادة النظر في الأفكار والمبادئ المطروحة بهذا الشأن، ومحاولة إعادة صياغته من جديد بما يتلاءم ومضمونه.

جميع الإضافات على مصطلح الديمقراطية في القرن الماضي، من "التشاركية والتعددية وحق الأقليات" لم تلبث أن قامت بإعادة النظر في النتائج التي تمخضت عنها مع حلول نهاية القرن، إذ كان من المهم تقييم المرحلة الأخيرة بصورة واقعية، والتباحث في الأمور التي أدت إلى انتشار الكوارث والآفات. ومقولة "الديمقراطية هي المنتصرة في نهاية القرن" تستمد حقيقتها من هذا الواقع، وتعبر عن رغبة الإنسانية الجامحة في الديمقراطية، وعن أنها ستثابر إلى أن تتمكن من إحلال الديمقراطية على وجه الأرض. وهو السبب الكامن وراء تعدد الوجهات والآراء حول الديمقراطية. جميع ما استذكرناه منح الأرضية لتكوين مفهومي "الليبرالية والمشاعية" عن الديمقراطية.

يتطلب منا إعادة تحليل ونقييم كلتا الديمقراطيتين، الليبرالية والمشاعية (الكمون)، بصورة سليمة، لامتداد جذورهما إلى بدايات مراحل المجتمعية، وما تمخض عنهما من نتائج، جراء التناقضات على مدار القرن العشرين.

الجذور التاريخية للديمقراطية

الديمقراطية هي نموذج وشكل نظام العلاقات بين المجتمعات والمجتمع نفسه. وهي ليست مجردة، بل ظاهرة اجتماعية وتاريخية ظهرت مع انتقال البشرية إلى مرحلة المجتمعية وتنظيم كيانها على شكل جماعات. على الرغم من هذه الحقيقة، إلا أن مصطلح الديمقراطية شمل مجموعة من التعاريف المتنوعة والمختلفة. وعلم التاريخ والفلسفة ضم كافة التعريفات التي تناولت تعريف الديمقراطية.

يتم تعريف الديمقراطية والكثير من الظواهر الاجتماعية الأخرى حسب نظرة العالم الغربي، للاعتقاد بأن الموطن الاصلي للديمقراطية هو اليونان، وهو السبب الكامن وراء تمحور جميع الظواهر حول نظرة الغرب. فإذا تبنينا هذا المبدأ منطلقا، سنخلص إلى القول بأن الموطن الأصلي للديمقراطية هو اليونان، وأنه الحلقة الأساسية التي انطلقت منها وانتشرت نحو الجهات الأخرى من العالم. لقد شهدت أوروبا أكثر حالات الديمقراطية تقدماً وتطوراً مع ثورة فرنسا عام ١٨٩٨، وشكلت الديمقراطية الغربية سنداً أساسياً لجميع الديمقراطيات التي تطورت على

الصعيد العالمي فيما بعد. في حين اتضح لنا أن جميع التعاريف المطروحة بقيت ناقصة في الكثير من جوانبها وفق نظريات العالم الغربي، وأن جذور الديمقراطية لا تمتد الى اليونان كما يدّعي الغربيون، إذ إن الديمقراطية اليونانية تعتبر مفترقاً للطرق في إحدى مراحل تطورها التاريخي. كما إن الدراسات العلمية تشير إلى ظهورها في مواقع جغرافية متفرقة تعود تاريخها إلى ما قبل الحضارة اليونانية.

التاريخ الإنساني حافل بالاختلافات والتنوعات المتفرقة، وإن لم تكن بصورة قاطعة، إلا إنها تحمل مضموناً نوعياً يميزها عن المراحل الأخرى. حيث يبرهن علماء التاريخ على أن التطور الحضاري للإنسانية لم يبدأ مع الحضارة اليونانية، إنما يعود إلى ما قبلها. يتوجب علينا تقييم التاريخ الحضاري وفق سيره وتدفقه الطبيعي، بعيداً عن المفاهيم البراغماتية. إن ما ذكره السيد "عبد الله أوج آلان" في مرافعته المقدمة إلى محكمة حقوق الإنسان الأوروبية، وتصنيفه للمراحل التاريخية على الشكل "المجتمع الطبيعي، المجتمع الهرمي والدولة العبودية" اكتسب معانيه من الحقائق المبرهنة من قبل علماء التاريخ.

إن تسمية المجتمعات بـ"الطبيعي والنيولوتي والطبقي" في سيرها التاريخي، تعبر عن نمط وشكل العلاقات بين الجماعات نفسها والجماعات الأخرى، وتعبر عن الاختلاف النوعي الذي يميز كل مرحلة عن التي تليها. وقد أورد علماء التاريخ ظاهرة ظهور الديمقراطية التي أسموها بالديمقراطية المشاعية "الكمون" في المراحل الأولى من التطور الحضاري، وبرهنوا عليها بعد العديد من التجارب ودراسة المجتمع العشائري، الذي ما زال يعيش وفق كيانه العشائري، والبعيد عن الملابسات الحضارية، وخاصة العشائر التي ما زالت تقطن الولايات المتحدة منذ القرنين السابع والثامن عشر، ولرأي عالم التاريخ "مورغان" أهمية قيّمة في هذا المضمار.

يتم اتخاذ مبدأ الحرية في نمط وشكل علاقات الجماعات المشاعية أساساً، وهي بعيدة كل البعد عن فرض السيطرة والاستحكام على الجماعات الأخرى، وتعتبر أية مداخلة من قبل جماعة في شؤون الجماعات الأخرى ذريعة للحرب. حيث عرّف علماء التاريخ شكل العلاقات الراسخة بين أفراد القبيلة الواحدة وبين القبائل بالتقاسم الطبيعي للعمل، وإن النتاج الجماعي بين أفراده يعود إلى مشاركة أفراده كل حسب المهارة والامكانيات التي يمتلكها، وإن مهارة الفرد ونسبة إنتاجه تعين مكانة الفرد بين المجتمع. فمثلما يمنح المجتمع مكانة للفرد حسب نتاجه العملي، فإنهم لا يتراجعون عن إسقاطه من تلك المكانة، إذا بقي الفرد من دون نتاج يذكر. تعتمد تسمية الديمقراطية المشاعية "الكمون" من قبل علماء التاريخ على شكل العلاقات المترسخة بين أفراد المجتمع. وقد استمد التعريف الأولي لظاهرة الديمقراطية من هذه الحقيقة. ويعد نظام العلاقات

المشاعية أولى الديمقراطيات التي أحيتها البشرية منذ فجر التاريخ.

الديمقراطية على مفترق الطرق

سيكون من الصواب النظر لديمقراطية اليونان على أنها ديمقراطية على مفترق الطرق. إذ بات الجميع يؤمن ببدء التاريخ الحضاري من أراضي الهلال الخصيب، ومنها إلى الجهات الأخرى من العالم، وأن المسار التاريخي للحضارة وتقدمها توافق بشكل متوازٍ مع هذا الانتشار.

ومثلما تمتد الحضارة الطبقية الى السومريين، فإن إحياء الجماعات للحياة المجتمعية ما قبل السومريين يمتد بجذوره إلى ما قبل السومريين. ويتم القبول بأن الشرق الأوسط هو المكان الذي انطلقت منه الحضارة لأول مرة في التاريخ الانساني، وبدأ المسار الحضاري للطبقات وتوسعت منتشرة إلى الشرق والغرب من ميزوبوتاميا. وإن انفتاح مفترق الطرق نحو كل من مصر واليونان شكّل الأرضية للتقدم الحضاري والمستمر إلى يومنا الحالي.

يختلف التكون الديمقراطي في الشرق الأوسط من حيث نوعيته عن الديمقراطية المتكونة في اليونان. فعلى الرغم من اتخاذ الغرب ديمقراطية اليونان مبدأً ومنطلقاً لحضارتهم الديمقراطية، فإننا نجد اختلافاً بين كل من الديمقراطيتين المباشرة (في إسبارطة) والتمثيلية النسبية (في أثينا)، فكلتاهما لم تمثلا ديمقراطية المجتمع بأجمعه.

أخذت العلاقات الداخلية للمجتمع طابع استعمار الأجناس والطبقات لبعضها البعض جراء التفرقة والتمييز الشائع بينهم. إذ كانت الديمقراطية المتشكلة في اليونان تمثل ديمقراطية الطبقات، حيث تم إبقاء المرأة والعبيد خارجاً عنها، مما أكسب المجتمع نوعية جديدة مع تحوله إلى التمدن. كما أخذ هذا الشكل من العلاقات الشيوع بين المدن، فعلاقات الدولة ونموذجها بات شائعاً في كل خلايا المجتمع الجديد. والديمقراطية التي يتحدثون عنها اليوم في أوروبا، استمدت جذورها وبنيتها من هذه الحقيقة التي شهدتها الديمقراطية اليونانية. فالمالكون لحق الانتخاب والترشيح هم لوحدهم الأفنديون، ومكانة الفرد يعينها مقدار المال والعبيد الذين يملكهم. إن وصول الحضارة الرأسمالية إلى ذروتها في يومنا الحاضر اعتمدت في سيرورتها على حقيقة ديمقراطية اليونان.

رغم وصول الديمقراطية الأوروبية إلى ذروتها، إلا أنها لا تمثل كافة شرائح وفئات المجتمع. فجميع مكونات المجتمع لا تملك الحقوق المتساوية، فمثلما كانت المرأة لا تملك

حق الترشيح والانتخاب زمن الديمقراطية اليونانية، فهي لا تملكها الآن أيضا، أو إن الحقوق التي تملكها ما زالت ناقصة وغير كافية كي تلعب دورها في الحياة الاجتماعية بشكل فعّال. أما حق التعليم والتدريب فهي يم وجوهري بسبب الانحراف الذي يعتريها في الحضارة الغربية، حيث اكتسبت تعريفاً وشكلاً ونموذجاً يخدم مصالح المهيمنين، أما كل ما يكون معارضاً ومناوئاً لهم فيسمونه بالمناوئين للديمقراطية.

محصورة بين فئة قليلة من عامة الشعب. ومن هذا المنطلق، بمقدورنا القول إن وصول الحضارة اليونانية الديمقراطية إلى مفترق الطرق، يعبر عن الانحراف والتهاوي الذي يلف سير تطور الديمقراطية، وحتى أننا لا يمكننا تعريف الديمقراطية بشكل سليم وجوهري بسبب الانحراف الذي يعتريها في الحضارة الغربية، حيث اكتسبت تعريفاً وشكلاً ونموذجاً يخدم مصالح المهيمنين، أما كل ما يكون معارضاً ومناوئاً لهم فيسمونه بالمناوئين للديمقراطية.

الديمقراطية، نسبة إلى الفئات الرأسمالية، تعني القيام باستعمار دول، بغية توفير الإمكانيات، وتصدير الفائض الإنتاجي ورأس المال الاستثماري. كما أن الديمقراطية البرجوازية تعتمد على مبدأ "كي تصبح غنيا، شغّل عقلك، واحصل على حصتك. دعهم يفعلون، دعهم يمرون". إن اعتمادهم الكلي على هذين المبدأين جعل ديمقراطيتهم الداخلية في وضع هزيل.

الاحتكار الداخلي للرأسمالية, هو السبب الرئيس الكامن وراء ردة فعل المجتمع، وهو السبب نفسه الذي جعلهم يعيدون النظر في مسألة الديمقراطية، إلا إنه، ورغم ذلك لم يتجاوز مفهومهم

إن زوال الديمقراطية المنحرفة التي بدأت من اليونان، يعني بداية ظهور الوجه الحقيقي للديمقراطية الحقة، والتي نسميها بالديمقراطية المشاعية " الكمون"، وهذا ما يعني إننا دخلنا في مرحلة النضال ضد الديمقراطية المنحرفة

الديمقراطي الزيفَ والخداع. إذ إنهم أجروا إصلاحات لا تمس بسيادة مصالحهم، تحت اسم الديمقراطية الليبرالية، وهو الأسلوب الذي لجئوا إليه بعد أن رؤوا أنه ليس من السهل القضاء على مطالب الشعب بأساليب العنف. كما أنهم عمدوا إلى تسخير كلمة الحريات والديمقراطية باستخدامهم بعضاً من الليونة، لتخفيف حدة ردة فعل الشعب المتصاعدة.

ولترافق هذه الفترة مع فترة حركات التحرر الوطنية، أفائدتهم في التمكن من عرقلة توسعهم وتعاظم شأنهم. وقد حققوا النجاح في بعض النواحي، وتحولت الكثير من حركات التحرر الوطنية في فترة الاشتراكية المشيدة إلى حركات مذهبية لا أكثر.

الديمقراطية الليبرالية

الديمقراطية الليبرالية لا تحمل في مضمونها أية معانٍ في يومنا الحاضر سوى ديمقراطية البرجوازية، في حين مصطلح الديمقراطية غني في مضمونه، والديمقراطية بإحدى معانيها تعبر عن وصول احتكار الرأسمالية الى نهايته. عملت الرأسمالية العالمية دائما على ترسيخ هيمنتها على كافة نواحي الحياة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وسعت الى توجيه العالم وفقاً لوجة نظر أحادية. لكنها، ورغم كل ذلك، لم تتأخر في إدراك أنها لن تدوم طويلاً على هذا المنوال. الرأسمالية العالمية لا تعترف بكل من يكون خارج نطاق هيمنتها المباشرة، وما عاشته ألمانيا خير مثال.

تيقنت الرأسمالية باقترابها من نهايتها بعد أن أغرقت الفاشيةُ الألمانية الإنسانيةَ في مستنقع من الدماء، مما كان السبب في زيادة نقمة الشعب وزيادة ردة فعله، الأمر الذي جعلهم يبحثون عن إمكانية العيش وفقاً للمقاييس الإنسانية المعاصرة والمناهضة للفاشية. وهذا ما أجبر الرأسمالية العالمية على استخدام

مصطلحات كانت منسية على الرفوف، مثل الديمقراطية، مما أدى إلى أن تدّعي الدولة بأنها تمثل الديمقراطية الليبرالية في مواقفها، وأتاحت بعضاً من الإمكانيات والضمانات المعيشية لعامة الشعب، كالصحة والتدريب، وخطت بذلك بعضاً من الخطوات في هذا السياق. تقربت الرأسمالية العالمية بهذا الشكل للتخفيف من حدة ردة فعل الرأي العام، ولتتمكن من وضع العراقيل أمام الأنظمة البديلة، والتي تم وصفها فيما بعد بالاشتراكية المشيدة. حققت الرأسمالية النجاح في بعض الخطوات، في حين أن أنظمة الاشتراكية المشيدة تحولت إلى طرائق مذهبية بلا تأثير داخل الأنظمة الرأسمالية. وبذلك، تم الابتعاد عن جوهر المبادئ الاشتراكية في هذه المرحلة. بات البحث عن الديمقراطية أهم ظاهرة تسعى إليها الشعوب، سواء في البلدان الرأسمالية، أو في بلدان الاشتراكية المشيدة. ومع انهيار القطب الاشتراكي، وهيمنة القطب الأحادي للرأسمالية على العالم، ورغم تظاهرها بالليونة تحت اسم الليبرالية، لم تتمكن من الوصول إلى النتائج المرجوة.

نسمي الوضع الذي تعيشه الرأسمالية في راهننا، إما بعولمة الرأسمال أو عولمة الإمبريالية، حيث تهدف الرأسمالية العالمية المتكونة في القرن التاسع عشر والعشرين إلى تشكيل سوق عالمية موحدة. الرأسمالية ى في يومنا الحاضر إلى وضع كافة أطراف العالم في خدمتها بنفس الشعار المستخدم في القرن التاسع عشر "دعهم يعملون، دعهم يمرون". تسعى الرأسمالية العالمية إلى الهيمنة على جميع مصادر الطاقة والإنتاج على الصعيد العالمي، والحرية التي تدعيها وتراها مشروعة لنفسها، لا تراها مشروعة للآخرين.

العالمية ترى الأسواق الوطنية عائقا أمام مصالحها. وهي ترغب في عدم ترك أية بقعة من العالم خارج هيمنتها، وتطالب بالحرية في تعاملاتها على الصعيد العالمي، حيث تسعى في يومنا الحاضر إلى وضع كافة أطراف العالم في خدمتها بنفس الشعار المستخدم في القرن التاسع عشر "دعهم يعملون، دعهم يمرون". تسعى الرأسمالية العالمية إلى الهيمنة على جميع مصادر الطاقة والإنتاج على الصعيد العالمي، والحرية التي تدعيها وتراها مشروعة لنفسها، لا تراها مشروعة للآخرين.

انهيار القطب الاشتراكي، وبقاء الديمقراطية الليبرالية عديمة الفائدة في راهننا بات سبباً من الأسباب التي تدفع الشعوب للإصرار أكثر على الديمقراطية الحقة. ورغم مرور الزمن، إلا أن الديمقراطية الحقة لم تفقد شيئاً من مضمونها. فالديمقراطية هي التي حققت النصر مع نهاية القرن العشرين، والقرن الحادي والعشرين سيكون قرن الديمقراطية.

مع الوصول الى نهاية القرن العشرين فإن الذي حقق النصر هو الديمقراطية، وليس الديمقراطية البرجوازية أو الليبرالية. إن زوال الديمقراطية المنحرفة التي بدأت من اليونان، يعني بداية ظهور الوجه الحقيقي للديمقراطية الحقة، والتي نسميها بالديمقراطية المشاعية "الكمون"، وهذا ما يعني أننا دخلنا في مرحلة النضال ضد الديمقراطية المنحرفة.

الديمقراطية المشاعية "الكمون"

الديمقراطية المشاعية "الكمون" تعني الحياة مع جوهر الديمقراطية. تعود أسباب ما شهدته الإنسانية من آفات ومظالم وإنكار، إلى التحول نحو الحضارة الطبقية، وما تبعه من ظهور للأنظمة الاستعمارية. لم تبقَ الإنسانية مكتوفة الأيدي في وجه الآفات التي اعترضتها، وما أبدته من مواقف ومقاومة يعبر في مضمونه عن ارتباط الإنسانية بالقيم المشاعية، مما يعني أن القيم الديمقراطية المشاعية لم تفنَ مع التحول إلى الحضارة الطبقية، إنما استمرت في مكمن النضالات المناهضة ضد الطبقية، وهذا هو السبب الأساسي الكامن وراء جميع نضالات الإنسانية. وفي راهننا، يتم التعبير عن مضمون وجوهر الديمقراطية المشاعية "الكمون" حسب الظروف الحالية، حيث تستمد مقولة "نضال الديمقراطية العالمية ضد الرأسمالية العالمية" من هذه الحقيقة.

تعود صياغة الديمقراطية العالمية في مكوناتها، وحسب الشروط والظروف العالمية المتغيرة في يومنا الحاضر، إلى القيم المشاعية الديمقراطية، وتسمى بالديمقراطية المشاعية

"الكمون". للديمقراطية المشاعية عبر مسارها التاريخي جوانب متشابهة وأخرى متضادة. النقطة المشتركة هي الجانب المشاعي فيها، والنقطة المختلفة هي التغير في الشروط والظروف والاختيار الواعي من قبل المجتمع.

الديمقراطية المشاعية تعني إعادة تنظيم المجتمع اعتماداً على الأسس العلمية للقيم المشاعية. الحياة الجماعية هي الركن الأس، وتعني إنشاء العلاقات بصورة مشاعية وعلمية سليمة، سواء في الجماعة مع نفسها، أو مع الجماعات الأخرى، وأخذ مبدأ التلاؤم والوئام أساساً. وهذا يعني الوصول إلى الهدف المنشود بمسيرة نضال واعٍ تماماً. انطلاقا من هنا فالمشاعية تعبر عن الجانب الحياتي، أما الديمقراطية فتعبر عن كيفية العلاقات بين الفرد والمجتمع.

لم يكن للهيمنة والاستعمار وجود في الحياة المجتمعية التى عاشتها الإنسانية في أولى مراحلها، حيث كانوا منظمين وفقاً لمبدأ الحاجة. في حين تم تنظيم استعمار المجتمع، وبالتالي، إنشاء وتنظيم الدولة والحرب، مع مرور الزمن بالتوجه نحو الهرمية ومرحلة الحضارة الطبقية والدولتية، مما تسبب في إلحاق أضرار جسيمة بالإنسانية، وإيصال الطبيعة المتلائمة والمتناغمة مع الإنسان إلى أسوء حالاتها. حاجة الإنسانية لتنظيم وجودها، يعبر عن تنظيمها لنفسها عبر القيم الديمقراطية المشاعية.

الديمقراطية المشاعية هي المبدأ الحقيقي الذي تعبر الإنسانية من خلاله عن كينونتها. وماهية الإنسانية ممكنة فقط عن طريق الديمقراطية المشاعية، حيث أن الابتعاد عن الديمقراطية المشاعية ابتعاد عن المجتمعية بعين الوقت. فالديمقراطية لم تظهر في اليونان حسب ما يعتقد، وما من شيء بإمكانه الديمومة من دون جذور. لذلك، وبمقدار الوصول إلى جذور الديمقراطية، سنتمكن من تعريف الظاهرة بوجهها الحقيقي والصحيح.

جميع المعطيات العلمية، وجميع العلماء يؤكدون أن أولى تحولات الإنسانية إلى الحياة المجتمعية ابتدأت من أراضي الشرق الأوسط الخصبة، وخاصة الهلال الخصيب. فجذور الديمقراطية المشاعية هي المجتمع الطبيعي. كثير من العلماء ومن الذين يؤمنون بمحور نظريات العالم الغربي يسمون المجتمع الطبيعي بالمجتمع البدائي (هذه هي النقطة التي ينخدعون فيها) في حين أن المجتمع الطبيعي هو الحجر الركن لكل من مصطلحات العدالة والمساواة والحرية، وجميع النضالات الحاصلة سعت للوصول البدائية. إن تقييمها وفق ذلك يعني ترك الديمقراطية دون جذور، والانزلاق نحو الديمقراطية الليبرالية البرجوازية.

إلى هذه الجذور. من الممكن تسمية ما شهدته الإنسانية من شكل ظاهرة المجتمعية واستخدام الآلات بـ"الشكل البدائي"، لكن، لا يمكننا تسمية قيمها بالبدائية. إن تقييمها وفق ذلك يعني ترك الديمقراطية دون جذور، والانزلاق نحو الديمقراطية الليبرالية البرجوازية.

إننا لا ندَّعي وجود ديمقراطية واعية في المجتمع الطبيعي، إنما شكل الحياة ضمن المجتمع كان ديمقراطياً. حيث أن المجتمع لم يكن يفسح المجال لظهور الاختلافات ضمن الحياة اليومية وفقاً للامتيازات والمكانة الاجتماعية. بل كان منظماً ومتمحوراً حول المرأة. وهوية كل كلان هي طوطمه، وكانت تحل المسائل الحياتية وفقاً للقيم الأخلاقية للمجتمع (العدالة والمساواة والحرية). أما قوانين الكلان، فكانت مبرمة على أساس "الفرد من أجل الجميع، والكل من أجل الفرد"، فإما أن يخدم الفرد المجتمع برمته، أو لن يكون فرداً منهم، وحينها يتم تدريبه من جديد، وتسخيره في خدمة المجتمع، ولم يكن يسمح لأية تقريبات خارج هذا المضمار.

حافظت الديمقراطية المشاعية على كينونتها مع الزمن حتى بعد ظهور الحضارة الطبقية ونظام سلطة الدولة. لذلك، علينا ألا نقيِّم تنظيم الدولة لدى السومريين بمثابة حاجة اضطرارية. فمنح دور التطور الاضطراري للدولة يشبه منح الأسد دور الثوري. يقول قائد الشعب الكردي في ذلك: "لا بد من تشهير وتجريد الدولة بجميع أشكالها منذ بداية ظهورها، والتخلص منها."

واضح أن القيم الديمقراطية المشاعية لم تفنَ تماما مع ظهور بوادر المجتمع

الطبقي، وهي مستمرة في كينونتها إلى يومنا، تماما مثل استمرار المجتمع الطبقي والدولتي. يقيّم قائد الشعب الكردي هذه الخاصية في مرافعته "الدفاع عن شعب" ويقول: "إن مقاومة المجموعات الأثنية في الجبال والغابات والصحراء ضد كافة أشكال الهجمات، وإبداء الصبر والتحمل للأمراض والجوع، يعتبر بمثابة قيم ديمقراطية بالنسبة إلى الإنسانية. فإذا لم نقم بكتابة تاريخ مقاومة المجموعات الأثنية وتحملها في الجبال والغابات باسم الديمقراطية، فبأي اسم نسميه؟ أم إننا سوف لن نتطرق إليه ونعتبره منفياً؟ وهل سيجد التاريخ معناه بهذه الشاكلة؟ بمقدار تفهمنا لمقاومة العشائر كأسطورة، سنتمكن أكثر من فهم الأخلاق الديمقراطية للعشائر المهاجرة."

القيم الديمقراطية كانت في صراع دائم ضد المجتمع الطبقي المتأسس منذ السومريين، والمستمر في ديمومته بشكل منظم إلى يومنا الراهن، وذلك دون أن تصل أو تستحوذ على زمام السلطة. ويعود سبب السقوط الدائم للقيم الديمقراطية في فخ الدولة إلى عدم إيجادها البديل الواقعي عن الدولة. لقد سعى الأنبياء بظهورهم إلى إحياء القيم المشاعية الديمقراطية ضد ذهنية الدولة المتسلطة والمهيمنة والمدمرة للحياة الإنسانية, وكل الحركات التي نادت باسم المجتمع والإنسانية هي حركات تحمل في مضمونها القيم الديمقراطية، كحركات ماني، عيسى، محمد، إبراهيم، وموسى" والحركات العمالية كـ"الماركسية واللينينية."

لا يمكننا الوصول إلى حل سليم وواقعي، بالتالي، لن نتخلص من وضعية خدمة الدولة، دون تقييم سليم للانحرافات والبدائل التي قدمتها الدولة للمجتمع. كلتا الظاهرتين "الديمقراطية والدولة" ظاهرتان متناقضتان. فإحداهما أظهرت المجتمعية، والثانية أنهتها. فبراديغما الدولة ألبست الديمقراطية آلاف الأقنعة، إذ أن الدولة، وكي تتمكن من الاستمرار، سحقت كافة نضالات الشعوب المطالبة بالعدالة والمساواة والحرية، وعملت دائماً على تغيير شكلها، عبر منح الشعب بعضاً من الحقوق. لذلك، فجميع التعاريف المطروحة بشأن الديمقراطية من هذه الناحية هي تعاريف ناقصة وغير سليمة. إذ إن الديمقراطية منفية في كل مكان تتواجد فيه هيمنة وحاكمية الدولة. لذلك فإن صيغة "قليل من الدولة، كثير من الديمقراطية" تحمل في طياتها أهمية بالغة في انبثاق القيم الديمقراطية للشعب.

نشوء الديمقراطية المشاعية اعتماداً على القيم الديمقراطية المشاعية يعبر عن مجتمع بلا دولة. إلا أن تكوين نظام مجتمعي من هذا النموذج لا يكون من تلقاء نفسه، إذ لا بد من اختيار نضال واعٍ وعلمي في سبيل ذلك. الديمقراطية المشاعية تعني تنظيم المجتمع نفسه بنفسه من دون الدولة، وتنظيمه من القاعدة وفقاً لقواه الذاتية. وهي تعني تحقيق ذلك بتنظيم المجتمع لنفسه وفق مبادئ الديمقراطية والحرية الجنسوية وعلى شكل كومونات، وألا تحمل العلاقات بين الكومونات طابع المركزية، بل طابعاً كونفدرالياً خالصاً.

الديمقراطية المشاعية ليست من الأهداف المستحيلة، بل العكس هو الصحيح. إذ أنها الطريق الوحيد الذي سنتمكن من خلاله من الوقوف أمام عولمة الرأسمالية وأيديولوجيتها الديمقراطية الليبرالية. انطلاقاً من هذه الحقائق، فالديمقراطية المشاعية "الكمون" هي الأمل الجديد، وهي السبيل الوحيد للإنسانية جمعاء نحو حياة مشرفة وعادلة ومتساوية.

الفصل الأول
من كتاب
آفاق كونفدرالية

ماهية الكونفدرالية الديمقراطية

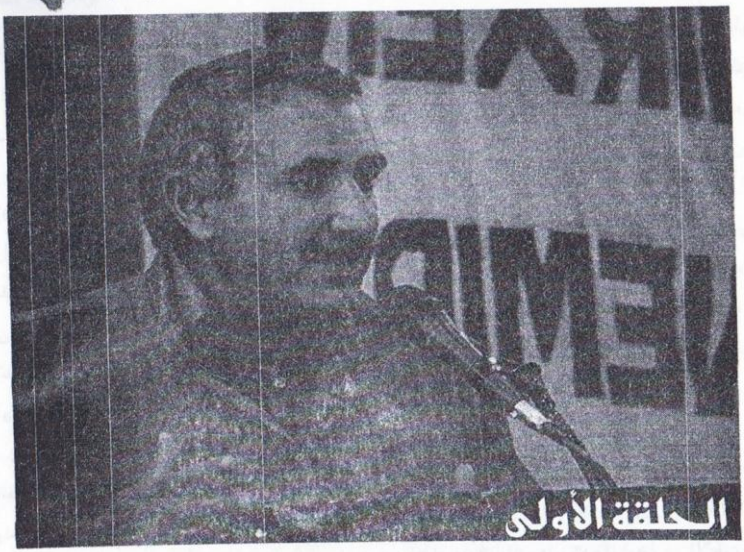

ـ سنعمل في حوارنا هذا على إلقاء الضوء على نظام الكونفدرالية التي تتبنونها و تهدفون إليها. بدءاً، نعمل على معرفة الشكل البدائي للعلاقات بين الإنسان، وخاصة ما تسمونه أنتم بـ"العلاقات الكونفدرالية" السائدة في بدايات التاريخ الإنساني. فمن أية ظروف ارتأى الإنسان البدائي اللجوء إلى مثل هذه العلاقات؟

الإنسان كائن اجتماعي، ويعيش ككل متكامل مع الآخرين. يعتبر تحول البشرية من مرحلة الصيد والحياة الهمجية إلى مرحلة تربية الحيوان وزراعة الأرض ثورة، هي كبرى الثورات في التاريخ. فمع الثورة النيولوتية (ثورة القرية) بدأ التنظيم في العائلة، وانبثقت القبائل والعشائر، بالإضافة إلى تصاعد التعاون بين البشر أفراداً وجماعات، خاصة وإن التعاون كان بعيداً كل البعد عن الاستغلال والاستبداد. أي أن المساواة، وما نستطيع تسميته بالديمقراطية الطبيعية، كانت سائدة تلك المرحلة؛ ناهيك عن انعدام الطبقات والشرائح الاجتماعية. كانت الفروقات معدومة تماماً بين المرأة والرجل. كانت القبائل المتفرقة تتوحد لإنشاء ما يسمى"العشيرة"، وكانت بعض هذه العشائر تتوحد، مشكّلة ما يسمى "كونفدرسيون العشائر". ولا تزال هذه الاشكال موجودة حتى يومنا الراهن في كردستان، حيث يتولى رئاستها شخص يلقب بـ(مير)، مشكّلة إمارات محلية ذات استقلالية.

ـ يسميها الكرد بـ"ميرناشين" أي، الإمارة...

نعم... كالعشائر البوتانية والبرازية والأرتوشية، مع العلم بأن أياً منها ليس عشيرة واحدة، فهي مؤلفة من عدد كبير من العشائر المتحدة منذ مئات السنين. وهذا يوضح أن العلاقات الكونفدرالية موجودة منذ بداية التاريخ البشري،

والموطن الذي ظهرت فيه هو الشرق الأوسط.

ـ ولمَ الشرق الأوسط بالذات؟

إن منطقة الشرق الأوسط مهد اكتشاف الزراعة وانطلاقة الثورة النيولوتية. فأول القرى بدأت تتشكل في هذه المنطقة. ومع نمو هذه القرى تحولت إلى مدن صغيرة، وكانت هذه المدن مشتركة في علاقات كونفدرالية فيما بينها.

ـ و هل بقيت هذه العلاقات التبادلية (الكونفدرالية) على حالها الطبيعي البدائي مع ظهور المدن؟

تطورت أكثر، خاصة مع ظهور الرهبان الروحانيين والقادة العسكريين والاجتماعيين. فقد أوجد هؤلاء القوانين والدساتير لهذه العلاقات الكونفدرالية بين المدن المختلفة؛ وكنتيجة لهذه العلاقات المقوننة بين المدن، فقد انبثقت الدولة (دولة المدن)، وباتت تمثل ظل الإله السماوي على الأرض، واستطاع الرهبان بكل السبل فرض هذا الوهم على المجتمع وإقناعهم بقبوله.

ـ أوليست الدولة بدعة الرجال؟

قبل لجوء الرجل لتأسيس نظام الدولة بزمن طويل، تمكن من القضاء على حاكمية المرأة في المجتمع وتوجيه ضربات مؤلمة لمرحلة الأمومة النيولوتية. استفاد الرجل من قوته الجسدية وحيله، واستغل نقاء المرأة وصفاءها في مآربه. وبهذا الشكل قضي على المساواة بين الجنسين. أي أن كل شيء بدأ مع استعباد المرأة. ومع بزوغ الدولة ونشوء الطبقات الحاكمة، ازدادت الهوة بين البشر. فهناك أقلية مسيطرة على كل شيء، ومقابلها أكثرية مضطهَدة. "سيكون التعريف الأصح للدولة، أنها ليست بأداة تقدم اضطرارية (لا بد منها)، ولا سوء اضطراري، بل هي منذ بداياتها أداة بلاء، لا ضرورة لها، وليست اضطرارية إطلاقاً. هي وحش لا يشبع من الدماء والاستعمار والنهب. إنها كيان تتغذى كل خلية فيه على الدم. إنها ورم اجتماعي خبيث يجب استئصاله منذ اليوم الأول لظهوره، وعزله وفضحه.

ـ كيف كانت علاقات هذه الدول فيما بينها؟

لم تكن هنالك الكثير من الدول، كون الدولة المتشكلة حديثاً كانت تتوسع مثل النار في الهشيم، وتفرض هيمنتها على كل الجغرافيا المحيطة بها، مشكّلة بذلك الإمبراطوريات الكبيرة. وهذه الإمبراطوريات كانت قليلة جداً على وجه المعمورة.

ـ ولكن العلاقات السابقة فيما بين القبائل والعشائر والمجتمعات اللامتدولة قد آثرت البقاء على نظامها الطبيعي السابق.

بكل تأكيد. وخير مثال على ذلك المجتمع الكردي آنذاك. فقد كان متحداً بشكلٍ كونفدرالي فيما بينه. وفي الوقت نفسه كانت المجتمعات والأقوام الأخرى تتوحد ضمن نظام الكونفدرسيون لمقاومة الإمبراطوريات المهيمنة. فقيام الكيان الميدي الكونفدرالي لمحاربة الإمبراطورية الآشورية خير مثالٍ على ذلك. وكذلك محاربة الحثيين لإمبراطورية الفراعنة المصريين.

ـ كان يجب أن أسأل سؤالي هذا في البداية، لكنني تركته لسياق الحوار. ما هي ماهية النظام الكونفدرالي هذا؟

بجملة قصيرة أقول: إنه عبارة عن علاقات تبادلية متساوية، فيها مصلحة وخير الأطراف التي تشكلها.

ـ أوليس اتحاداً؟

إنه عبارة عن اتحاد على أساس المساواة والمصالح المشتركة. وليس فيه شيء من تحكم طرف على الأطراف الأخرى، كون جميع الأطراف متساوية. وللكل حرية الانسحاب من هذا الاتحاد وقت يشاء. هذا يوضح الجوهر الديمقراطي الموجود في نواة هذه العلاقات.

ـ أي أنهم مترابطون لأجل مصالحهم؟

ليس ارتباطاً؛ إنما هي علاقة تبادلية، أو بالأحرى، ارتباط متبادل لأجل المصالح المشتركة على أسس المساواة. أي أنه ليس ارتباطاً أحادي الجانب، بل تبادل من الأطراف المشتركة. هذا هو جوهر النظام الكونفدرالي.

ـ حسب رأيك، هل هذه العلاقات لا تتناسب طرداً مع نظام الدولة المركزية...

العلاقات الكونفدرالية بين البشرية موجودة، وقد حافظت على كينونتها دائماً، إلا أنه، ومع ظهور الدولة في الحضارة السومرية، وما تمخض عنها من طبقات وشرائح ومعاملات ومفاهيم

فلسفية دولتية، واتساع رقعة الدول؛ فقد تراجعت العلاقات الكونفدرالية اضطرارياً. مع العلم بأن الدولة بشكلها السومري حافظت على فلسفتها وروحها حتى يومنا هذا. فالدولة العبودية والإقطاعية والرأسمالية، وحتى الاشتراكية (المشيدة) والوطنية والدينية، وإنْ كانت مختلفة شكلاً؛ إلا أنها جميعاً نسخة طبق الأصل عن الدولة السومرية الأولى!

ـ وكيف ذلك؟

الدولة حافظت على مكوناتها الأساسية، حيث بقيت الطبقات والتفاوت فيما بينها. فطبقة عليا لها كل شيء، وأخرى مضطهَدة لا تملك أي شيء. إن اللامساواة والجور قد رافق الدولة في مسيرتها. وهذا يعني إدامة قضية الحرية بين المجتمع الإنساني. فالمجتمع لم يرضَ عن الدولة بتاتاً، والتاريخ مليء بالأمثلة عن الثورات والانتفاضات التي قامت بها الشعوب ضد السلطة والدولة.

ـ كما تعرفون، هنالك العديد من أشكال الدولة: فهنالك الدولة المركزية والدولة الفدرالية والدولة الكونفدرالية... ما الفرق بينها؟

الدولة المركزية تدار من قبل مركز واحد، وتصون فلسفة اللغة والعرق والعلم والأرض الواحدة، وتجهد لصهر كل الشرائح والتجمعات، وحتى الأقوام الأخرى، ضمن بوتقتها، كإسبانيا مثلاً. وعلى الرغم من وجود بعض الخصوصيات التي سنحت للباسك وكاتولونيا وكورسيكا، إلا أنها جميعاً مربتطة بالحكم المركزي في مدريد، ويطبق عليها الدستور الإسباني المركزي. القرارات في الدولة المركزية تتخذ بشكل مركزي. مع العلم بأن إسبانيا بدأت بخطو خطوات للاعتراف بخصوصيات أكثر للأقليات الأخرى.

أما الدولة الفيدرالية، فهي مختلفة نوعاً ما عن الدولة المركزية. فهي عبارة عن اتحاد وحدوي بين الأيالات أو الأثنيات القومية أو الدينية المختلفة. ففي النظام الفيدرالي هنالك دستوران سائرا المفعول: الأول هو الدستور والقوانين العامة للبلاد، والثاني هو دستور الرقعة الفيدرالية للأيالة أو الأثنية المعنية. كذلك هناك لغتان رسميتان، الأولى هي اللغة العامة، أو لغة الأكثرية، وهي لغة البلاد؛ واللغة الثانية هي لغة الأثنية أو القومية الأخرى. وكذلك، فإن الانفصال عن الدولة الفيدرالية، إما أن يكون محرماً تماماً، أو صعباً للغاية. وكمثال على الدول الفيدرالية، نستطيع ذكر الدولة الألمانية الفيدرالية. فهي تعتمد على فيدرالية الأيالات "الولايات". وعلى الرغم من أن لهذه الإيالات قوانينها الداخلية الخاصة، إلا انه لا يحق لها الأنفصال. هذا يشير إلى الحقيقة المركزية للدولة الفيدرالية. فالفدرالية أيضاً تمثل الارتباط بالمركز والمركزية. فالحكومة أو الأيالة الفيدرالية مرتبطة بالحكومة والدستور المركزي.

كوما كومليـن: مصطلح كردي جديد - قديم، صاغه القائد أبو. هذا المصطلح نابع من حقيقة الشعب الكردي. فالشعب الكردي عريق، وأرضه كانت مهد الحضارة والثورة النيولوتية، وهذه الحقيقة مثبتة علمياً

الشكل الثالث للدول هو الدولة الكونفدرالية. وهي مبنية على أسس المساواة والمصالح المشتركة. فالدول الكونفدرالية غير متحدة تحت مظلة دستور مشترك، إنما تتحد باتفاقية أو معاهدة محددة. أي أنها عبارة عن قيام بعض القوميات أو المجتمعات بإقامة اتحاد مبني على مصالحها المشتركة، وبشكلٍ طوعي، وقابل لانسحاب أي طرف منها. ونفس الأمر يتعلق بقيام عدد من الدول بإقامة وحدة

نستطيع ذكر الدولة الألمانية الفيدرالية. فهي تعتمد على فيدرالية الأيالات "الولايات". وعلى الرغم من أن لهذه الإيالات قوانينها الداخلية الخاصة، إلا انه لا يحق لها الأنفصال. هذا يشير إلى الحقيقة المركزية للدولة الفيدرالية. فالفدرالية أيضاً تمثل الارتباط بالمركز والمركزية. فالحكومة أو الأيالة الفيدرالية مرتبطة بالحكومة والدستور المركزي.

تماماً، أو صعباً للغاية. وكمثال على الدول الفيدرالية، نستطيع ذكر الدولة الألمانية الفيدرالية. فهي تعتمد على فيدرالية الأيالات "الولايات". وعلى الرغم من أن لهذه الإيالات قوانينها الداخلية الخاصة، إلا انه لا يحق لها الأنفصال. هذا يشير إلى الحقيقة المركزية للدولة الفيدرالية. فالفدرالية أيضاً تمثل الارتباط بالمركز والمركزية. فالحكومة أو الأيالة الفيدرالية مرتبطة بالحكومة والدستور المركزي.

الشكل الثالث للدول هو الدولة الكونفدرالية. وهي مبنية على أسس المساواة والمصالح المشتركة. فالدول الكونفدرالية غير متحدة تحت مظلة دستور مشترك، إنما تتحد باتفاقية أو معاهدة محددة. أي أنها عبارة عن قيام بعض القوميات أو المجتمعات بإقامة اتحاد مبني على مصالحها المشتركة، وبشكلٍ طوعي، وقابل لانسحاب أي طرف منها. ونفس الأمر يتعلق بقيام عدد من الدول بإقامة وحدة

كونفدرالية فيما بينها. لكن النظام الكونفدرالي لا يكون في الدرجة الأولى، إنما يطغى شكل كل دولة في الدرجة الأولى. ونستطيع ذكر الاتحاد الأوربي كمثال على كونفدرالية الدول.

ــ وهل أنتم تدافعون عن فكرة الدولة الكونفدرالية؟

نعتبر نظامنا الكونفدرالي مغايراً لكل الأنظمة الأخرى، أي أنه ليس ضمن التصنيفات التي أوردناها آنفاً.

ــ أي أنه الشكل الرابع للدولة؟

كلا. من الخطأ القول بأنه الشكل الرابع للدولة. بل هو نظام مغاير للأشكال الأخرى، كما قلت للتو.

ــ وكيف ذلك؟

الأنظمة الثلاثة التقليدية هي أنظمة دولتية، ومنشؤها الأساسي هو الدولة. فالدولة تبقى دولة، سواء كانت مركزية، أو فيدرالية، أو كونفدرالية. أما نظامنا (كوما كوملين كوردستان)، فهو ليس بدولة، وليس كونفدرالية دول، بل هو كونفدرالية المجتمع. أي، كونفدرالية أشبه بالكونفدرالية الطبيعية التي كانت سائدة قبل بزوغ الدولة.

ــ ماذا تعني بكونفدرالية المجتمع؟

قبل كل شيء، ستقوم الشرائح الاجتماعية المختلفة بتنظيم نفسها، كالشبيبة والمرأة والقرويين والعمال والمثقفين. سيكون لكل شريحة منها تجمعاتها الخاصة بها. ومع اتحاد هذه التجمعات، سينشأ اتحاد التجمعات، أي، اتحاد الـ(كومون) حسب اللغة الكردية. لهذا، فإننا نسمي نظامنا بـ"كوما كوملين كودرستان". هذا نظام جديد، ولا يوجد فيه شيء من ذهنية الدولة أو التدول، إنما يدير وينظم المجتمع نفسه ذاتياً، ودون دولة.

ــ لماذا الاعتراض على الدولة؟

الأمر ليس كما تظنه. نحن نعتبر الدولة عائقاً أساسياً أمام حرية المجتمع والمساواة والتقدم الحقيقي للإنسانية والديمقراطية. لذا، يتوجب أن يدير المجتمع أموره ذاتياً، ودون الاعتماد على نظام الدولة. فطالما وجدت الدولة، فلن يكون هناك حرية! و"كلما نقصت الدولة، ازدادت الديمقراطية، وكلما ازدادت الديمقراطية، تقلصت الدولة". وإن أردنا الديمقراطية الكاملة، يجب إزالة الدولة.

ابتلت البشرية ببلاء الدولة على يد الرهبان السومريين. ورغم النضالات والتضحيات الجسام التي قدمتها البشرية لأجل الحرية، إلا أنها جميعها ارتطمت بجدران الدولة، وراحت دون نتيجة... حتى ولو انتصرت، إلا أنها انصبت في خدمة الدولة التي كانت تغير شكلها وأقنعتها فقط. لذا، سيكون من الأفضل استئصال فلسفة الدولة من حياة الإنسان والإنسانية. ولن يكون مبالغاً فيه إنْ أرجعنا السبب الرئيسي وراء الأزمة العالمية التي تعيشها الكرة الأرضية إلى ذهنية الدولة. لذا، فإننا، كحركة، نفضل الفلسفة والتنظيم المنزّه عن الدولة ومؤسساتها، ونجهد للوصول إلى نظام الكونفدرالية الديمقراطية...

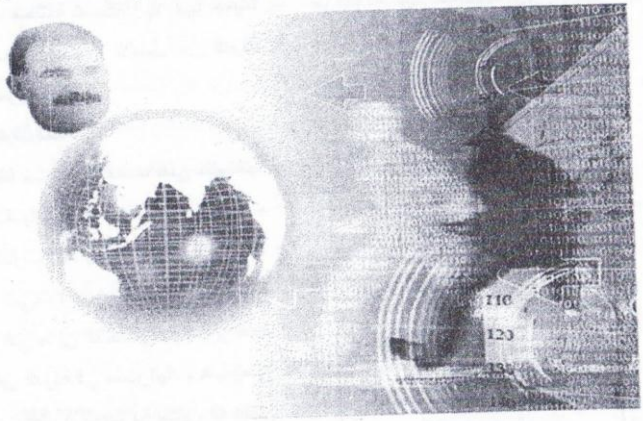

ــ وما الذي يدفعكم لتبني هذا النظام؟

حركتنا، الحركة الآبوجية، هي حركة بحث دائم عن الأفضل والأجمل والأكثر نفعاً للإنسانية. وهذا البحث مرتبط بالقائد أوجلان منذ صغره وحتى يومنا هذا، كونه لا يكتفي بالمألوف والروتيني في الحياة. وبحثه المتواصل هذا يمر عبر الكثير من المراحل، وكان همه الأساسي،

والمعضلة الرئيسة التي تشغله هي "كيف يكون الإنسان حراً"؟. اتسع هذا البحث عن الحرية من مستوى شخص، حتى بات يشمل الوطن (كردستان) ومنطقة الشرق الأوسط. فحرية شخص بمفرده لا تفي بالغرض، إن كان الوطن محتلاً. كان من الممكن أن يتمتع القائد في بداية سنوات ١٩٧٠ بحياته الشخصية ودراسته والوظائف التي كان من الممكن حصوله عليها، لكنه تخلى عن ذلك، وفضّل حرية الوطن، التي تعني حرية الفرد أيضاً.

الكونفدرالية المعروفة هي كونفدرالية الدول، أما الكونفدرالية الديمقراطية، فهي كونفدرالية المجتمع العصري المستند على الديمقراطية الجماهيرية والمساواة والحرية

بدأ بتنظيم الطلبة الجامعيين في المدن التركية، وتوعيتهم، ولفت انتباههم لحقيقة "كردستان مستعمرة"، وحثهم على النضال لأجل تحريرها. ألّف مجموعة صغيرة سنة ١٩٧٣، تحولت الى حزب سنة ١٩٧٨، واتسع الحزب، فأثر نضاله التحرري على الشعب الكردي كافة، ليس في شمال كردستان فحسب، إنما في الأجزاء الأربعة بأكملها. ومع ذلك، لم يتوقف بحثه عن الأفضل، بل داوم القائد على تحليل العلم والوقائع بمنظوره الخاص، دون التخبط في الدوغمائية والتقليد الأعمى لأي فلسفة أو فكرة أو نظرية.

ـ وحتى الاشتراكية؟

نعم، وحتى الاشتراكية السوفييتية المشيدة. فقد كان القائد يوجه إليها الانتقادات دائماً. حتى إن الكثير من الجهات اليسارية المقلّدة للسوفييت "وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي" كانت تتهجم علينا، وتتهمنا بأننا لسنا اشتراكيين أوفياء. كان الوفاء للاتحاد السوفياتي يكون مؤشراً ومقياساً على مدى اشتراكيتنا. أنا متأكد بأن نفس الجهات تتهمنا اليوم وتعيبنا لأننا لا ننظر إلى الحقائق بمنظار الآخرين، إنما لدينا فلسفتنا وعقيدتنا الخاصة.

السوفياتي يكون مؤشراً ومقياساً على مدى اشتراكيتنا. أنا متأكد بأن نفس الجهات تتهمنا اليوم وتعيبنا لأننا لا ننظر إلى الحقائق بمنظار الآخرين، إنما لدينا فلسفتنا وعقيدتنا الخاصة.

ـ ومتى تبلورت هذه الفلسفة ووصلت إلى شكلها المنظوماتي؟

كما قلت، إننا حركة البحث عن الأفضل. ومن الناحية الفلسفية، كانت لنا استقلاليتنا الفلسفية والأيديولوجية، ولم نقع تماماً في أخطاء اليساريين الآخرين. ومع بداية التسعينيات، أي، مع انهيار الاتحاد السوفييتي، وحتى قبله، طرح القائد آبو السؤال المصيري "هل الدولة موجبة أم لا"؟ أي، هل الإنسانية بحاجة إلى "الدولة" أم لا؟

ـ والنتيجة؟

النتيجة هي أن وجود الدولة يعيق الحرية الكاملة والمساواة العادلة وإلغاء الجور والظلم. فالدولة تعني وجود أشخاص في السلطة، وهم مقتدرون، وبيدهم كل الصلاحيات، والطبقات الدنيا في الأسفل. بالإضافة إلى أن الأزمة التي تعانيها البشرية حالياً، تعد أكبر أزمة وفوضى في التاريخ. مع تصاعد الثورة التقنية، وانسداد الدولة الوطنية، فقد ازدادت هذه الأزمة حدة وتوتراً. كل هذا بسبب ثقل الدولة الرابض على أنفاس البشرية.

ـ وماذا عن العولمة؟

كما تعرفون، كان هنالك منظرون يبثون الأمل في البشرية على أن الاشتراكية ستكون الحل الوحيد للمشاكل، وأنها ستجعل من الحياة جنة بكل معنى الكلمة. بعد الألوف المؤلفة من التضحيات والمقاومات، قام الاتحاد السوفياتي الاشتراكي. ورغم كل وعوده وبداياته المبشرة بالخير، إلا أنه لم يتخلص من ذهنية الدولة. فبعد سبعين عاماً، انحل الاتحاد تماماً، وانهارت معه آمال الإنسانية في الاشتراكية. وعلى أعقابها، هاجت الرأسمالية، وأعلنت نفسها سيدة

العالم، وبأنها ستحل كل مشاكل الإنسانية بنظام خاص سمي (النظام العالمي الجديد) بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. ورغم مرور كل هذه السنين، إلا إنها لم توفق في تحقيق ما أعلنته، بل وقعت في مأزق محرج جداً ضمن الأزمة والفوضى التي يتخبط فيها المجتمع الإنساني؛ فتيقن زعماء الرأسمالية إلى الخطأ الذي وقعوا به، بأن المشاكل والأزمات التي تعانيها البشرية لا يمكن حلها بالسبل العسكرية والاقتصادية المحضة، كما تدّعي زعيمة النظام العالمي الجديد، أمريكا.

ـ وماذا يجب القيام به؟

قبل كل شيء، البشرية تسعى للحرية الحقيقية، وللديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة، ولسمو الحقوق أكثر من أي وقتٍ آخر. وإن إردتم تحقيق ما تسعى إليه البشرية، يجب بدايةً إزالة العائق الرئيس أمامها، ألا هو الدولة! فالدولة هي منبع كل الشرور.

ـ نعلم أن الأنارشية (الفوضوية) تعادي الدولة والنظام جملة وتفصيلاً، ولا تقترح بديلاً لها... وهاأنتم تدّعون نفس الشيء. ألا يعني إلغاء الدولة ترك المجال أمام تفشي الفوضوية "الأنارشية"؟

الدولة نظام يدير أمور المجتمع والبلاد. وانعدامه في حال عدم إقامة بديل له، سيفسح المجال أمام الفوضى العارمة والأنارشية كما قلتم. لذا، على الذين يدعون إلى إلغاء الدولة أن يجدوا البديل المناسب لها. وهنا، فإن القائد آبو حلل بأن الدولة عائق أمام الحرية، ويجب إزالتها. ولكن في الوقت نفسه، أوجد بديلاً لها، وهو نظام الكونفدرالية الديمقراطية للمجتمعات. أي أن يدير المجتمع أموره ذاتياً، وحينها سيكون من الممكن تجاوز المحن والأزمات الموجودة في العالم...

ـ وما علاقة هذا بذاك؟

العلاقة قوية جداً. فحينها ستتنامى الديمقراطية أكثر فأكثر، بالإضافة إلى نمو الحرية والعدالة والمساواة والتوزيع العادل للخيرات في المجتمع. أي، سيكون بمقدور المجتمع تمثيل نفسه بالشكل الملائم، وعلى كافة الأصعدة، حينما تتنامى ديمقراطية الشعوب.

ـ ماذا تقصدون بديمقراطية الشعوب؟

هي الديمقراطية التي تتّخذ فيها القرارات من الأسفل إلى الأعلى، وليس العكس. حالياً، يتم اتخاذ القرارات في الأعلى، وفرضها على الأسفل. أي، يتم اتخاذها من قبل الحكومة والمجلس في العاصمة الفلانية، وعلى الجميع الامتثال لها. إنها ليست ديمقراطية عادلة. أما نظامنا الديمقراطي، فيقلب هذه المعادلة رأساً على عقب، حيث يتم اتخاذ القرارات في الأسفل، أي، من القاعدة، وتكون وظيفة الأعلى محدودة بتسيير وتطبيق هذه القرارات. و(كوما كوملين كردستان) هو الموديل الجديد الذي تبنيناه، ونجهد لتحقيقه في كردستان.

ـ كثيراً ما تلفظون هذا المصطلح "كوما كوملين" في سياق حديثكم معنا، وكذلك في وسائل الإعلام... ماذا يعني هذا المصطلح؟

(كوما كوملين): مصطلح كردي جديد – قديم، صاغه القائد آبو. هذا المصطلح نابع من حقيقة الشعب الكردي. فالشعب الكردي عريق، وأرضه كانت مهد الحضارة والثورة النيولوتية، وهذه الحقيقة مثبتة علمياً.

ـ وهل كلمة (كوم) آتية من ذاك التاريخ؟

بلى! فـ(كوم) باللغة الكردية تعني التجمع. فأول التجمعات الإنسانية وجدت في هذه الجغرافيا، كما قلت. كان يطلق على التجمعات الإنسانية كلمة "كوم"، وتحولت هذه "الكوم"ات إلى قرى فيما بعد. وما زال هذا المصطلح متداولاً بين الشعب الكردي. تحولت هذه الكلمة في اللغات الآرية، وخاصة اللاتينية، إلى (كومين)، وهي تعبر عن المعنى ذاته في الكردية. ونفس الشيء سائر على "كومينيزم". فـ"كوم" تعني التعايش الاجتماعي للجماعة، وهي ممتدة إلى بدايات التحضر الإنساني في جغرافية ميزوبوتاميا. فالكلمة كردية، وهي تعني حالياً في القاموس السياسي، التعايش الجماعي والمساواة والعدالة. لذا، كلمة (كوم) و(كومينزم)، أي الشيوعية، مشتقة من المصطلح الكردي (كوم).

ـ والحال هذه، لمَ تسمونها بالكونفدرالية الديمقراطية؟

يأتي مقابل مصطلح (كومين كوملين)، والأقرب إليه من الناحية الفلسفية والمنظوماتية في القاموس السياسي، مصطلح: (الكونفدرالية). ونضيف كلمة (الديمقراطية) إلى (الكونفدرالية) كي نميزها عن نظام الكونفدرالية التقليدية المتعارف عليه دولياً.

ـ و ماذا بشأن الدولة الوطنية؟

كذلك الأمر بالنسبة إلى الدول الوطنية. فقد أفلست هذه الدول، وانقضت مدة صلاحيتها. كذلك فإن الإصرار في الدولة الوطنية، يعني الانسداد والتراجع، كونها لا تتلاءم مع العصر الحالي. هذا الانسداد يخلق أزمات جذرية في النظام والمجتمع. وما تعيشه الدول الوطنية في الشرق الأوسط من أمراض، هو خير برهان على هذا الانسداد. فالعولمة التي تتسع كل يوم، تلغي الحدود السياسية بين الدول والمجتمعات والثقافات. وهذا بطبيعة الحال يدفع بالدولة الوطنية المنغلقة، نحو المآزق والتأزم. مع العلم بأن العولمة، أو بالأحرى، النظام العالمي الجديد، يعتبر بحد ذاته مأزقاً. كان حرياً بزعماء النظام العالمي الجديد والرأسمالية إيجاد نظام جديد يساعدهم على الخروج من هذه الأزمة. بالطبع، هذا النظام، يجب أن يتجاوز الدولة ومؤسساتها وذهنيتها تماماً. ولكن الدول الرأسمالية فشلت في ذلك.

ـ هل الولايات المتحدة الامريكية فاشلة كذلك في هذا الأمر؟

تيقنت الولايات المتحدة من فشل أخواتها الأوروبية في إيجاد حل للخروج من المآزق التي تتخبط بها الرأسمالية. وسعياً منها للخروج من الأزمة، تلجأ الولايات المتحدة للتدخل هنا وهناك. لكن، وحسب رأينا، فإنها ستفشل في الخروج من المأزق بهذه التدخلات، لأن الحل الوحيد يمر عبر القيام بتغيرات جذرية على المستوى العالمي والإقليمي، لأن التطورات التقنية والعلمية الهائلة تفرض تغيراً جذرياً على الجميع. وهذا غير ممكن بالترميم والتجميل والتغيرات الهامشية. لذا، فإنه، وبدلاً من نظام الدولة، بإمكان الكونفدرالية الديمقراطية أن تحل جميع المشاكل على وجه المعمورة.

ـ هل تعني بذلك أن نظام الكونفدرالية الديمقراطية ليس شأناً كردستانياً فحسب، بل تطمحون إلى تعميمه على العالم أجمع؟

هذا صحيح. لكن، وقبل كل شيء، يجب حل المسألة الكردستانية، التي تسد الطريق أمام أي حل جذري في الشرق الأوسط. فأي حل دون حل المسألة الكردستانية في الشرق الأوسط يعتبر ناقصاً، بل مشلولاً. وهذا الحل سيكون عبر إعلاء راية نظام الكونفدرالية الديمقراطية الكردستانية بين المجتمع الكردستاني، وإعادة تنظيم المجتمع بكل شرائحه ومكوناته على أساس هذا النظام الجديد. فخلاص الكرد سيكون عبره، وحتى إن خلاص الكرد سيكون دافعاً قوياً لخلاص شعوب الشرق الأوسط كافة.

ـ أي، سيكون الكرد رواداً لخلاص الشرق الأوسط؟

أثبت التاريخ الحقيقة التالية: "إن الشعوب الأكثر تعرضاً للاضطهاد والظلم والجور، والتي تتخبط في أعمق الأزمات، تكون مرشحة لظهور الانطلاقات التاريخية فيها...". وليس خافياً على أحد بأن الكرد من أكثر الشعوب المضطهَدة في الشرق الأوسط، وسيكون من الطبيعي ظهور الانطلاقة التاريخية من بينه. وهذه القفزة هي بزوغ فجر نظام الكونفدرالية الديمقراطية، الذي سيجلب الخلاص للكرد، ويؤهلهم لكي يخلصوا شعوب الشرق الاوسط أجمع. مع العلم بأن قيام نظام الكونفدرالية الديمقراطية يتطلب وعياً ثقافياً ديمقراطياً، أو بالأحرى، حركة ديمقراطية اجتماعية. وكذلك يتطلب أفراداً أحراراً بكل ما تعنيه كلمة "الحرية" من معانٍ. نستطيع القول بأن إقامة نظام الكونفدرالية الديمقراطية يتطلب ثورة جذرية من جميع النواحي.

المجالس النسائية
بحاجة لتعبئة أيديولوجية وسياسية راسخة

يقوم النظام الإمبريالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بهجوم شرس على الإنسانية تحت اسم "مشروع الشرق الأوسطي الكبير". وما المجازر اليومية في العراق، الأزمة اللبنانية، الصراع العربي الاسرائيلي، القضية الكردية، تأزم الوضع الاجتماعي، تصاعد الانحطاط الاخلاقي في العراق بعد التدخل الأمريكي، وتهجير وتشريد الملايين من البشر من المنطقة نتيجة تصاعد ظاهرة البطالة والعنف والفقر؛ سوى تأكيد على أن هذا المشروع لن يحقق ما وعد به من ديمقراطية في المنطقة، بل، وعلى العكس تماما، فهو يعمل على إطالة عمره من خلال تصعيد حدة الصراعات بشكل أكثر، لأن الاستقرار يعني تركه للمنطقة ونهاية عمره فيها.

ومن أكثر الشرائح تأثرا بهذه الأزمات وبظاهرة الحرب هي النساء والأطفال، حيث تؤكد الإحصائيات على أن ظواهر الدعارة، الاعتداء على النساء، المتاجرة بالنساء، تناول المخدرات، الطلاق، والعنف المنزلي الموجه ضد المرأة؛ قد تصاعدت إلى حد فظيع في السنوات الأخيرة، مما يؤكد على أن المناطق التي تسودها الحرب تكون النساء والأطفال أولى ضحاياها، لأنهم أكثر الشرائح افتقارا للحماية، ومجردون من جميع الأسلحة التي تمكّنهم من الدفاع عن أنفسهم، وهذا ما يعني، بنفس الوقت، أن "مشروع الشرق الأوسط الكبير" يشكل خطرا على النساء والأطفال قبل جميع الفئات الأخرى.

من هنا، فإن طرح القائد آبو لبراديغما المجتمع الديمقراطي الأيكولوجي والتحرري الجنسوي، والنظام الكونفدرالي، يعتبر حلا جذريا للقضايا التي تواجهها الإنسانية، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط. إن تعرض القائد أوجلان لأبشع أنواع الهجمات، وتكثيف عملية العزلة، واستهداف حياته من قبل القوى السلطوية عن طريق تسميمه بشكل ممنهج، يعود بالدرجة الأولى إلى ما يطرحه من حلول تهدد مصالح القوى المناهضة للشعوب والنساء، برئاسة كل من أمريكا وأوروبا.

من هذا المنطلق، فالهجوم الموجه لقائدنا في سجن إيمرالي يعتبر بنفس الوقت هجوما على مصالح شعبنا ومصالح كل الشعوب المضطهدة في المنطقة، وهجوما على الحركة التحررية النسوية، لأن القائد آبو يمثل الانبعاث الجديد للشعوب والنساء.

هذا المخطط العدواني لا يضع مستقبل الشعب الكردي فقط في خطر، إنما ويعتبر بداية مرحلة جديدة بالنسبة للمنطقة بأجمعها، لأنهم يهدفون إلى اقتتال الشعوب فيما بينها عن طريق هذه المؤامرة. فكيف إن اغتيال الحريري أدى إلى عداء تاريخي بين سورية ولبنان، كذلك فالهدف من القضاء على القائد آبو هو سبب لإشعال نار الحرب في كل المنطقة، مما يعني الهجرة والتشرد والفقر، ويعتبر السوء الأكبر للنساء.

بهذا، فإن المقاومة التي يبديها الشعب الكردي بشكل عام، والنساء الكرديات بشكل خاص، تحمل أهمية حياتية بالنسبة لجميع الشعوب والنساء في

المنطقة، لأن إفراغ هذا المخطط الدنيء بحق القائد أوجالان من قبل شعبنا، سيفتح الطريق أمام فشل لعبة قذرة على كل الشعوب، لأن ما يحققه الكرد من نجاحات ستؤثر من الناحية الفكرية والسياسية على مصير كل المنطقة.

بهذه المناسبة، وباسم تجمع النساء الساميات (KJB) نحيي جهود شعبنا ونسائنا في غربي كردستان، لما أبدينه من مقاومة ونضال عظيم في سبيل إيقاظ الرأي العام العالمي للكشف عن المؤامرة التي تستهدف حياة قائدنا. فالإصرار والعزيمة والتضحية التي قمن بها رغم كل العوائق، قد أثمرت عن نتائج ملفتة للنظر. حيث أكد شعبنا وأمهاتنا إن الشعب الكردي والنساء الكردستانيات لم يعودوا كالسابق، بل يملكون القوة والطاقة التي تمكنهم من حماية حقوقهم والمطالبة بها.

ترسيخ النظام الكونفدرالي الديمقراطي هو ضمان بناء مجتمع يحقق حرية المرأة:

من أجل التعرف على مستوى التطور الذي تم تحقيقه في نضالنا، فإن مدى استيعابنا لبراديغما المجتمع الديمقراطي الأيكولوجي التحرري الجنسوي ونظام الكونفدرالية الديمقراطية يعتبر أمرا حياتيا لنا. بالطبع، فالقيام بالنشاطات المرحلية يحمل أهمية قصوى، إلا إن المهمة الأساسية أمامنا هي تحقيق الوعي والتنظيم اللازمين لبناء النظام الكونفدرالي في المجتمع.

إن تركيز القائد على أهمية بناء وتطوير

هذا النظام في كل لقاء له مع المحامين يؤكد على أهمية القضية، لأنه، وكما هو موجود في مرافعة "الدفاع عن شعب"، يقول القائد: "لكي تتمكن الشعوب والنساء من مواجهة الفوضى والأزمة التي يفرضها النظام العالمي الهادف إلى بناء إمبراطورية ترسخ قوة السلطة، الحرب، الدولة، الربح، والعبودية؛ فلا بد لها من الاعتماد على جوهر الإنسانية المعتمدة على الجماعية، السلام، إرادة الشعب والنساء، التقسيم العادل، والعلاقات الديمقراطية. لأن المجتمع الذي تقوم الدولة بتشكيله – بما فيه سورية – يقوم على الأنانية والتسلط، ويعمل على استثمار الإنسان في تحقيق ربح أكثر، واستهلاكه دون التفكير بمصيره.

في الحقيقة، وبدلا من العمل على تطوير إرادة الفرد وتحقيق الرفاهية له، نرى أنه يتم عرقلة إبداع الفرد وتشويهه، مما يجعل الناس غرباء عن ذاتهم وعن كل ما يحيط بهم، لأن كل شيء معتمد على المادة، دون الاهتمام بالجوانب المعنوية، التي تعتبر الغذاء الرئيسي لروح الانسان. ولأول مرة في تاريخ البشرية، يوضع الربح في محور

المجتمع لهذه الدرجة، حيث تحول كل ما هو سيء إلى فضيلة، والعكس صحيح.

بما إن حركة PKK وحركة تحرر المرأة الكردستانية كانت، منذ البداية وحتى الآن، حركة أخلاقية اجتماعية تحررية، فإن المحافظة على جوهر الإنسان وحمايته يعدُّ أمراً لا بد منه. من هنا يمكننا التعرف على أهمية ترسيخ المشروع الإنساني الذي طرحه القائد. وإذا ما قمنا بتقييم وضعنا وفق هذه المقاييس، سنرى أن هناك الكثير من النواقص والأخطاء التي ارتكبناها، وأن هناك حاجة ماسة لإعادة النظر في ذاتنا، وأن نقوم بتحليل هذه الجوانب بشكل موضوعي وعلمي، كي لا نكرر أنفسنا ونراوح في أماكننا.

وللقيام بتحقيق هذا المشروع في الواقع العملي، كان هناك حاجة في البداية إلى تعبئة فكرية وأيديولوجية، إلا إننا نجد ضعفاً كبيراً في فهم واستيعاب طرح القائد. من الواضح جدا أنه، ولبناء مجتمع اشتراكي ديمقراطي، ثمة حاجة ماسة لشخصيات مهيأة ومعبأة من الناحية الروحية والذهنية. وكما يقول القائد (هناك حاجة لشخصيات مرتبطة ومؤمنة بقضايا الدمقرطة لدرجة العشق).

لقد تشكل PKK على عشق الرفاق الأوائل حقي قارر، كمال بير، ومظلوم دوغان؛ الذين كانوا يؤمنون بصحة النضال والأهداف التي يناضلون من أجلها، رغم أن الشعب وقتها كان بعيدا عن الثورة، ويعاني من الخوف. لكن ثقة هؤلاء الرفاق بالنصر كانت غير محدودة. وإذا كنا اليوم نملك كل هذه القوة، فذلك يعود إلى الروح التي مثلها هؤلاء الرفاق. من هنا، ولتحقيق هذا المشروع الثوري الذي طرحه قائدنا، ثمة حاجة قصوى لشخصيات تكون قد حققت ثورة ذهنية وتمثل سلوك هذه البراديغما ومبادئها في ذاتها، وأن تتميز بالإيمان الصارم بهذا الصدد. فالنضال الفكري، تحقيق الذات من الناحية الأخلاقية، الانضباط، الذهنية الديمقراطية، الإيمان بقوة الجماهير، محاسبة تأثيرات مفهوم السلطوية في الشخصية، العمل على تطوير الثقافة الأيكولوجية، التعمق في أهمية التحرر الجنسوي؛ كلها تعدّ من الخصائص الرئيسة للمناضل الطليعي والمرحلي، لكي يتم كسبها في نطاق المجتمع فيما بعد.

إن انتماء كل شخص لإحدى الكومينات يعتبر ضرورة حيوية في تأسيس مجالس نسوية أو شعبية ناجحة.

لكن، عندما ننظر لحقيقتنا، نرى أنه هناك سطحية عميقة في سلوكياتنا، وضعف في الإعداد الذاتي من النواحي الفكرية والعملية، حيث تم الانضمام إلى الإستراتيجية دون القيام بعملية النقد والنقد الذاتي، في حين نرى أن القائد قام في مرافعته بتقديم نقده، حتى تجاه العصافير التي قام باصطيادها في طفولته، وقام بمحاسبة نفسه من الناحية الوجدانية قبل كل شيء، لأن الإنسان، وبقدر ما يقوم بمحاكمة نفسه بعدالة، يمكن له أن يحاكم المحيط والآخرين بشكل عادل. لكن محاسبتنا لتأثيرات السلطة، نظام الدولة، الهرمية، العنف، العبودية، والأنانية في ذاتنا ومحيطنا كان سطحيا للغاية.

في الحقيقة، إن طريق التخلص من كل هذه النواقص هو التدريب، لكنه بالمقابل من أكثر الفعاليات إهمالا. لذلك، وللتمكن من تجاوز نواقص المرحلة السابقة، والقيام بتطوير النظام التدريبي، سواء للكادرات أو للقاعدة النسوية، يتطلب تحقيق التجديد الثوري في أفكارنا وآرائنا وسلوكنا، وفق مقاييس البراديغما التي وضعها القائد. ويعتبر ذلك أمرا حياتيا بالنسبة لنا جميعا.

تعتبر الديمقراطية الراديكالية (المباشرة) أساس النظام الكونفدرالي الديمقراطي، حيث تهدف إلى تنظيم

إرادة الشعب، بدءا من الكومونات وحتى المجالس. إنه تحقيق للوعي الذاتي. هذه الديمقراطية لا تعني إدارة المجتمع فقط، بل إنها شكل من أشكال الحياة. لقد جردت الشعوب والنساء من إرادتها، وتحولت إلى قطيع من قبل القوى المتسلطة. من هنا، فإن النظام

يمكن التعرف على هذه الحقيقة بشكل واضح، حيث يعيش الإنسان الكردي حتى الآن دون هوية. أي إن المواطَنة في سورية معرَّضة للمجزرة الجماعية، وخاصة بحق الكرد. كذلك النساء يعتبرن مواطنات من الدرجة الثانية، بل وحتى الثالثة، حيث لا يملكن

المصيرية في المجتمع، إلا إن مراكز صنع القرار تكون بأيدي أخرى. ولكي نقضي على التبعية التي تفرضها الدولة، يجب تحقيق التعاون والتكامل بين المواطنين. من هنا، فإن انتماء كل شخص لإحدى الكومينات يعتبر ضرورة حيوية في تأسيس مجالس نسوية أو شعبية ناجحة. إلا إنه، وبسبب عدم استيعابنا وفهمنا لدور المجالس وكيفية تنظيمها، نرى أن التطبيق العملي لا يزال ضعيفا وسطحيا للغاية. فبدلا من تحضير الأرضية المناسبة للقيام ببنائها، نجد أنه تم المباشرة بتأسيسها بشكل سريع، مما أضعف من تعبئة جوهرها بالشكل المطلوب. بالطبع، ما تم بناؤه من مجالس نسوية يعتبر خطوات أولية، إلا إن فهم النواقص والأخطاء الموجودة، والعمل على تجاوزها، يعدُّ مهمة تنتظرنا لتنفيذها في أقرب فرصة.

الكونفدرالي الديمقراطي يحقق لكل شخص إمكانية أن يصبح (سيد نفسه)، بالارتباط مع المصالح العامة للكومين وغيرها من المؤسسات الشعبية. وللتمكن من بناء مجالس ديمقراطية ناجحة، ثمة حاجة ماسة لمواطنات ومواطنين أحرار، تتوفر فيهم المراقبة الذاتية، الاحترام، والارتباط القوي بآداب المواطَنة.

لقد تعرضت المواطَنة لهجمات كثيرة من قبل الأنظمة المستبدة. ففي سورية،

الكثير من الحقوق المتوفرة للرجال. لذلك، فبناء مفهوم المواطَنة من جديد، والتحلي بروح المسؤولية أمام الذات والمجتمع، يعتبر أمراً ضرورياً جدا.

تعتبر المجالس من المؤسسات الرئيسية في النظام الديمقراطي (المجالس الشعبية هي ذهن المجتمع المتحرر. أما الذين يقومون بإدارة السياسة المقررة في المجالس، فهم أطرافه). ورغم أن الشعب والنساء يعانون من الكثير من القضايا

ومن النقاط الأساسية التي نرى وجوب التوقف عليها بأهمية بالغة هي المشاكل التي تعاني منها النساء؛ كالعنف المنزلي، ظواهر الانتحار، الدعارة، الانحطاط الأخلاقي الذي يستهدف النساء والشبيبة، والوضع المتأزم في العائلة وكيفية معالجته. في الحقيقة، إن الطابع السياسي هو السائد في اهتماماتنا حتى الآن، إلا إن الواقع أثبت أن جميع القضايا التي تعاني منها النساء متداخلة، وأن إهمال جانب ما

يعني إفساح المجال لتدخل الدولة والذهنية الرجولية والعبودية. لذا، فضعف الاهتمام بهذه الناحية يعتبر أمرا خطيرا بالنسبة لنا كحركة نسوية تحررية، لأن تصعيد النضال ضد هذه الممارسات هو الذي سيفتح الطرق

نعلم جيدا أنه هناك حرب إعلامية فظيعة، حيث يقوم النظام الرجولي باحتلال عقول النساء وقلوبهن عن طريق وسائل الإعلام. فالنساء يتابعن وسائل الإعلام، وخاصة الإذاعة والتلفزيون، أكثر من الرجال. لذا،

المرحلة المقبلة القيام بتشكيل لجنة إعلامية خاصة بحركة المرأة، والعمل على توعية القاعدة النسوية.

لقد خطى اتحاد ستار مسافة مهمة من الناحية التنظيمية والعملية، بما قامت به قاعدة وكوادر اتحاد ستار من جهود

أمام الديمقراطية، في حين الإهمال سيؤدي إلى مشاكل سرطانية في المجتمع، بحيث نعجز عن حلها مستقبلا.

التحول الاجتماعي من أكثر التحولات صعوبة وبطئا. من هذا المبدأ، يجب تقديم نقدنا الذاتي بشكل عملي هذه المرة، وإلا، فإننا لن نتخلص من التحول إلى فئة ثرثارة بحق ما تعانيه النساء من مآسي اجتماعية.

يجب علينا كحركة تحررية أن نقظم هذا الجانب باعتناء كبير، ففاعلية المرأة تضاهي نسبة ٨٠ % في ساحة غربي كردستان وسوريا. ولكن عدم وجود جهاز إعلامي خاص بالمرأة يعتبر نقصا كبيرا. لذا، من المهام الرئيسية في المرحلة المقبلة القيام بتشكيل لجنة إعلامية خاصة بحركة المرأة، والعمل على توعية القاعدة النسوية.

في العامين المنصرمين، حيث شكلت أرضية جيدة للقيام بحملة جديدة. وللتمكن من الوصول إلى نموذج تنظيمي يحتوي كل النساء الموجودات في إطار KJRK نرى أن العمل على إعادة التنظيم وفق توجيه (تجمع النساء الساميات KJB) يحمل أهمية كبيرة، لأن التشتت في صفوف المرأة يضعف من قوتها. وتجربة السنتين الماضيتين أكدت على أن هناك حاجة

لتنظيم سقفي يجمع جميع النساء، ليتمكنّ من الانضمام إلى نظام KJRKبشكل إرادي.

إن تجمع النساء تحت هوية تنظيمية واحدة سيؤدي إلى صب جهود المرأة في هذا الجزء في مصب واحد. فبالرغم من أن النساء هنا يشكلن العامود الفقري لجميع الفعاليات التنظيمية والعملية، إلا إن افتقارهن للوعي التحرري الجنسوي، وعدم مشاركتهن بهويتهن الخاصة في الفعاليات العامة، يؤدي إلى هدر هذه الجهود، بحيث لا تجد لنفسها تعبيراً في أية مؤسسة، في حين، وبقدر ما أن التنظيم الخاص وسيلة لتحرر المرأة وقوة لتصعيد النضال ضد النظام الرجولي، فهو يعني، بنفس الوقت، الهوية التي تحمي جهود النساء من الاستغلال. قد يكون هناك ضعف في الأرضية لتحقيق هذا الشكل التنظيمي، إلا إن تأجيلها يحمل مخاطر لحركة المرأة هناك. لذلك، من الضروري بمكان ترسيخ تنظيم (تجمع النساء الساميات KJB) في ذلك الجزء.

يمر شعبنا في هذا العام بمرحلة مصيرية. فتسميم قائدنا، التمشيطات المستمرة دون توقف، سلسلة الاعتقالات بحق شعبنا، الحرب النفسية التي يقوم بها العدو، إلقاء القبض على أمهات في عمر السبعين، تطور التعصب القومي والتزمُّت الديني، والدعايات اليومية بالقضاء على قوات الدفاع الشعبي عبر عمليات القصف الجوي الفاشلة؛ كل ذلك يؤكد على أن العام الجديد أيضاً سيكون ساخنا ومليئا بالتطورات.على الرغم من أن الهجمات الشرسة علينا لا مثيل لها، إلا إن النهج الذي وضعه القائد، مقاومة شعبنا بطليعة النساء الكردستانيات، والبطولات الجسام التي تبديها قوات الدفاع الشعبي؛ مرشحة، وتملك القدرة والإمكانية في إفراغ سياسة الإنكار والإبادة هذه. والوتيرة النضالية في الأشهر الأخيرة تؤكد على أنه، إذا قمنا بتنظيم أنفسنا وقوتنا بشكل سليم، فسنتمكن من إفشال جميع الألاعيب الدنيئة التي تستهدف مستقبل أطفالنا في العيش بحرية. قوتنا لا تكمن في عددنا وكميتنا، إنما في وعينا، إيماننا، إخلاصنا، وارتباطنا بقيمنا النبيلة وبقيم البشرية المظلومة. لذلك يقول القائد "إذا ما بقيت شابة أو شاب واحد فقط مرتبطاً بمبادئنا، فهذا كافٍ لأجل القيام ببداية جديدة". في حين إننا نملك الآلاف من الشخصيات الجاهزة للتضحية بكل ما لديها في سبيل حياة حرة ومشرفة. لذلك، لن نسمح لأي قوة كانت أن تتلاعب بآمالنا وتعيق طموحاتنا.

وبهذه المناسبة نبدي ثقتنا بأن النساء الكرديات في غربي كردستان وسوريا سيسرن بقوة وإصرار الرفيقة سما في نضال الحرية، وسينظمن النساء بروح الرفيقة كلان، وسيرسخن براديغما القائد أوجالان في ذاتهن وفي صفوف النساء بقوة وعزيمة ومستوى عشق الرفيقة زيلان.

أخيراً، وباسم جميع المناضلات على ذرى جبال كردستان الشامخة، باسم كل وردة وينبوع مولع بالحرية، باسم التراب الذي يسقى يوميا بدماء الشهداء، من الأراضي المقدسة؛ نحيي جميع أمهاتنا ورفيقاتنا في غربي كردستان وسوريا، ونتمنى لهن جميعا التوفيق والنجاح في مهامهن التاريخية.

عاش القائد أوجلان، رمز شمسنا الساطعة.

عاش KJB

الخلود لشهدائنا الأبرار.

الموت لكل أنواع الظلم والاضطهاد.

منسقية تجمع النساء الساميات

KJB

المواطنة الحرة

مفهومها ومهامها

الحلقة الأولى

مدخل:

في البداية لا بد من التطرق إلى ماهية المواطنة، وتعريفها ارتباطاً بالظواهر وسير الأنظمة الاجتماعية، وكذلك ارتباطاً بظواهر الطبيعة والعلاقات البشرية، وبالتساؤل حول مصادر هذا المصطلح، وكيف تكون هذه المصادر مؤثرة. من هنا نستنتج أن المواطنة كمصطلح يأتي بمعنى الارتباط بالبقعة الجغرافية والبيئة، وحتى التراب الذي فتح الفرد عينيه عليه، وارتبط به. لذا، فإن مصدر هذه الكلمة مفاده الصداقة مع الطبيعة وتأثيرات عوامل البيئة والمناخ الذي يشكل العلاقة الحميمة بين الكائن الحي وموطنه. وبتعريف اللغة العربية معناه المكان الذي ترعرع فيه الكائن، وباللغة التركية (YURTTAŞ)، أي بمعنى الانتماء للموطن. إن هذا المصطلح قد تطور بأشكال عدة خلال مراحل التاريخ، وبتأثيرات عديدة من قبل الأنظمة المتعاقبة، وصُبِغَ بطوابع عدة. فنظام الدولة، وبغية توطيد مصالحه، استطاع أن يصوغ هذا المصطلح حسب مآربه بمنطقه (الملكي)، لأنه جعل كل شيء، بدءاً من البشر وحتى الطبيعة بمواردها، ملكاً له. من هذا المنطلق دونوا قوانينهم ودساتيرهم وفق ما يطمحون إليه، وبهذه القوانين فرضوا العزلة على أبناء الفئات والشرائح الأخرى المستوطنة في تلك البقعة الجغرافية، وصبغوا التاريخ بطابعهم وثقافتهم وتراثهم، الذي ازدهر وساد فيه الرفاه والرخاء الاقتصادي، واستمر حتى يومنا الراهن.

هكذا خطت المواطنة عبر التاريخ خطوات عميقة. والأمثلة على ذلك كثيرة، فالمقاطعات الإغريقية القديمة، وكذلك نظام روما الجمهوري، شرّعوا القوانين والامتيازات بحيث لم يستفد منها سوى طبقة الأشراف والنبلاء، كون صفة المواطنة كانت حكراً عليهم. لكن، وبجهود مضنية استطاعت بقية الطبقات صبغ طابعها الجماهيري على النظام، وذلك بقيامها بكثير من الأنشطة والتحركات المناوئة للنخبة الحاكمة، حتى استطاعت في تلك الفترة تشكيل مجالسها عبر انتخابات ودورات عدة.

وبتطوير وسائل الإنتاج وصولاً إلى عصر النهضة والثورة الصناعية حتى بدايات القرن الثامن عشر، وبتأثيرات الصراعات والصدامات التي ظهرت في القارة الأوربية بين أبناء الطبقات، أدت إلى بروز فئة أو طبقة شعرت بواقع الجماهير، وأرادت تمتين الوفاق على أسس جماهيرية، كـ"كومونة باريس" بمواثيقها، وصولاً إلى القرن العشرين، بعد الحروب التي دامت في العالم، وكانت نتيجتها الوصول إلى مواثيق أكثر سعة، تشمل أبناء كافة الطبقات، وخاصة في أوربا. فبعد الآلام التي اجترتها، استطاعت الالتزام بمواثيق عدة، كمبادئ حقوق الإنسان، ومواثيق المجتمع المدني. وبتأثيرات العلم والتقنية، والخطوات التي أرادت الليبرالية الحديثة خطوها بقيادة الرأسمالية العالمية، قامت بإزالة الحدود من خلال وسائل الاتصالات ذات التقنية العالية. هنا لا يسعنا إلا

البحث عن بديل جديد لحل هذه القضايا، خاصة وأن المواطنة بشكلها الحالي لم تقم بوضع حلول لقضايا الفرد والمجتمع حتى الآن. بالتالي، فهي ليست مواطنة حقيقية. نود هنا لفت الأنظار إلى البديل الجديد، الذي لا يأخذ الحدود السياسية أساساً بين الشعوب، ولا يقوم باحتكار قيم الشعوب وتراثها وثقافاتها. وهنا نأتي إلى ضرورة (الموطنة الحرة) المعتمدة على قيم المجتمع الطبيعي والأيكولوجي، والعودة إلى أصالة البشرية، حيث يتمتع كل فرد بهويته في موطنه وبيئته، دون أن يلحق الأذى بمحيطه (وجل ما يسعى إليه هذا الكائن "المواطن" هو العيش بطمأنينة في بقعته الجغرافية "موطنه"). لذا، فالبديل الجديد المؤدي للوصول إلى تلك التركيبة المذكورة آنفاً والتي جوهرها المجتمع الديمقراطي والإيكولوجي بقيم التحرر الجنسوي، سيكون الحل الأمثل لمشاكل البشرية.

التطور التاريخي للمواطنة الحرة

اليوم، عندما نقيِّم المواطنة لتبيان جوهرها حسب مواطنة المجتمع الطبيعي، نرى أن هذا المصطلح انبثقت أسسه على الأرض التي ترعرع فيها الإنسان ارتباطاً بعوامل الجغرافيا ومكونات البيئة، وبتداخل اللغات والثقافات وتعايشها ضمن نفس البقعة الجغرافية، لأن شؤون الإدارة في ديالكتيك الحياة مترابطة مع مبدأ الحاجة وكفاءة الأفراد والجماعة بموازاة ما تتطلبه العلاقة لتسيير الروابط بين التجمعات. وهي الإدارة التي يديرها المجتمع بنفسه، وسمي ذلك (المجتمع الطبيعي) الممثل لروح المشاع والتعايش في تلك البقعة.

تطورت الحضارات المدنية بتطوير وسائل الإنتاج، ودليل ذلك الميراث الذي تركه أفراد الجماعات الطبيعية حصيلة جهود جبارة، فاستخدموا الأدوات لإدارة شؤونهم. إنهم الرواد الذين أبدعوا الأدوات والوسائل التي ساهمت في تطوير الحضارات بعد المرحلة النيوليتيكية. وبهيمنة النظام البطريركي (المجتمع الأبوي) وارتكازه على الهرمية في المراحل التاريخية المتتالية، جعل من الأصحاب الحقيقيين الذين أبدعوا الوسائل والمنتجات أدوات مسخَّرة لصالح الطبقة السلطوية التي اغتصبت كل جوانب حياتهم، ولم يدع لهم أي سبيل للعبور إلى الساحة الاقتصادية والسياسية والثقافية. وبذلك أصبحوا ضحية لسير العجلة الدينامية للسلطة الأبوية الهرمية، والتي لا تعترف سوى بالتمركز كنواة أساسية في مراحل تطور البشرية. وبفقدان التوازن بين الفرد والمجتمع، وبين الأجناس في المجتمع الطبيعي، آل الدور إلى مجتمع

الدولة الرسمية. هذه المعادلة أفقدت الفرد طبيعته، حيث كان يمتلك خصائص المواطن الطبيعي في موطنه، ولكن المأساة أنه أصبح تابعاً لقوة تهيمن عليه بكل أشكال التسلط، ولم يفسح له أي مجال ليمثل دوره كفرد. فالإدارة والحقوق أصبحت بيد الدولة، وارتباطاً بهذه المفاهيم، وكاختبار لها، طورت الحضارة اليونانية بحسب واقعها وزمانها بعض الشروط التي أوصلتها إلى مستوى رفيع، فقد اتخذت من العلم والفلسفة أساساً لتطوير مواطنتها. بذلك برز المجتمع بإحاطته لكل الأفراد كأعضاء طبيعيين له. ولكن عندما نوجه الأنظار نحو مرحلة الدولة، نرى أن المواطنة قد جُيِّرت لصالح الفئة العليا الحاكمة (الأشراف والنبلاء)، التي هيمنت على السلطة، وأبقت الطبقات الأخرى محرومة من حقوقها، دون أن يتمكنوا من تلبية حاجاتهم المعيشية اليومية، حيث تم وصفهم بـ(طبقة المنبوذين). والحال نفسه ينسحب على الطبقة الوسطى، فبالشكل الديمقراطي الذي دون في دساتيرهم، وإغفالهم حقوق القاعدة الجماهيرية، تفاقمت الصراعات. هذا ما أدى إلى ظهور مصطلح المواطنة (بتشعباتها). وتم تناول مصطلحات العدالة والمساواة بعد جهود مضنية، لإيصال بقية الطبقات الجماهيرية إلى امتلاك حقوقها المسلوبة عبر العصور.

مع تطور وسائل الإنتاج، وزيادة الثروات والغنى، وتوسع مساحة الأراضي المزروعة؛ انحدر دور الفرد، الذي كانت له الأولوية في العمل والإنتاج، إلى الدرجة الثانية؛ لأن قوته الفيزيائية، والعمل الشاق الذي يقوم به في الأراضي ليل نهار، لم تمكنه من مواكبة هذا التطور، وخاصة بعد

ظهور الآلات الجديدة. وبذلك أصبح الفرد عبداً لدى ملاكي الأراضي الواسعة، يعمل في إقطاعياتهم، حيث فقد الفرد في هذا العمل آماله وحقوقه، وبدا همه الوحيد في ظهور منقذ ما يعمل على دفع عجلة المأزق والمعاناة التي يعيش فيها. وهكذا ظهر بعض الذين أرادوا أن يصبغوا الإنسانية بالمفاهيم الإنسانية المثالية (homonizm)، وأرادوا بذلك إضفاء روح العفاف والرحمة لإخراج الإنسان من مأزقه الخانق.

الثورة الصناعية والنهضة الأوروبية:

بعد المأزق الذي عاشه النظام في المرحلة الإقطاعية، ازدادت الحاجة لأجل استثمار مساحات واسعة وتطوير الإنتاج، وخاصة بعد اكتشاف الحديد والبرونز وما شابه ذلك، واكتشاف الطرق التجارية والملاحة البحرية، وكذلك طرق التوابل والحرير، تزامناً مع اختراع (الورشات). وبذلك ازدادت الحاجة إلى اليد العاملة التي يمكنها التعامل مع الآلة الجديدة، وبذا تضاعف دور العبودية أكثر فأكثر، لأن اعتماد الفئة المتحكمة (الحاكمة) لم يعد متمحوراً على إنتاج الأراضي الزراعية، بل بدأت تستبد بهم فكرة تطوير الآلات والتقنيات في المدن (المجتمع الصناعي). وهنا يظهر جلياً دور الصناعة بعد مراحل النهضة التي أثرت على الفكر، وفتحت أبواب الكفاءات والإبداعات، ولم يعد للمعتقدات الميثولوجية تأثير قوي على ذهنية الإنسان. فظهور النهضة أدى إلى تحولات في فكر وروح الفرد والمجتمع، وبدأت الثورة الصناعية ذات الإنتاج الوفير وعالية الجودة. لقد سارعت كافة الدول والقوى الوطنية، وعبر الثورات، إلى تطوير عجلة الحياة من النواحي السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وإجراء تحولات جذرية لقضايا المجتمع. وبعد المصادمات العديدة بين القوى والدول أدى إلى ظهور معاهدات ووثائق تعنى بشؤون حقوق الإنسان (فرنسا)، رغم أنها بقيت محدودة لعدم استيفائها لكافة الأقليات والأقوام باختلاف لغاتهم ومعتقداتهم وثقافاتهم. ومع مرور الزمن تم استكمال الجوانب الناقصة من أجل تحقيق غايات المجتمع، وكان لإعطاء تلك الوثائق الشكل القانوني لتنظم بها أسس المجتمع وطبيعة العلاقة بين الفرد والدولة أكبر الأثر في الحراك الاجتماعي.

عندما نقيّم النظام الرأسمالي المستند في أسسه على مواطنة الدولة، نجد أنه منح المواطن بعضاً من حقوقه، ولكن هذه الحقوق لم تشمل كافة الطبقات، وخاصة البلدان ذات التعددية المؤلفة من شعوب وأقليات عدة. إن غاية النظام البرجوازي بشكله الحالي هي وضع كافة الشرائح الاجتماعية في خدمته. بذلك لا يستطيع أن يلبي استحقاقات المرحلة، ولا بد له من التوجه إلى المواطنة بصياغة جديدة، وذلك حسب انتماء الفرد لتقاليده وأعرافه وارتباطه ببيئته في وطنه الطبيعي بأصالة جذور تراثه. وهنا يتضح دور المواطنة الحرة، التي ستكون الاختيار المناسب حسب خصائص الفرد والمجتمع، بدلاً عن مواطنة الدولة، التي تسير حسب الدساتير والقوانين التي سنت بأشكال إرغامية.

عندما ننظر إلى الأوضاع الحقوقية، أو حسب ما تم تحديده في وثائق ودساتير الدولة باسم (حقوق الإنسان)، نجد أنها منحت الإنسان حق الحياة، ابتداءً من لحظة تشكله كجنين في رحم الأم. ولكن مفهوم الدولة يذكره دوماً أنه تابع لها، يعيش بقوانينها (سأعطيك حسبما أشاء). ولكن، للإنسان حقوق طبيعية لم تأتِ الدساتير والقوانين على ذكرها. لذلك، فالعلاقة المفعمة بين الفرد والطبيعة هي علاقة الصداقة بين المواطنة والطبيعة. من هنا تكتسب المواطنة الأهمية القصوى، كونها الحق الشرعي لكل الناس، ومن هنا يجب بذل الجهود من خلال الكفاح لكسب الحقوق الطبيعية، تماشياً مع حملة الديمقراطية للشعوب على أساس المواطنة الحرة.

من توجيهات القائد APO

إن الممارسة الديمقراطية بشكلها الواسع هي ساحة المجتمع المدني. ولعبور التأثيرات النفسية السابقة على الفرد والمجتمع، وتكوين واقع ديمقراطي وسلمي، وتشجيع التوجه نحوها، ولفهم أسباب التجزئة، والخروج عن الروح الانفصالية المتوترة؛ لا بد من التوجه نحو حقوق المواطنة الحرة بمعاييرها الديمقراطية في كافة الأوطان.

ولعبور التأثيرات النفسية السابقة على الفرد والمجتمع، وتكوين واقع ديمقراطي وسلمي، وتشجيع التوجه نحوها، ولفهم أسباب التجزئة، والخروج عن الروح الانفصالية المتوترة؛ لا بد من التوجه نحو حقوق المواطنة الحرة بمعاييرها الديمقراطية في كافة الأوطان.

ولأجل الدولة الديمقراطية سنوضح أربعة مبادئ:

1- إصلاح الدولة.

2- مراجعة مفهوم الوطنية: ولأجل تعريفها لا بد من أن تكون موضوع نقاش وحوار يومي للمجتمع.

3- إصلاح المجتمع بالديمقراطية.

4- المواطنة الجديدة: ففي الدول الأربعة المرتبطة بالقضية الكردية لا بد من القيام بالإصلاحات في الجوانب التي تم ذكرها. إن البديل لوطنية الدولة هي وطنية الديمقراطية كنموذج لا يستند على روابط الأعراف والأديان، بل على مبادئ حقوق الإنسان والقانون والتفاف كافة القوى والإثنيات حول هذه المبادئ. وإنه لمن الخطأ في هذا العصر المطالبة بدولة قومية، والأجدى وفق تطورات المرحلة الراهنة وضرورة الانفتاح على الآخر — ترسيخاً لمبدأ التكامل الديمقراطي — المطالبة بوطنية ديمقراطية. ففي الظاهرة الكردية مثلاً يصبح الفرد في أي دولة بحدودها السياسية مواطناً لتلك الدولة، دون أن يفقد هويته، أو يصبح أسيراً للوطنية الحاكمة أو عبداً للطبقة العليا. فبالإمكان تحوير الانتماء الوطني حسب طبيعة الانتماء، مثلاً (كردي سوري). وفي هذا السياق يوجد الكثير من الأمثلة في العالم، كأشكال الانتماء في إسبانيا وسويسرا.

إن غنى العالم يتبدى بتنوعه وبالفسيفساء الإثني الذي يكوّن اللوحة الواحدة، وإقصاء أي عنصر من عناصر هذا الموزاييك يفقد العالم توازنه، ويغرقه في فوضى ودمار. فانتماء الهوية القومية ذات التمايز إلى الهوية الوطنية يغني تلك الدول. واعتماد نموذج الدولة القومية التي تقصي الإثنيات الأخرى معتمدة القومية الواحدة واللغة الواحدة لهي نموذج يقترب من الفاشية.

طورت الأممية نفسها بتطويرها لثقافات عدة، وكان لذلك التطور العصري الكثير من الإيجابيات. أما أممية العصر الراهن، فهي أممية العولمة، حيث تعيش كقرية صغيرة بتشعبات كبيرة ومشاكل متداخلة. وحل هذه القضايا المتشعبة يستدعي بذل جهود مشتركة. ولا ريب أن لهذه الحلول نتائج إنسانية جمة. إن تواجد العنصر الكردي في تلك المجتمعات يشكل عنصر غنى وتنوع. فالجمهورية الديمقراطية — الملتزمة بتوجهات المواطنة الحرة، المتمتعة بوعي تنظيمي مسؤول بعيداً عن الروح الانفصالية وإيماناً بالتحام الشعوب على مبدأ الإخاء وتقاسم الحقوق والواجبات بالمساواة — لن تشعر بأي خطر من رسمية اللغة الكردية وعلانيتها، ولن يشكل ذلك الانفتاح تجاه اللغة الكردية أي تهديد لمستقبل الجمهورية، بعكس ما تتذرع به بعض القوى الديماغوجية والشوفينية بأن هذا التوجه قد يؤدي إلى تأليب الصراع وسيادة روح الانفصال. هذه الذريعة شأنها شأن كل ذرائع هذه القوى لتمرير مخططاتها، وتسيير مصالحها وأطماعها المتمثلة بالدولة. وخوفها على هذه المصالح يدفعها لعدم الاستجابة لضرورات الديمقراطية. ليس ذلك وحسب، بل وتتجاوزها إلى انتهاك الديمقراطية ومحاربتها.

إن تعاظم الديمقراطية الائتلافية

> من الخطأ في هذا العصر المطالبة بدولة قومية والأجدى وفق تطورات المرحلة الراهنة المطالبة بالوطنية الديمقراطية ترسيخاً لمبدأ التكامل الديمقراطي

للقضايا هو السند والركيزة لاستمرار الجمهورية الديمقراطية. وعدم تمثيلها بشكل حقيقي يدفع بالإثنيات والقوى المتمايزة إلى سدة صراع، تطالب فيه هذه الإثنيات ممارسة ثقافتها ولغتها، واختيار أنظمة مختلفة تمثلها. لذلك، فالديمقراطية الشاملة نظام ائتلافي تنتعش في ظله كل الشعوب.

في الجمهورية الديمقراطية تظهر أطروحة المواطنة الحرة للكردي الحر، وهي ذات أهمية كبيرة لأنها تجلب معها الوحدة الديمقراطية. فالكرد بحاجة ماسة إلى وطن واحد وحر أكثر من أي وقت مضى. فعندما يشعر الفرد بحريته يعرف قيمة المواطنة، وإذا حظي الكرد بعضوية المواطنة الحرة بجهودهم الواعية، فسيحققون وحدتهم الوطنية. هذا ساطع سطوع الشمس، وسنحقق ذلك بجهودنا.

المجتمع الذي يتشكل من جديد سيتجاوز منطق (كلاسيكية الدولة) في الوضع الذي سيتم تشكيل نظامه عبر أجهزة (منسقية العمل والدور).

وتظهر خاصية هذه المنسقية كآلية لرقابة مرنة. فالعنف، الترهيب، وأعمال العصيانات وما شابه ذلك ليست من مهام هذه المنسقية. وبتدشين قوانين ديمقراطية ستظهر مشاكل أخرى ثانوية. المهم هنا هو الحل السلمي. تتمتع الإثنيات والقبائل والعشائر والقوميات حتى يومنا بأهمية ملحوظة لما لها من جذور ضاربة في العمق. وهي حقيقة يمثلها الشرق الأوسط، ومازالت متمركزة بتقاليدها في المناطق الجبلية والأرياف. أما في المدن، فلقد تطورت الأقليات والمجموعات، إلا أنها لم تحيَ حياة المواطنة التامة. كذلك القوميات والإثنيات والشرائح الاجتماعية الأخرى لم تحظَ بهذه المواطنة. ولكن، إذا لم تؤخذ هذه التجمعات البشرية على محمل الجد، سيخلق هذا الوضع معه كثيراً من التراكمات وظروفاً صعبة للغاية، لأن هذه الإثنيات لم تنحل في الطبقات، ولم تدخل ضمن بنى وطنية، بل هي متداخلة معها قسراً. ولكونها تتمتع بميراث تاريخي يمثل ثقافتها ووجودها، فإن التهجم بقساوة على هذه البنى والتجمعات سيؤدي إلى مواقف سلبية محرجة.

التراكمات وظروفاً صعبة للغاية، لأن هذه الإثنيات لم تنحل في الطبقات، ولم تدخل ضمن بنى وطنية، بل هي متداخلة معها قسراً. ولكونها تتمتع بميراث تاريخي يمثل ثقافتها ووجودها، فإن التهجم بقساوة على هذه البنى والتجمعات سيؤدي إلى مواقف سلبية محرجة.

عاشت الإثنيات في الشرق الأوسط، ومنذ تاريخها الطويل، بنظامها المتطبع بالمساواة. وإذا توحد هذا الطابع في يومنا مع التقنية والعلم، سينتج عنه مجتمع ديمقراطي وأيكولوجي وتحرري جنسوي، وبمعاني سامية. فالمنطقة لديها سمة كونفدرالية منذ التاريخ، والدول لا تستطيع تحمل أعباء وتناقضات شعوب كثيرة وصهرها في بوتقة واحدة. والدول ذات التعدد الإثني، والتي تترك قضايا المجتمع بلا حل، يجب عليها إيجاد مناخات أكثر صحية لتثمر عن علاقة صحيحة مع المذاهب والإثنيات والمجموعات البشرية التي تتألف منها، مما يخلق نوعاً من العلائق المتبادلة والمنتجة. ولأجل تجاوز النظام الكلاسيكي لا بد من

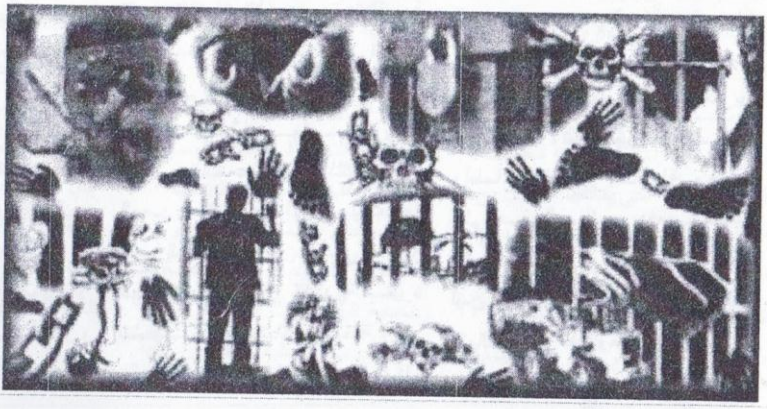

إظهار القوى الشعبية صفات عملية ضد القوى الأوتوقراطية والتوتاليتارية. إن امتزاج العقائد واللغات والثقافات يخلق موزاييكاً حضارياً ملفتاً، وهو يتيح طريق الحل لأجل تدعيم نظام الكونفدرالية الديمقراطية، الذي يعتبر الحل الأنسب لقضايا المجتمع. الكرد يرجحون الكونفدرالية الديمقراطية (التي تتضمن اتحادات المرأة، البلديات، الضواحي، العمال، الشبيبة، والمثقفين) بدلاً من الدولة. هذه هي الفعاليات التي يتضمنها المجتمع. الكونفدرالية مهمة بالنسبة للأقليات الدينية أيضاً، كالعلويين والإيزيديين. وباستطاعة كل هذه الفعاليات أن تُكوِّن تركيباً هرمياً مرناً، وبآلية (المنسقية) باحتواء المواطنة الحرة. هذا لا يفسح المجال للرضوخ أمام سلطات وأيديولوجيات الدولة، لأنها ستكون مثل أنانية أوروبا لو كانت ترضخ لها، وهذه مخالفة لمصالح الشعوب، وليس من طابع المواطنة الحرة امتلاك الأنانية.

على المجتمع ألا يقوم بكتم أنفاس الفرد، وعلى الفرد ألا يقوم بالتطرف الذي يؤدي إلى اللامبالاة واللامسؤولية تجاه المجتمع. المعادلة هي: التوازن مدفوعاً بثقافة عالية. أي: (مواطن الكونفدرالية، وليس مواطن الدولة). نريد توضيح مبادئ الكونفدرالية الديمقراطية بسبع نقاط، وطرحها للمناقشة، لما تتميز به من أهمية للكرد والشرق الأوسط والعالم كافة:

1 ــ في سلسلة جبال زاغروس ظهرت ثورة الزراعة، ومنها تعاقبت مراحل التاريخ وصولاً إلى القرن التاسع عشر وقيام الثورة الصناعية التي لعبت دوراً بارزاً في شحن الثورات الوطنية، حتى باتت الدول الوطنية فيما بعد تشكل عائقاً أمام تطور الحريات الديمقراطية.

2 ــ للشعوب الحق في اختيار أنظمتها وإقرار مصيرها بنفسها. فالأمم المتحدة والدول الوطنية (القومية) تشكل عائقاً جدياً أمام التطور (حرب الخليج والعراق نموذجاً).

3 ــ انطلاقاً من هذه الصعوبات، نتوجه لحل القضايا عبر الكونفدرالية الديمقراطية. فالدول الوطنية (القومية) لا يمكنها السير نحو العولمة، التي باتت كنظام عالمي يتجاوز الدول القومية ذات العلاقة المتوترة مع الإمبريالية. وتجاوز هذه الأزمة يمر خلال الكونفدرالية.

4 ــ الشكل التنظيمي للكونفدرالية هو البنية الهرمية. يأخذ فيه المجتمع دور النقاشات وصولاً إلى القرارات. أعضاء المنسقية (التي تدير الأمور والأعمال والقضايا) يُنتَخَبون من القاعدة الجماهيرية، وهم موظفون لدى الشعب حتى انتخابات لاحقة تجري سنوياً.

5 ــ يتطلب الشرق الأوسط حلاً كونفدرالياً في مسألة الأزمات (العُقَد). الرأسمالية الإمبريالية لن تطور الديمقراطية، بل تقوم باستثمارها. الديمقراطية التي تتطور برأي الجماهير هي في الأساس الصفة المتداولة استناداً إلى عقد اجتماعي جديد. ٦ ــ تقرير الشعب في كردستان لمصيره ليس على أسس النزعة القوموية والانفصالية، ولا يمس الحدود السياسية، بل يكون ببناء ديمقراطيتها، والسعي لتطويرها، وتشكيل فيدرالية الكرد في الأجزاء الأربعة (سوريا، إيران، تركيا، العراق). تمثل كل فيدرالية تجمعاً شاملاً لها في تلك الدول.

7 ــ الضواحي والقرى والمدن والنواحي والبلدات هي المكان الأصلي لاتخاذ القرارات المعتمدة على القاعدة الجماهيرية.

تقوم القاعدة الديمقراطية، حسب الموطنة الحرة، بتطوير تلك الهرمية من المجالس حتى المنسقية. الكونفدرالية تعني الوطنية الديمقراطية. وفي كل ما نطرحه ونقترحه ليس للدولة وجود، إنما الهدف هو بناء تنظيم مرن بمفهوم الاشتراكية والمساواة. (طريقي هو طريق الشعب الحر، وهو طريق تاريخي، طريق المساواة والعدل والشهداء. وشعبنا الوطني باعتماده طريق المقاومة التاريخية يعلن الديمقراطية على أساس المساواة وحرية الشعب. وإني أتكفل بمؤسسة الكونفدرالية، وآخذها على عاتقي، وذلك بصفتي ريادي للكونفدرالية الديمقراطية. كلمة (الرئيس أو الزعيم) تستفزني، لأن رئيس عشيرة ما

يستطيع ممارسة السياسة، وربما يسمونه زعيماً.

كلما تعالت الأصوات الداعية للقومية، سأُصَعِّد الديمقراطية الشعبية العادلة والمضادة للنزعة القومية، وإني أزداد شرفاً بتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية، وأدعو الدول لقبول المواطنة الحرة كمعيار للمساواة والحرية. المطلوب تحقيقه في هذه الفترة هو فهم المواطنة بشكل حقيقي. فالتوعية الديمقراطية بمثابة إنارة الطريق للشعب، وهذا ما أهديه لحركتنا في سوريا وإيران والعراق بمناسبة رأس السنة الميلادية. وتدعيماً للحراك السياسي للحركة الكردية فلْنَسمِّ حملتنا (حركة المواطنة الديمقراطية الحرة). لا يمكن اعتبار هذه الحملة حملة الكرد فقط، بل إنها حملة ديمقراطية واسعة. ، فلا بد من تشكيل (لجنة الحق والديمقراطية)، وتطويرها لإجهاض المخطط الذي يهدف لتأجيج النار بين الكرد والعرب في سوريا). باستطاعة لجنة الحق والديمقراطية أن تنفذ المواد السابقة حسب واقع سوريا، ومن ضمنها الثقافة، وإعطاء الأولوية للمواطنة الحرة، لأن ظاهرة المواطنة الحرة هي الظاهرة الأساسية في سوريا، والتي تشكل مأزقاً اجتماعياً. وعلى الأصدقاء العرب صون هذه الخطوة، فإذا لم يُعتَرَف بتلك الحقوق سينقلب وضع سوريا مثل العراق اليوم. حركة المواطنة يجب أن تنتشر في كافة المحافظات والمدن باسم لجنة الحق والديمقراطية، وإلى جانبها بناء لجان قانونية أخرى حسب الحاجة. يمكن أن يتسع نطاق اللجان أو يضيق، وما علينا سوى اقتراح أفكارنا. فهذه اللجان ستقوم بتنظيم آلاف الناس في سوريا وإيران والعراق، وسيوجّهون نداء مفاده (لسنا معادون للدولة، فنحن نريد إبداء الاحترام للوطن، ولن نستخدم أي أسلحة، ولن نحمل حتى العصي، ولكننا نطالب بحقوقنا الثقافية، وبحقنا في المواطنة والتعليم، وليجعلوا من كل قرية مدرسة لتعليم اللغة الأم، ولن نطلب من الدولة أي عون، لأننا سنعتمد على كفاءاتنا). الأمهات والأطفال سيتظاهرون من أجل نيل هذه الحقوق والمطالبة بتعلم اللغة الأم. هذه القاعدة سارية على كافة اللغات في سوريا. ستستمر هذه العمليات الديمقراطية حتى تتحقق الأهداف، فمتلما يتم تعليم اللغة العربية، لا بد من تعليم اللغة الكردية. الأمهات سيرددن (إننا ننجب الأطفال، ولكنهم محرومون من تعلم لغة أمهاتهم).

أما بصدد الأوضاع الأخيرة في سوريا، فلا بد من تشكيل (لجنة الحق والديمقراطية)، وتطويرها لإجهاض المخطط الذي يهدف لتأجيج النار بين الكرد والعرب في سوريا). باستطاعة لجنة الحق والديمقراطية أن تنفذ المواد السابقة حسب واقع سوريا، ومن ضمنها الثقافة، وإعطاء الأولوية للمواطنة الحرة، لأن ظاهرة المواطنة الحرة هي الظاهرة الأساسية في سوريا، والتي تشكل مأزقاً اجتماعياً. وعلى الأصدقاء العرب صون هذه الخطوة، فإذا لم يُعتَرَف بتلك الحقوق سينقلب وضع سوريا مثل العراق اليوم. حركة المواطنة يجب أن تنتشر في كافة المحافظات والمدن باسم لجنة الحق والديمقراطية، وإلى جانبها بناء لجان قانونية أخرى حسب الحاجة. يمكن أن يتسع نطاق اللجان أو يضيق، وما علينا سوى اقتراح أفكارنا. فهذه اللجان ستقوم بتنظيم آلاف الناس في سوريا وإيران والعراق، وسيوجّهون نداء مفاده (لسنا معادون للدولة، فنحن نريد إبداء الاحترام للوطن، ولن نستخدم أي أسلحة، ولن نحمل حتى العصي، ولكننا نطالب بحقوقنا الثقافية، وبحقنا في المواطنة والتعليم، وليجعلوا من كل قرية مدرسة لتعليم اللغة الأم، ولن نطلب من الدولة أي عون، لأننا سنعتمد على كفاءاتنا). الأمهات والأطفال سيتظاهرون من أجل نيل هذه الحقوق والمطالبة بتعلم اللغة الأم. هذه القاعدة سارية على كافة اللغات في سوريا. ستستمر هذه العمليات الديمقراطية حتى تتحقق الأهداف، فمتلما يتم تعليم اللغة العربية، لا بد من تعليم اللغة الكردية. الأمهات سيرددن (إننا ننجب الأطفال، ولكنهم محرومون من تعلم لغة أمهاتهم).

ضمن لجنة الحق والديمقراطية يوجد لجنة البلديات. سيكون بإمكانها القيام بالاعتصامات السلمية، وبضغط من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة

الأمريكية والمنظمات الدولية. والأجدى من كل ذلك أن تسعى هذه الدول لتطوير الديمقراطية والقيام بالإصلاحات. سيجتمع الملايين من جماهيرنا في سوريا وإيران والعراق، ويجهزون أنفسهم لدعم ومعاونة البلديات كدور أساسي لهم في هذا العمل. ولا بد من تحقيق شروط المواطنة الحرة في المحافظات والمدن، وإلا سيؤدي عدم تحقيقها إلى اندلاع صراع محتدم.

ضعف الديمقراطية الداخلية مشكلة كافة الأحزاب والمنظمات الموجودة، ولا بد لها في البداية من ممارسة الديمقراطية فيما بينها، وإلا لن يتم تشكيل سياسة ديمقراطية، ولن تستطيع مواجهة نظام الدولة. فبالسياسة الديمقراطية يتم تنظيم الشعب ودمقرطته.

الذي نقترحه بصدد الأحزاب والمكاتب، هو تشكيل مكاتب لأجل الكادحين والقرويين، والاعتناء بشأن المرأة والشبيبة والبيئة والاقتصاد... الخ. سيكون لهذه المكاتب سكرتير يوجه نشاطاتها وأفكارها النظرية.

أهداف هذه المكاتب والأحزاب هي: ١ ــ التعبير الحر والوجود الثقافي.

2 ــ تجاوز العراقيل التي تواجه الديمقراطية. ٣ ــ إزالة الفروقات الجنسية الاجتماعية.

4 ــ تطبيق نموذج المجتمع الأيكولوجي.

5ــ حل القضايا الاجتماعية بالطرق السلمية.

مبدئية النظام ستكون من هنا فصاعداً على أسس العضوية بين كافة قطاعات الجماهير. وانضمام الشعب لهذه المكاتب والأحزاب سيكون واعياً وعلنياً، لأن هذا لا يهدد روح القوانين للجهة المقابلة. فالمثقف، أو المسئول أمام الجماهير، عليه أن يتحلى بقوانين المواطنة الحرة (جوهر المجتمع الحر هو المواطنة الحرة). يجب تداول مصطلحات الوطن والمواطنة الحرة في الحوارات والنقاشات اليومية، فبتطور الإنسانية على أسس مادية وفكرية تطورت معها المفاهيم والمصطلحات. وعندما نعلل مصطلح المواطنة في التاريخ، ستظهر لنا هذه الحقيقة جلياً، وبواقعية معاشة.

الدواعي الملحّة للمواطنة الحرة

عند التمعن في دور مواطنة الدولة ــ الذي أصبح على عتبة الانهيار، ولم يعد ذا فائدة تذكر للشعوب ــ نرى أنها ليست سوى قوقعة فارغة، تفوح منها رائحة كريهة. لذلك، توجهت أنظار الشعوب نحو تراكيب جديدة لمفهوم المواطنة، وهنا تلعب التوازنات بين الفرد والمجتمع دورها الأساسي والأهم، والتي يمكن بناؤها بالفرد الواعي والمجتمع المثقف، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى بزوغ مستقبل الشعوب في الديمقراطية، وهي الخيار الأمثل لحل قضاياها الحياتية. لهذا، فإن الأولوية تكون للتحرر الجنسوي والمفاهيم الأيكولوجية، ولها أهمية كبيرة لأجل رؤية الحلول لمشاكل ومآسي الشرق الأوسط.

هناك فارق كبير بين ذهنية دول الغرب مقارنةً مع ذهنية الشرق الأوسط. يبدو للعيان مدى الخطوات التي حققها الغرب لأجل حقوق الفرد، عبر الاستفادة من العلم والتقنية، والتي أثرت على إبداعاته وكفاءاته، وحتى على مزاياه وحياته النفسية وعلاقاته الاجتماعية، واستطاعت خلق الفرد الذي بمقدوره أن يمزج حياته مع متطلباته، رغم وجود الكثير من الأنانية التي أدت به إلى انحرافه عن الساحة الاجتماعية في أغلب الأحيان.

أما الفرد في المجتمع الشرق أوسطي، فيعاني الانكماش والانغلاق وكتم الأنفاس، تماشياً مع المجتمع المكبل بقيود الأعراف والتقاليد، والتي أحاطت بكل القضايا، وأوقعتها في شراكها؛ مما أدى إلى تثبيت الدوغمائية، والتعصب، وبطء التطور، والمراوحة في المكان في أغلب الأحيان. رغم تلك التناقضات الموجودة بين أوربا والشرق الأوسط، إلا أنهما يلتقيان في نقطة واحدة من ناحية المؤثرات الدينية، وكذلك تأثيرات القومية الشوفينية، والتي لا يمكن للمواطنة الحرة الاتكاء عليها أو الإفادة منها. وبالمواطنة الحرة وحدها يتم تجاوز هاتين النقطتين.

التتمة في العدد القادم

ميثاق

منظومة المجتمع الكردستاني

KCK

الحلقة الأولى

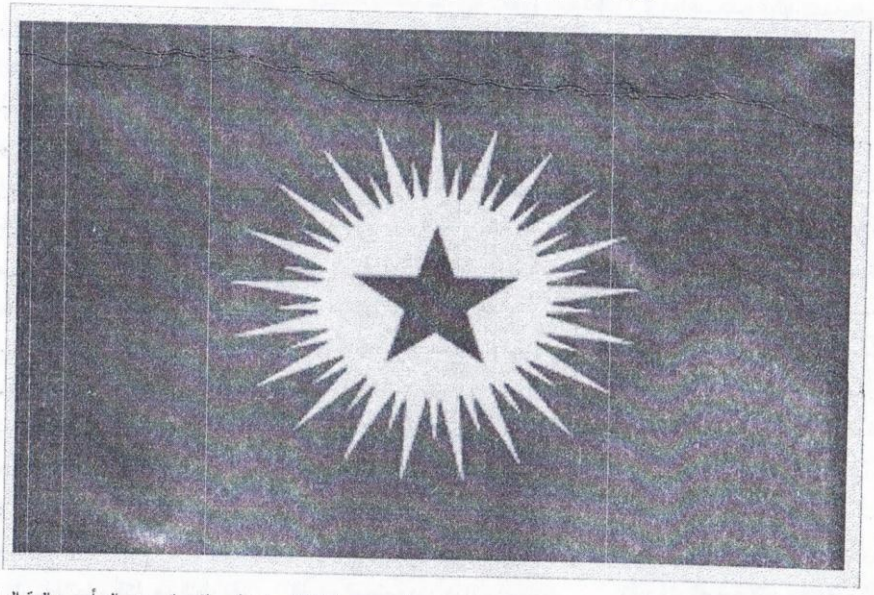

مدخل:

إننا نمرُّ في مرحلةٍ حساسةٍ وصعبةٍ، في ظل ظروف وإمكانيات كبيرة متشابكة ومعقّدة، بغية إحراز التطور والتقدم، بالإضافة إلى جانب أخطار أوجدها التاريخ، وحالة الفوضى، واحتمالات الحرب التي يواجهها الشرق الأوسط، والتي يمكن تسميتها بالحرب العالمية الثالثة. وكردستان، بدورها تعيش في مركز هذه التناقضات واحتمالات هذه الحرب. إن القوى السياسية للأنظمة القديمة، ما تزال مصرّة على ديمومتها التقليدية. ولكن قوى الرأسمالية العالمية تحاول إيجاد حلول لهذه الفوضى وفق مصالحها. أما الشعب، فيحاول تطوير نظامه الديمقراطي، الذي يستند إلى الحريات. وبهذا الشكل، يتمُّ تجاوز حالة الفوضى المفروضة على المنطقة. يستطيع المرء تشخيص وتحديد هذا الوضع المتأزّم بخطوطه العريضة الموجزة التالية:

1ـ إن تطور البشرية حتى بداية القرن التاسع عشر كان على أسس الثورة الفلاحية، التي حدثت في النظام الاقتصادي

الاجتماعي المعيشي والبيئي في زاغروس. وفي بداية القرن التاسع عشر، حدثت الثورة الصناعية الكبرى الثانية في أوروبا، فكان لها دورٌ كبير في إنشاء الأمم والدول القومية الحديثة. وفي النصف الثاني من القرن العشرين، أصبح النظام التقليدي للدول والأمم عائقاً كبيراً أمام تطور حركة الحرية والديمقراطية والتطور الاجتماعي.

2ـ وفي بداية القرن العشرين، أصبح مبدأ حق الأمم في تقرير مصيرها يُفهم كحق إنشاء الدولة فقط. إن الدول والأمم التي بُنيت وفق هذا المبدأ أصبحت اليوم تشكّل عائقاً جديداً أمام التطور. ونظام الأمم المتحدة، الذي يستند إلى الأمم والدول القومية، أضحى لا يتماشى مع روح العصر. وما حدث في حرب الخليج، والوضع الحالي في العراق يثبت ذلك.

3ـ إن العولمة التي باتت تغذي النمط التقليدي للدولة ليست الحل الأساسي للخروج من هذا الوضع المتخبط، بل هو نظام الكونفدرالية الديمقراطية، الذي يستمدُّ قوته من قوى الشعب. غني عن التعريف، كيف أن حقيقة الدولة، عبر تاريخ البشرية، ليست سرمدية وأزلية بالمطلق. وقومية الدولة أيضاً ليست أبدية. وفي يومنا الراهن، وبتأثير العولمة، باتت قومية الدولة في الترتيب الأخير. لكن، ولأن الإمبريالية لم تتمكن من إيجاد نظام جديد في هذه المرحلة، فقد تعمّقت أزمة الأنظمة، وتحوّلت إلى حالة فوضى غير مسبوقة.

4ـ ضمن هذا الحل الذي نطرحه، فإن "الكونفدرالية الديمقراطية" تعتبر البديل الوحيد المنقذ لهذه الفوضى التي تعصف بالعالم. لأنها، أي الكونفدرالية، نظام متماسك تنظيميًّا، ومبني على أساس هرمي متين. فالقرارات فيه، تصدر من الجماعات الدنيا، ويتمُّ تثبيت الأعضاء المرشحين عن طريق الانتخابات من الأدنى إلى الأعلى. وتنبثق عنها لجنة تنسيق قيادية تتولى تسيير أمور الدولة والمجتمع على كافة الأصعدة. أما النواب، فيعملون كموظفين سنويين لدى الشعب.

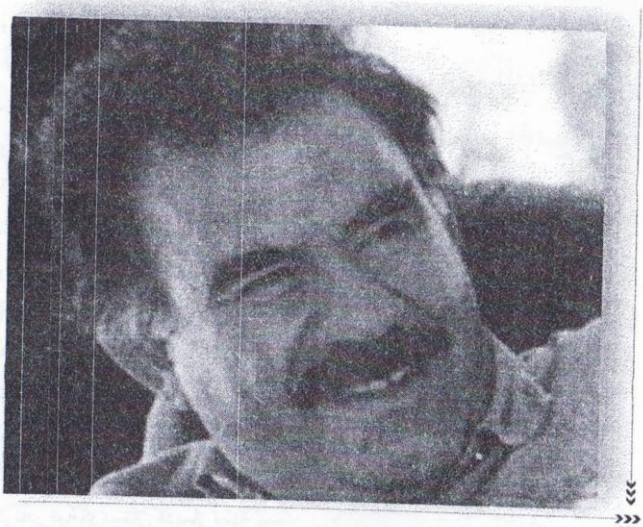

5ـ من أجل حل القضايا الاجتماعية والتاريخية العالقة في منطقة الشرق الأوسط ـ والتي تتعمق يوماً بيوم ـ فإن الحل المناسب هو نظام الكونفدرالية الديمقراطية. ذلك أن الديمقراطية لا تتطور وفق أسس القوى الإمبريالية والنظام الرأسمالي والطرق التي يفرضونها وفق منطق القوة الاقتصادية والعسكرية. على العكس من ذلك، لا يمكن أن تشهد الديمقراطية أي تطور ضمن هذا المناخ العالمي المتأزّم.

ولأن التطور الطبيعي لحركة التاريخ يفرض البديل الديمقراطي المعتمد على البنى التحتية للمجتمع، لذا، فأنه يُعتبر شرطاً هاماً وضرورة حيوية في تبني نظام الكونفدرالية الديمقراطية. هذا النظام المبني على أسس العدالة الاجتماعية والرخاء الاقتصادي، يأخذ بعين الاعتبار الاختلاف الطبقي والتنوع الديني والعرقي.

6ـ إن حق تقرير المصير لكردستان، والمستند على النزعة القومية والتعصب القومي، يعني إنشاء دولة قومية ضيّقة، تديرها جماعة معينة، دون الأخذ بعين الاعتبار حقوق الآخر الموجود في كردستان. وبالتالي، يسوده التخلي عن بناء الديمقراطية التي لا تعرف الحدود السياسية المكوّنة

للمجتمع الكردستاني، ولا يجعلها مشكلة.

المؤسسات الكردية التي ستنشأ في إيران وتركيا وسوريا، وحتى في العراق، ستجمع ما بين بعضها البعض، وستقيم فيدرالياتها. وبهذا التواصل سيبنون كونفدراليتهم.

7ـ في كونفدرالية كردستان الديمقراطية، إن الوظيفة الأساسية، والقرار الأساسي هما للنواب ومجالس المدن والأحياء. لذلك، سيكون القرار صادراً من المكونات الدنيا للمجتمع، وفق إرادة الشعب. هذه النقاط الأساسية، التي قمنا باستخلاصها عبر تجربتنا، من أجل عالمنا الحالي والشرق الأوسط وكردستان، تبيّن أن إقامة كونفدرالية كردستان الديمقراطية هي ضرورة تاريخية ملحّة، يجب أن لا تؤجل. وعلى هذا الأساس، في يوم نوروز، يجب البدء ببناء الكونفدرالية الديمقراطية.

كونفدرالية كردستان الديمقراطية ليست نظام دولة تقليدية، بل نظام شعبي ديمقراطي غير تابع للدولة، ويقوم بإنشاء مجالس المواطنة الحرة المحلية بشكلٍ مباشر لكافة فئات الشعب، وعلى رأسها الشبيبة والمرأة، وفق سياسة التنظيم الديمقراطي المبدع، وعلى أساس مواطنة الكونفدرالية الحرة العادلة. وبالتالي، يعتمد على مبدأ القوة الذاتية والاكتفاء الذاتي، ويستمدُّ قوته من الشعب، ويتبنى الوصول إلى الاكتفاء الذاتي، متضمنا الاقتصاد أيضاً في كل ساحة.

تستمد الكونفدرالية الديمقراطية قوتها لنضالات التي خاضها حزب العمال الكردستاني خلال الأعوام الثلاثين الماضية، والتي قدم خلالها آلاف الشهداء في جميع الساحات، وعلى رأسها السجون والجبال.

من العمق التاريخي للمجتمع، والثقافة الغنية لمنطقة ميزوبوتاميا. وتستند إلى

الكونفدرالية الديمقراطية تتبنى نموذج المجتمع الأيكولوجي، وتعمل أساساً على تجاوز الضغوطات الجنسوية المجتمعية بنضال حرية المرأة، بعد الوقوف بوجهها بشتى الأشكال.

البنية الكومينية الديمقراطية للمجتمع الطبيعي المبني على نظام المشاعات البدائية وكونفدرالية العشائر إلى يومنا هذا، عبر تاريخ الحضارات، التي لم ترغب في الانضمام إلى المجتمع الدولتي المركزي. وكذلك في التاريخ القريب، فإنها تعتمد على حقيقة الشعب الوطني، والحياة الحرة، والتجربة الزاخرة بالمكتسبات التنظيمية الديمقراطية، التي هي ثمرة النضالات التي خاضها حزب العمال الكردستاني خلال الأعوام الثلاثين الماضية، والتي قدم خلالها آلاف الشهداء في جميع الساحات، وعلى رأسها السجون والجبال.

تطالب الكونفدرالية الديمقراطية الدولَ بإبداء الحرص تجاه الديمقراطية، عن طريق إصلاحات جذرية، وأن لا تبقى عائقاً أمام الدمقرطة، وأن تزيل جميع العراقيل من أمامها، وتناضل على مسار هذا الهدف. من الآن فصاعداً، ستكون ثلاثة قوانين سارية المفعول في كردستان؛ قانون الاتحاد الأوروبي، وقانون الدول المركزية، وقانون الكونفدرالية الديمقراطية. الدول المركزية إيران، العراق، سوريا، وتركيا، كلما قبلت بقانون كونفدرالية الشعب الكردي، فإن الشعب الكردي أيضاً سيقبل بقوانينها. والمصالحة يجب أن تكون على هذا الأساس.

تتخذ الكونفدرالية الديمقراطية من الاعتراف بجميع الثقافات الموجودة، والمحافظة عليها، والتعبير الحر عنها أساساً لها. وعلى هذا الأساس، تعتبر حل القضية الكردية بشكل ديمقراطي، وقبول الهوية الكردية في كل المستويات، وتطوير الثقافة واللغة الكرديتين وظيفة أساسية.

الكونفدرالية الديمقراطية تتبنى نموذج المجتمع الايكولوجي، وتعمل أساساً على تجاوز الضغوطات الجنسوية المجتمعية بنضال حرية المرأة، بعد الوقوف بوجهها بشتى الأشكال. وترى المستقبل في الديمقراطية المعتمدة على حرية الأجناس والأيكولوجيا، وتنظيم

المجتمع الكردستاني في كل ساحات تواجدها، والنضال على هذا الأساس ضد جميع أنواع التخلف والرجعية، وتوحد الحريات والحقوق الفردية مع تطور الديمقراطية المجتمعية.

الكونفدرالية الديمقراطية، ومن أجل إيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية، لا تتخذ العنف والضغط أسلوباً للحل. أي أنها تعتمد على سياسة السلم، وتستخدم حق الدفاع المشروع ضد الهجمات التي تستهدف الشعب، الوطن، الحرية، وحقوق الإنسان.

الكونفدرالية الديمقراطية هي حركة يقوم الشعب الكردي من خلالها ببناء الديمقراطية ونظامه الاجتماعي بنفسه. فهي تعبر في الداخل عن تكوين الوطن الديمقراطي، وفي الخارج تتجه نحو "الفوقومية" (ما وراء القومية). وتستند على الاتحادات المبنية على الحريات الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، الدينية، المذهبية، العرقية، والجنسية. وعلى هذا الأساس، فالمجتمع يدير نفسه بنفسه. وبناءً عليه، أناشد في البداية النساء والشباب، وجميع قطاعات المجتمع، لبناء تنظيماتهم الديمقراطية، وتصعيد نشاطاتهم الديمقراطية، وإدارة أنفسهم بأنفسهم.

إن الكونفدرالية الديمقراطية لكردستان تعبّر عن الوحدة الديمقراطية للشعب الكردي المجزأ في أصقاع العالم. ومبدأ الوحدة الديمقراطية سيكون أساساً لحل كل القضايا الداخلية للدول الشرق أوسطية، ومنها القضايا القومية. والرغبة في إنشاء الدولة على أساس التعصب القومي، كاستمرارية لمفهوم الدولة القومية، قد وصلت مراحلها الأخيرة، لأن هذه الرغبة ليست كافية لحل قضية الشعب الكردي، وتطوير المجتمع الكردي. وأدعوهم لفتح أبوابهم أمام الديمقراطية، وأن ينضموا إلى الكونفدرالية الديمقراطية على أساس الاتحاد الحر، والتقارب بين القوميات. لأن الكونفدرالية الديمقراطية تعتمد على الذهنية الديمقراطية ومفهوم الحرية، وتَعتَبِر الوحدةَ الحرة والعادلة بين الشعوب أساساً لها دون تمييز. وتحل القوميات الديمقراطية مكان القوميات التي تستند إلى الدول والقوميات التقليدية، التي حاصرت نفسها ضمن حدود معينة. وعلى هذا الأساس، فإنها تساند وحدة جميع القوى الديمقراطية وشعوب الشرق الأوسط.

العلاقات مع دول الجوار تستند على مبدأ الوحدة الحرة والعادلة، وعلى مبدأ إحياء وتنمية وإنعاش الحقوق الثقافية والاجتماعية والسياسية، التي تعيد بناء العلاقات بين الشعوب من جديد. وفي هذا الإطار، ندعو شعوب المنطقة إلى الوحدة الكونفدرالية، وندعو دول الجوار إلى اتخاذ موقف ديمقراطي منها.

إن الكونفدرالية الديمقراطية تدعو إلى الديمقراطية العالمية ضد الإمبريالية العالمية. وهذا نظام يجب أن تعيشه وتشهده جميع شعوب العالم في القرن الحادي والعشرين. إنها مسيرة تاريخية كونية تتجه نحو الكونفدرالية الديمقراطية. إنها مسيرة نحو عصر جديد. وعلى هذا الأساس، أدعو الإنسانية الديمقراطية جمعاء إلى بناء عالم جديد، والسير تحت سماء الكونفدرالية الديمقراطية الكونية.

على هذه الأسس والمبادئ، نعلن في نوروز عام ٢٠٠٥ تأسيس كوما كومالين كردستان، التي تعبّر عن وحدة وتنظيم الكونفدرالية الديمقراطية للشعب الكردي. إنني واثق أننا بهذا الشكل نقدم فلسفة جديدة وتنظيماً جديداً لشعبنا، وأعتبر تأسيس (ك ك ك) من قبلي شرفاً لي، وأدعو شعبنا لكي يجتمع تحت الراية التي تكون أرضيتها خضراء، تتوسطها شمس صفراء في منتصفها نجمة حمراء، وأن ينظموا ديمقراطيتهم، وأن يتكاتفوا، ويديروا أنفسهم بأنفسهم. وأنا بدوري، سأحمل هذه الراية بشرف. والدور الذي قمت به حتى الآن، سوف أواصله حتى النهاية. وسأقوم بوظائفي القيادية على أحسن نحو. وفي هذا الربيع، الذي هو ربيع أكثر قرباً من الحرية، أهنئ شعبنا وجميع شعوب المنطقة والأصدقاء بعيد نوروز.

وأقدم تحياتي وسلامي إليكم.

عبد الله أوجالان

20/3/2005

التتمة في العدد القادم

برنامج
تجمع النساء السامیات
KJB

الدائرة الأولى

أ ــ المدخل:

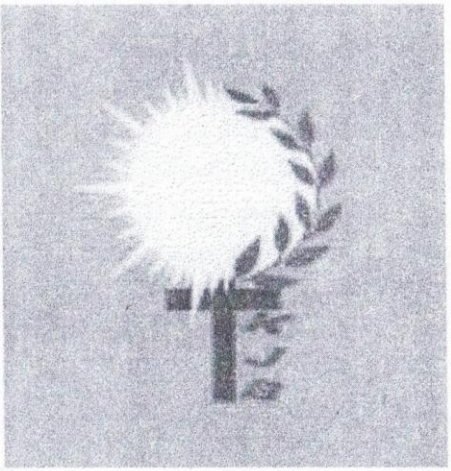

نحن النساء، كنا نمثل دور الإلهة الأم في بدايات التاريخ. وبذكائنا العاطفي ناصرنا العدل والمساواة والسلام، حيث كنا رمزاً للصفاء والجمال والعلم والإبداع الخلاق. وبذلنا جهوداً لا حدود لها في سبيل الإنسانية، وخلقنا الحياة بكدحنا وبعرق جبيننا. كانت تلك الأزمنة الغابرة بمثابة فجرٍ مشرقٍ للإنسانية، والحياة فيها زاهرة بألوان الربيع، ورائعة كروعة الأغنية؛ لأننا كنا نستمتع بحيوية الطبيعة وإبداعها، ونتعلم منها كل شيء. والطبيعة المتميزة بشفقة ورحمة الأم الحنونة، كانت تهمس في آذاننا معاني أسرارها الساحرة وألغازها الغامضة. تلك المعطاءة أهدتنا الأزهار والورود بأشكالها وألوانها الغنية، ووهبتنا النباتات بأنواعها. ومقابل هذا، قمنا بتقديسها، وقدمنا لها أروع الهدايا وأجملها. كنا رمزاً لامرأة الحب في تلك العصور القديمة، ونتبادل حباً أبدياً مع المخلوقات الطبيعية، التي تمثل لون الحياة الحقيقي. لذا، كان الجميع يبدي الحب والاحترام نحونا، دون أي بديل. فمنذ آلاف السنين وحتى الآن، نحن مَن دَوَنَ التاريخ للمرة الأولى، ونقشنا فيه كافة الجماليات والقيم الإنسانية. بتلك البراءة والصفاء الطفولي، كيف كان بإمكاننا أن نعلم أننا سنواجه عتمة شتاءٍ موحش، وأن ظلاما أبديا بانتظارنا في عتبة التاريخ. حيث أننا كنا نعيش الشفافية والنقاء، ولم نعرف الكذب والرياء. وبينما نحن نقترب بصفائنا وطيبة نوايانا، كان الرجال المسنّون والشباب الذين يثقون بقوة عضلاتهم يحسدوننا، ويحبكون الحيل والأكاذيب ضدنا. ووجدناهم في حالة من الوفاق والاتفاق، ويعشش الكذب والألاعيب في قلوبهم. ومن ثم شنوا هجوماً على قيمنا المقدسة لإشباع رغباتهم الأنانية وجوع نفوسهم، راغبين امتلاك كل شيء. في البداية، رفضوا الآلهة الأم، واحتجوا عليها، وأرادوا تجفيف منابع الحياة. لم نستطع قبول تلك الألاعيب، فعارضناها، وأعلنّا عدم رضانا، وتوحدنا حول قيمنا

كالبنيان المرصوص. إلا أن الماكرين هاجمونا بعنف لا مثيل له، ومزقوا أرواحنا وأجسادنا، وأنزلوا علينا اللعنة، وأعلنوا للجميع أننا جنسٌ ملعون. ومن ثم جعلوا من كل امرأة أمَة تعبد حكمهم، وترضخ لسيطرتهم وظلمهم. ولم يكتفوا بهذا، بل تحول شرَه الوصول إلى السلطة في عيونهم لمرض خبيث. فبحكاياتهم وخرافاتهم الكاذبة، أعلنوا أنفسهم رهباناً وأرباباً وملوكاً متسلطين، وقاموا باستعباد الإنسانية بالهراء الكاذب والأقنعة المصطنعة، ولطخوا الحياة الزاهية بلون الدماء بدلاً من ألوان الربيع، وحولوا فجر الإنسانية المشرق إلى ظلام ليلٍ دامس.

إن سرد هذا التاريخ سهل وبسيط... ولكننا خضعنا له مدة خمس آلاف سنة، فباعونا في الأسواق، وانحصرنا بين أربعة جدران، وأباحوا موتنا وقتلنا، بدءاً من الرجم بالحجارة، وحتى الحرق وكافة أشكال الموت. وفي أغلب

الأحيان، كنا نشعر أن الموت أفضل من هذه الحياة الذليلة، ولهذا، فضلت الكثيرات منا الموت عليها. وفي نفس الوقت، تلقينا المديح والمجاملات الغزلية باسم العشق، وألّفوا الأشعار باسمنا، وتوّجونا بالتيجان، وزيّنونا بالقلائد والجواهر والألبسة الفاخرة، ووضعونا في أقفاصٍ ذهبية وبئر سحيقة. كل هذا بسبب دوام حكم الظلام والعبودية.

ساهمنا كثيراً كي نكون وجدان وضمير الإنسانية داخل الوعاء المغلي لحضارة الرجل. فزمن الآلهة الأم ما يزال حياً في ذاكرة الإنسانية بشكل مخفي مكبوت. وعلى مدى هذه العصور الطويلة، التي مرت بنا، لم نستطع أن نرضى ونقبل بهذا الشتاء القاتم القارص، بل كنا ننتظر في عتمة هذا الظلام ولادة وانبعاث الشمس في يوم جديد، وكنا بانتظار اليوم الذي سيعود فيه الربيع الزاهر.

وها نحن نجد أننا نلتقي، لأول مرة، بزمن المرأة، في هذا العصر الجديد، بعد خمس آلاف سنة. ونرى بصيص الأمل يشع بقوة في هذا الزمن أكثر من كافة الأزمنة والعصور الماضية؛ لنناضل في سبيل إحياء قيم الآلهة الأم بجهودنا ذات الطابع الاجتماعي الواقعي، ونقوم بإحياء عواطفنا، ونجدد جوهر قلوبنا المسالمة، ونظهرها بسطوع للحياة. فقد تسلحنا بالوعي والإيمان القوي، واكتملنا بالنضوج، وخلقنا في داخلنا قوة عظيمة تكفي لرفع مستوى الكفاح، في سبيل حرية المرأة وإحراز النجاح في الزمن الذي نحياه؛ لنجعل من هذا القرن عصر انتصار المرأة والإنسانية جمعاء، إذ لا بد من تغيير مسار التاريخ بتنظيم أنفسنا. لذا، علينا التعرف على أزمة نظام الدولة الأبوية، والذي نسميه بحضارة الرجولة المهيمنة، وأن نزيل آثاره وتأثيراته من أرواحنا وقلوبنا، ونهدف لتجاوز وإنهاء نظامه.

ب ـ أزمة حضارة الدولة الأبوية:

إن حضارة الدولة الأبوية البطرياركية مارست الظلم والاستبداد بكل بشاعة على المرأة والبشرية، وتركتهم عرضة للألم والعذاب على مر خمس

آلاف سنة خلت. ونجدها اليوم تواجه مرحلة ترتج بأزمةٍ مزمنة، حيث تحولت الأزمة إلى مرحلة مليئة بالفوضى والمشاكل المستعصية الحل في يومنا الراهن، بسبب النظام الإمبريالي، ممثل الحلقة الأخيرة لهذه الحضارة؛ وتفاقمت المشاكل والأزمات في جميع أنحاء العالم، وانتشرت بين كافة الشعوب، كانتشار النار في الهشيم، ولم تبقَ ساحةٌ لم تنل حصتها من مشاكل هذا العصر.

إلى جانب كل هذا، نجد أن الحروب والضربات الدامية الأثنية، والأزمات الموجودة في الدول القومية، لم تنحسر في الكثير من المناطق العالمية. ووصل مجتمعنا الدنيوي درجةً لم يعد قادراً فيها على تحمل مشاكل الجوع والبطالة المتفشية بشكل مخيف. فالانحلال الخلقي الاجتماعي، والفردية المفرطة (الأنانية المفرطة)، أوقعت البنية الاجتماعية في الركود، وباتت تهدد التطور الاجتماعي بشكل رهيب. ونلاحظ أن حاجات التعليم والصحة باتت في وضعٍ معدوم الحل، وانتشرت أمراض السرطان والإيدز والقلق والاضطرابات الدائمة في كافة أرجاء المعمورة. وتحولت المؤسسات الفنية والرياضية إلى وسائل مخادعة ومخدرة تفسد المجتمع، حيث أن العلم والتكنيك من أكثر الوسائل التي يجب أن تلعب دورها في هذه المراحل المتسمة بالأزمات المزمنة، إلا إننا نجدهما قد تحولا إلى وسائل فتاكة تخدم النظام الأبوي وحكمه، والذي استغلهما في صنع الأسلحة وتطوير الحروب النووية.

وتوجهت قوة السلطة القتالية في بنية الدولة نحو عامل الشدة والعنف أكثر من أي عامل آخر، بحيث لم تعد تكتفي بوسائل الضغط والقمع التي تمارسها بحق حقوق وحريات الإنسان، ولا تتخلى عنها. هذا الوضع يفسح المجال لتطور حق الدفاع المشروع في المجتمع، ويخلق الحاجة والضرورة لتبادل العنف والشدة بين الأطراف المعنية. والكوارث التي حلت بالبيئة وصلت إلى خطورة فظيعة لا تهدد الإنسانية فقط، بل وتهدد الوجود والأحياء والمخلوقات على سطح الأرض. والأطفال الذين يدخلون ضمن حسابات النظام الإمبريالي، يتحولون إلى أجيال نافعة له عندما ينشئون تحت ظلهم ويترعرعون بين أحضانهم. أما الشيوخ والمسنون بالنسبة لهم، فيشكلون عبئاً أمام الإنتاج الإمبريالي وربحه. كل هذه الظواهر تشكل انكسارا في رغبة التجديد والانبعاث لدى الفرد، وتسد الطريق في وجهه لتقرير مستقبله بإرادته الذاتية. والظاهرة التي تشير إلى هذه الحقيقة (بأنه لم يبق أي فرد لم يخضع لتأثير النظام الإمبريالي)، تؤكد لنا بأن النظام قد أتمّ عملية نشر وتوطيد ذهنيته وتمكين طرازه الذكوري، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية (إمبراطورية الأزمة والفوضى) باتت تعكس هذه الحقائق في بنيتها الداخلية بشكلٍ ظاهر للعيان.

داخل هذا النظام الموجود، يسعى كل فرد ويجهد من أجل الوصول إلى توضح مدى تعمق ديالكتيك هذه العلاقة المخيفة بين النظام وظاهرة المرأة. وهذا الوضع سبّب ضياع هوية المرأة وانزلاقها نحو الهاوية. لهذا، كلما تعرفت المرأة على حقيقتها، كلما استطاعت أن تتجاوز انحطاطها. وهذا بدوره يعني تجاوز مشاكل المجتمع. ومع مرور الزمن، ستخلق إمكانيةِ فك عقدة النظام الكأداء. فهوية المرأة تمثل في الجوهر قيم المشاعية الاجتماعية. وكلما فقدت المرأة تأثيرها في المجتمع، كلما تم الابتعاد عن ذلك الجوهر. وتخلف علم الاجتماع، وعدم إيلائه الاهتمام لهذه المسائل نابع من أزمة الإمبريالية المتجذرة. ومع ظهور كل هذه الحقائق للعيان، نلاحظ أن ظاهرة المرأة بدأت بإظهار نفسها للواقع بكل جوانبها.

السلطة. ونفس الشيء سارٍ بالنسبة لأدنى فئة مضطهَدة فيه. فحتى أفقر رجل في المجتمع يرى نفسه إمبراطوراً صغيراً أمام المرأة. والديالكتيك ذاته بات يطبع العلاقة الموجودة بين المرأة الأم والأطفال أيضاً. إلا أن مؤسسة العائلة المقدسة، التي تشبث بها النظام السلطوي ببراثنه، بدأت بالانحلال والتشتت. ومؤسسة العائلة، التي تمثل نواة النظام، تؤكد لنا أننا نعيش مرحلة اجتماعية تشبه عملية تجزئة الذرة. فالعلاقات بين الأب والأم والأطفال والمسنين أصبحت تفقد معانيها مع

مرور الزمن، وتعمّق الضغط والإرغام الممارس بحق المرأة توازيا مع عمق أزمة النظام الامبريالي. وكلما تفاقمت المشاكل الاجتماعية ، كلما وقعت المرأة تحت وطأة ثقل أزمة النظام ومشاكله لوحدها. وبدءا من أغلظ أشكال الشدة، وحتى أرفع وسائل الاستعباد والاحتكار الذي يعتمد تبضيع المرأة وتشويهها، كلها توضح مدى تعمق ديالكتيك هذه العلاقة المخيفة بين النظام وظاهرة المرأة. وهذا الوضع سبّب ضياع هوية المرأة وانزلاقها نحو الهاوية. لهذا، كلما تعرفت المرأة على حقيقتها، كلما استطاعت أن تتجاوز انحطاطها. وهذا بدوره يعني تجاوز مشاكل المجتمع. ومع مرور الزمن، ستخلق إمكانية فك عقدة النظام الكأداء.

فهوية المرأة تمثل في الجوهر قيم المشاعية الاجتماعية . وكلما فقدت المرأة تأثيرها في المجتمع، كلما تم الابتعاد عن ذلك الجوهر. وتخلف علم الاجتماع، وعدم إيلائه الاهتمام لهذه المسائل نابع من أزمة الإمبريالية المتجذرة. ومع ظهور كل هذه الحقائق للعيان، نلاحظ أن ظاهرة المرأة بدأت بإظهار نفسها للواقع بكل جوانبها.

كل هذه الأمثلة تثبت استحالة استمرار النظام الحالي بهذا النمط. والذهنية التي أنجبت الحضارة الأبوية هي العامل الوحيد لتفاقم الأزمات اليومية التي حلت بالنظام الامبريالي. أزمة نظام المجتمع الحاكم المترعرع على أرضية الدولة الأبوية وعلى عوامل العنف والسلطة، أصبحت من المواضيع الأساسية التي تناقش بين الإنسانية بشكل معمق في يومنا الراهن. يجب أن نعلم أن استحالة استمرار معادلة الدولة الرأسمالية لا تكفي لوحدها، بل من المعلوم أيضا أن جميع براديغمائيات

> **الرجل هو انعكاس لاستبداد الدولة في العائلة، ويمثل هذه السلطة على المرأة والأطفال ضمن نطاقها.**

الأنظمة الاجتماعية التي تطورت ضد المرأة والإنسانية على مر التاريخ، لن تستطيع الاستمرار بهذا الوضع، لأن العالم وصل حدود التحول الديناصوري عبر سلطة الرجل التي لا تعرف الحدود.

ج ــ الجنسوية الاجتماعية هي منبع أزمة الشرق الأوسط:

منطقة الشرق الأوسط هي الجغرافيا التي انفجرت فيها أزمة النظام الإمبريالي. وهي مركز البحث عن سبل وطرق التغيير الجذري. وبسبب التأثيرات الباقية من الثقافة النيولوتية، نجد أنها صاحبة قوة نوعية عظيمة تمكّنها من تجاوز أزمة النظام الإمبريالي. وبسبب ميزاتها التاريخية التي يتم مواربتها، ولا يُنظَر لها بعين الاعتبار، نجد أنها المنطقة الوحيدة في العالم، التي لم تُفتَح من قبل الرأسمالية الإمبريالية.

وبالتالي، نلاحظ أن كافة السياسات التي طورتها الإمبريالية خلال القرنين المنصرمين بهدف فتح واستعمار هذه المنطقة، قد تحولت إلى عوامل ومؤثرات أساسية لتعميق أزمة العصر. ويوماً بعد يوم، نجد أن سياسات الرأسمالية الإمبريالية والدول القومية في المنطقة تتسبب في تجذر هذه المشاكل، حيث أن التدخل الأخير الذي طورته القوى العالمية على المنطقة فتح السبيل لتكثيف التناقضات فيها.

والحقيقة المعاشة في هذه المرحلة، هي السعي لوضع أهداف جديدة، تعمل على تفاقم الأزمة التي حلت بالإنسانية، والتي تجاوزت حدة الحروب العالمية. وكل هذا يعرض لنا مدى وضوح التناقض بين الشعوب والقوى الدولية في المنطقة. وبسبب تأثيرات النظام الأبوي، الذي يمتد حكمه إلى خمس آلاف سنة، نجد أن حقيقة الشعب، التي هي أصل ديناميكية التغيير، تعيش حالة صعبة، لا تستطيع فيها التنفس والتحرك بسهولة. والعلاقة بين المجتمع والدولة تقاوم التغيير، بسبب تأثيرات الثقافة البطاركية. وبنفس

الوقت، لم يتم تجاوز ظواهر السلطة والحرب مطلقاً.

جميع هذه الظواهر تساعد في تعميق مشاكل المرأة في منطقة الشرق الأوسط، حيث أن المشاكل الأثنية والمذهبية والقومية، وترافقا مع الحقيقة التي تطورت بعد تدخل الرأسمالية الإمبريالية، تأسر المرأة، وتقيدها ضمن حدود الأزمة. وكافة المشاكل الموجودة في منطقة الشرق الأوسط، بشكل عام، تنعكس على علاقة المرأة والرجل. فكل عائلة تحتضن مشاكل تكافئ مقدار مشاكل دولة كاملة، بسبب الفوضى والإضرابات الحاصلة. فالشرخ الموجود بين الجنسين هو بمقدار كبر الشرخ بين الدولة والمجتمع، ويتسبب بنفس الدرجة بالمؤثرات القوية لتعمق الأزمة السائدة. فالمجتمع بكافة جوانبه مجتمع رجولي (ذكوري). والفروقات الجنسية متفشية في كل مناحي الحياة، حيث توضع المرأة في مركز المشاكل العالقة. فالمرأة التي تأخذ مكانها في أسفل بنى مجتمع الدولة الأبوي، تُعتبر من أحط المخلوقات التي يجب أن تتعرض لهجوم الرجل وعنفه بشكل مشروع. ويقيّمون المرأة على أنها السبب الأساسي للانحطاط والضعف. وتَردّت حياة المرأة الاجتماعية لدرجة الصفر، نتيجة الأوضاع المذكورة. أما في الميادين السياسية والمجتمعية والاقتصادية، فنجد أنه لا ذكر لاسم المرأة. وفي النتيجة، نستنتج أن وجود المرأة لا يتجاوز حدود العائلة.

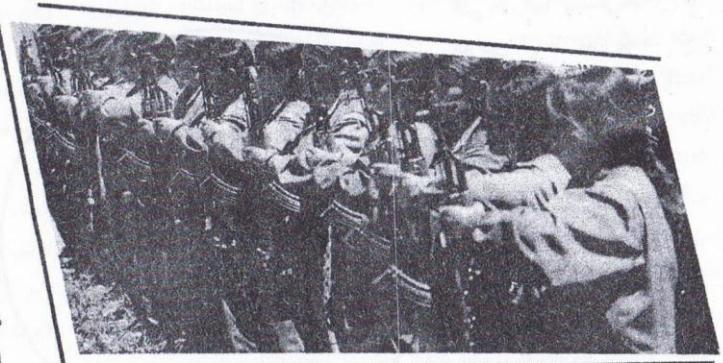

وبدلاً من خلق الوحدة بين قاعدة المجتمع الأبوي وانعكاسات الحضارة الغربية المتمدنة والمعاصرة، يتم خلق عُقد كأداء. وكثرة الأطفال، وتعدد الزوجات يسببان إحلال الفقر، وعدم تطور الاقتصاد المساعد على استمرارية وجود العائلة. والعائلة التي تعتمد على هذا الطراز القديم في ية في منطقة الشرق الأوسط، والتي انهزمت في كافة مجالات الحياة، منطوية على نفسها، محافظة، منغلقة تجاه الخارج، ومفعمة بروح الهجوم نحو الشعوب الأخرى. كما نرى الرجل الشرقي المهزوم في كافة مجالات الحياة يطابق الحقيقة ذاتها، ويهاجم المرأة في حدود العائلة. فالرجل المشحون بالانفعالات النابعة من عدمية الحل والحماية لمجتمعه، يقوم بإفراغ انفعالاته وصب جام حقده وغضبه بوجه المرأة والأطفال العاجزين عن حماية أنفسهم.

وكافة الجرائم التي تحصل تحت اسم الشرف تنبع من هذه الانفعالات المتولدة عن الضعف الذي يعيشه الرجل ضمن الأزمة الاجتماعية الراهنة. وفي الحقيقة، نجد أن الذي يلطخ الشرف هو الرجل ذاته. ولأجل التخلص من هذا الحال، يفرغ شحنات انفعالاته على رأس المرأة، كي يبرر ضعفه وانهزامه في هذا النظام. وفي هذه المراحل العصيبة والمتأزمة، نلاحظ ازدياد الاغتصاب الجنسي، وكافة أشكال العنف ضد المرأة. فحتى الآن، ما تزال الدولة الإيرانية ترجم المرأة بالحجارة. وفي العراق، وصلت حوادث الاغتصاب الجنسي مستويات لا تصدق مع التدخل الأمريكي. وفي تركيا، لم تتوقف أو تقل نسبة الجنايات وجرائم القتل المرتكبة بحق المرأة تحت اسم الشرف والأعراف الاجتماعية . وانتحار النساء ظاهرة لا يمكن إنكارها أو غض النظر عنها. ولا تزال ظاهرة الختان مستمرة في أغلب دول الشرق الأوسط.

علاقاتها مع الدولة، لا تستطيع أن توفر

اقتصادها، بل تقع في حالة متأزمة ومعقدة. والعائلة الشرق أوسطية تتزلق بذلك في مطبات جدية. ورغم روابطها الاجتماعية المنحلة، نجد أنها ما تزال تحافظ على وجودها، لأنها تمثل الخندق الأساسي للمجتمع الشرقي. وفي حال فقدان الرجل سلطته في هذا الخندق، يبدأ شعور الفناء لديه. ولذلك، يقاوم التغيير والتجدد. الرجل والنظام الذي تأسس حوله يحتلان مكانا بارزاً ضمن مركز الأزمة العصرية. والرجل هو انعكاس لاستبداد الدولة في العائلة، ويمثل هذه السلطة على المرأة والأطفال ضمن نطاقها. ومن ناحية أخرى، نجد أن الدول الاستبدادية في منطقة الشرق الأوسط، والتي انهزمت في كافة مجالات الحياة، منطوية على نفسها، محافظة، منغلقة تجاه الخارج، ومفعمة بروح الهجوم نحو الشعوب الأخرى. كما نرى الرجل الشرقي المهزوم في كافة مجالات الحياة يطابق الحقيقة ذاتها، ويهاجم المرأة في حدود العائلة. فالرجل المشحون بالانفعالات النابعة من عدمية الحل والحماية لمجتمعه، يقوم بإفراغ انفعالاته وصب جام حقده وغضبه بوجه المرأة والأطفال العاجزين عن حماية أنفسهم. وكافة الجرائم التي تحصل تحت اسم الشرف تتبع من هذه الانفعالات المتولدة عن الضعف الذي يعيشه الرجل ضمن الأزمة الاجتماعية الراهنة. وفي الحقيقة، نجد أن الذي يلطخ الشرف هو الرجل ذاته. ولأجل التخلص من هذا الحال، يفرغ شحنات انفعالاته على رأس المرأة، كي يبرر ضعفه وانهزامه في هذا النظام. وفي هذه المراحل العصيبة والمتأزمة، نلاحظ ازدياد الاغتصاب الجنسي، وكافة أشكال العنف ضد المرأة. فحتى الآن، ما تزال الدولة الإيرانية ترجم المرأة بالحجارة. وفي العراق، وصلت حوادث الاغتصاب الجنسي مستويات لا تصدق مع التدخل الأمريكي. وفي تركيا، لم تتوقف أو تقل نسبة الجنايات وجرائم القتل المرتكبة بحق المرأة تحت اسم الشرف والأعراف الاجتماعية . وانتحار النساء ظاهرة لا يمكن إنكارها أو غض النظر عنها. ولا تزال ظاهرة الختان مستمرة في أغلب دول الشرق الأوسط.

رغم كل هذه الحقائق، والانحلال الناجم عن هذه الأزمة العصرية، دخلت المرأة الشرق أوسطية عملية البحث عن الحرية والمساواة. وهي من أقوى الديناميكيات، التي تمثل دور الطليعة في عملية تجاوز المجتمع الجنسي، وتطوير التحول الديمقراطي. وهي صاحبة إمكانيات هائلة لإحراز انطلاقة قوية في المنطقة، والتي ستخدم مصالح الشعوب والنساء عامة. ومع ابتداء هذه الحركات الاجتماعية واستمرارها، نصل مفترق طرق للكفاح؛ إما أن نساهم في إيجاد الحلول المناسبة لهذه الأزمة، أو أن يكون لنا دور مؤثر في تعميق حدة الأزمة. والتحول الديمقراطي الذي سيحصل على صعيد المنطقة، سيتسبب في ازدياد تقلص النظام الأمريكي في المنطقة، وسيساعد في انتشار هذه الموجات في كافة أنحاء العالم. وفي نفس الوقت، ستجري تطورات كبيرة في عملية التحول الديمقراطي، وستضفي عليها السرعة الواجبة لبناء الحضارة الديمقراطية العالمية.

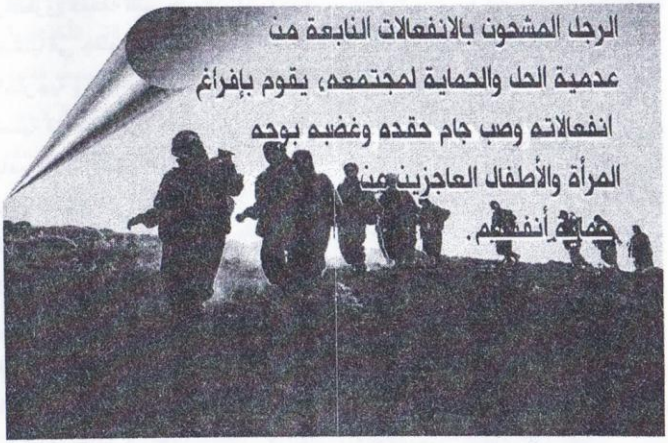

برنامج حزب الاتحاد الديمقراطي PYD

الحلقة الأولى

مدخل

مع بداية الألفية الثالثة دخل الشعب الكردي – أحد أقدم شعوب العالم – مرحلة جديدة من تاريخه المليء بالبطولات والمآسي، بحيث لم يحل فيها بعد قضاياه الوطنية والديمقراطية والحرية بشكل جذري ودائم، ولكن بات يمتلك معظم المقومات الضرورية لتحقيق الحلول لهذه القضايا، حيث أصبح بشكل عاملاً حاسماً، ويأخذ مكاناً ودوراً استراتيجياً في السياسات الدولية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط.

إن الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعاني اليوم من أكبر وأشمل أزماتها، تسعى بكل قواها لتجاوز وضعها الراهن، من خلال تمرير سياساتها في الشرق الأوسط، الذي تحول جراء ذلك إلى ساحة تتصارع فيها قوى المنظومة الدولية والإقليمية والقوى الشعبية، الأمر الذي يؤدي إلى تسريع عملية التغيير للأنظمة السياسية القائمة في المنطقة .تؤثر التطورات السياسية المتسارعة بقوة على الوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط. فبينما تتعرض البنى الأيديولوجية والسياسية والأخلاقية والتنظيمية والاجتماعية والاقتصادية إلى التفتت والانحلال، بدأت البدائل الجديدة بالظهور رويداً رويداً. إن المستوى التنظيمي، ومدى استعدادات القوى السياسية الموجودة هو الذي سيحدد من سيخرج منتصراً من هذا الصراع.

تحتل سوريا مكانة هامة في الصراع الجاري في المنطقة، وهي تنجر أكثر فأكثر إلى مركز الأحداث بالتزامن مع حدة التطورات السياسية المعاشة. وإن موقفها، والدور الذي ستلعبه سيكون له تأثير كبير، إيجابياً أو سلبياً، على منحى التغييرات في المنطقة، وعلى مستقبل سوريا نفسها. بمعنى آخر، سيؤثر تحقيق عملية إجراء تحولات ديمقراطية في سوريا، وإيجاد حل ديمقراطي للقضية الكردية إيجابياً على مجمل عملية التغيير الديمقراطي في المنطقة. ومن جهة أخرى، سيلعب إصرار سوريا في الحفاظ على وضعها الحالي، وإهمالها لإيجاد حلول للقضايا الديمقراطية والحقوق العادلة للشعب الكردي دوراً أساسياً في جعلها هدفاً لتدخلات القوى الخارجية وتصاعد المعارضة الداخلية.

قضية الشعب الكردي في سوريا تتمتع بأهمية استراتيجية في تحديد منحى عملية التغيير في سوريا. فقدرة قيام النظام السياسي في سوريا على إجراء التغييرات الديمقراطية المطلوبة مرتبطة بشكل وثيق بتحقيق حل عادل للمسألة الكردية، التي أصبحت تشكل حجر الزاوية في مجمل العملية السياسية في البلاد، والمقياس الأساسي في جدية أي برنامج للتغيير الديمقراطي.

ومن جهة أخرى، لا يكون مبالغة إذا قلنا أن سوريا، ببنيتها الثقافية والذهنية الراهنة، وتشتت المعارضة الديمقراطية، غير قادرة على تحقيق التغييرات الديمقراطية السليمة بمعزل عن القوى الديمقراطية المنظمة للشعب الكردي، والتي أصبحت تمتلك مستوى تنظيمياً ووعياً سياسياً وثقافة ديمقراطية وخبرة نضالية تؤهلها لأن تقوم بدور طليعي في هذا المضمار.

إن الحل الكونفدرالي الديمقراطي لقضية الشعب الكردي في سوريا هو الخيار الأنسب لتحقيق حل عادل للمسألة الكردية بجميع جوانبها الوطنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية... الخ، إلى جانب دمقرطة سوريا، وتحقيق الوحدة الوطنية والأخوة بين جميع فئات الشعب السوري، والمساواة والعدالة بين جميع الشرائح الاجتماعية. وهو يشكل أرضية لبناء مجتمع ديمقراطي، وضمان

لتجاوز جميع السياسات والعقليات القومية الضيقة والطائفية التي تستند إلى المفهوم الكلاسيكي لسلطة الدولة ونقدس العنف. في حين أن معارضة الحل الكونفدرالي الديمقراطي، أو رفضه، سيمهد الطريقَ أمام ظهور مخاطر جدية يتم فيها جر الشعب الكردي ليكون طرفاً في دوامة جديدة من الاقتتال والصراع، أشد بكثير مما تشهده المنطقة الآن .يدخل مجتمعنا الكردي في غرب كردستان القرن الحادي والعشرين وهو يمتلك إمكانيات مادية ومعنوية لا يستهان بها، استمدها من النضال الكبير الذي خاضه بجميع فئاته، منذ أكثر من عشرين عاماً، في إطار عملية تطوير النضال التحرري الوطني في عموم كردستان، قطع فيها أشواطاً كبيرة في الثورة الوطنية والديمقراطية والذهنية، وحقق من خلالها أرضية متينة وأساساً راسخاً لبناء مؤسساته الوطنية والديمقراطية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية... الخ، والتي تشكل جوانب بناء الكونفدرالية الديمقراطية. إن اكتمال بناء هذه المؤسسات بالاعتماد على القوى الذاتية لشعبنا، والتضحيات التي بذلها حتى الآن، والقوة المعنوية التي يستمدها من دماء آلاف الثوريين الذين قدموا أرواحهم في هذا الدرب، وبدعم متبادل مع حركة التحرر الديمقراطي في عموم كردستان والقوى الديمقراطية في سوريا؛ سيكون اكتمالاً لبناء الكونفدرالية الديمقراطية وحلاً للقضية الكردية في غرب كردستان بنفس الوقت.

الفصل الأول

الوضع السياسي

ـ على الصعيد العالمي :دخل نظام المجتمع العالمي مساحة الفوضى البينية حصيلة انهيار الاشتراكية المشيدة في ١٩٨٩ لأسباب بنيوية. وهذه الأزمة التي دخلها النظام الرأسمالي تختلف نوعياًعن الأزمات الدورية التي دخلها في السابق. إن التغيرات الجذرية في المجتمعات لا تتحقق من خلال الأزمات العادية، بل نتيجة الأزمات التي تأخذ طابع الفوضى البينية. فالأنظمة تستطيع ترميم ذاتها وإطالة عمرها في مراحل الأزمات العادية، كما فعل النظام الرأسمالي في مراحل أزمته الأولى والثانية. أما المراحل التي تأخذ فيها الأزمة طابع الفوضى البينية، فإنها تعبر عن الفوضى اللازمة لأجل ظهور أشكال جديدة للأنظمة الاجتماعية السياسية. يحاول النظام السائد إطالة أمده من خلال ترميم وإصلاح تشكيلاته، وتطويرها على أساس عولمة الرأسمالية، حيث تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دوراً ريادياً في هذا المجال، وتفرض هيمنتها، لتأخذ شكل الإمبراطورية الشبيهة بالإمبراطورية الرومانية في مرحلة انهيارها .تبحث إمبراطورية الفوضى بالزعامة الأمريكية عن التوازنات الجديدة في خضم العوائق الثنائية البارزة داخلياً وخارجياً. فالنظام الدولي العالمي لا يكون بلا إمبراطوريات. أما حالة الدول المستقلة كلياً عن بعضها، فهي مجرد فرضية لا وجود لها عملياً. فما هو دارج هو حالات تبعية الدول إزاء بعضها البعض، بحيث تتحول هذه التبعية لدى بعض المجموعات إلى إمبراطورية هي الأقوى نظاماً وذات الكلمة الفصل. وأمريكا مضطرة لتوسيع وبسط نفوذها عمقاً واتساعاً من جانب، ولكن الربح وتكديس رأس المال الأعظمي للنظام يضيق الخناق على ذلك من جانب آخر. فالتحكم بتوازنات الربح منوط بالتوسع.

بالمقابل، فالعلاقات تتوتر بسبب تضارب منافع الكثير من القوى. ولكن سيادة قاعدة الأقوى لا تتيح الفرصة لتلك التوترات في تشكيل قطب ثانٍ. هكذا ستستمر عولمة المرحلة في أجواء متأزمة، في حين أن قانون الربح المتناقص رغم كل التدابير، ارتفاع الأسعار بسبب الضرائب، تلوث البيئة، المصاريف الناجمة عن ممارسات الدولة الاجتماعية، والمعارضة الديمقراطية المتسعة والمتزايدة؛ كل ذلك يحد من نسبة تكدس رأس مال النظام .إن النظام

الأمريكي، الذي يسعى جاهداً لإدارة ذاته داخل الأزمة، يتحرك بوعي ودقة كي لا يتكبد خسائر كبيرة. فتوسع هيمنته بعد انهيار النظام السوفييتي يكاد يكون تلقائياً. وعلى النظام الرأسمالي الاعتراف بأن هذا التوسع لا ينبع من قوته، بل من عدم قبوله لأي فراغ. ويجب رؤية حقيقة أن الإمبراطورية الأمريكية وُجِدَت من دون رغبة وإرادة ذاتية نسبياً من جهة، وكضرورة فرضت ذاتها من جهة ثانية. لذلك فإن هذا التوسع لن يقودها إلى الخروج من الأزمة، بل على العكس، سيساهم في تعميق أزمتها أكثر فأكثر. فالمناطق التي تم التوسع فيها تتميز بالفوضى الكبيرة والتناقضات العميقة.

كان لا بد للولايات المتحدة الأمريكية بعد أعوام الألفين من تكوين تشكيلاتها الجديدة اللازمة كقوة أقرب إلى الإمبراطورية. وهذا ما يتناقض مع مبدأ سلطتها القتالية، إذ ليس بمقدورها التراجع بالقوة العسكرية والاقتصادية والمعلوماتية المحدودة. وتتمثل وظيفتها الأولى في إدارة شؤون النظام داخل الأزمة، دون تكرار الدخول في صراعات مع قوى النظام، مثلما جرى في الحربين العالميتين، بل باستخدام الأجهزة الإقليمية والدولية القائمة. من جهة أخرى، فمستقبل النظام بزعامة أمريكا خلال ربع أو نصف قرن يشير إلى احتمال دخوله مرحلة الجزر، لا المد. وحتى إذا شاء مواصلة وجوده الحالي، فلا يمكنه ذلك، ولن ينتهي إلا بتقزمه وبتحجيم كيانه العسكري العملاق.

هذه هي المسألة الأساسية والتناقض الأولي على الصعيد الجيوبوليتي بالنسبة للنظام بزعامة الولايات المتحدة وحلف الناتو والأمم المتحدة. ويستمد التناقض الأمريكي - الأوروبي مصدره من هذه الحقائق. فقوى النظام وأذياله يشعرون بالسخط من موجة العولمة التي يتم إعلاؤها بالزعامة الأمريكية. ونخص بالذكر هنا تزايد ردود فعل جمهوريات أوروبا وديمقراطياتها الغيورة على استقلاليتها القديمة، والتي تمثل الجناح الأكثر تحفظاً لنظام العولمة الرأسمالية بتمسكها بكياناتها وتشكيلاتها القومية، وعدم سماحها بسحق الدول القومية. وتحاول التخلص من الهيمنة الأمريكية عبر توسيع ديمقراطيتها وتجربة البدائل المتمثلة في تفعيل دور حقوق الإنسان والديمقراطية البورجوازية تحت ترسانة الاتحاد الأوروبي.

كما تشكل كل من الصين واليابان قوة احتياطية في المحيط الهادي، بحيث تتحلى بطاقة كامنة مخولة لأن تكون بؤرة ثالثة. ويمكن لها أن تصبح إحدى قوى التوازنات العالمية على المدى البعيد نسبياً، إلا أنها لا تستطيع الحفاظ على استقلالية نسبية. وتنضم إلى هذا المنحى دول أخرى مثل روسيا والبرازيل على أساس تطوير دولها القومية. فهذه الدول مرغمة على الرضا والاكتفاء باستقلال محدود. أما الدول والبلدان التائهة في الوسط، والتي ظهرت على حساب توازنات سياسة القطبين، فإنها تجد نفسها وجهاً لوجه أمام التشتت الكلي أو الجزئي، وأمام مصاعب إعادة البناء، فهي تعاني أزمات عميقة وجدية نتيجة العولمة الرأسمالية. تعيش هذا الواقع دول الشرق الأوسط والبلقان والقفقاس بشكل واضح ومكثف. وهي تسمى بالدول العاصية، حيث لا تدخل المستوى المرسوم لها، فيُأتى بها إلى النقطة المرادة بقوة النظام العسكرية والاقتصادية والثقافية. إن منطقة الشرق الأوسط البعيدة عن الصهر الكلي تشكل موقفاً ثائراً كلياً. لكن البنى المتزمتة والسلطوية الكبيرة، والمتخفية تحت الرداء الإسلامي مرغمة على التمزق. أما فيما يتعلق باللوبي اليهودي المؤثر في القوة العالمية، فهو مرغم على مراجعة حساباته وطموحاته القديمة بسبب مسألة إسرائيل. والمرحلة الجديدة المبتدئة بحادثة ١١ أيلول ٢٠٠١ التآمرية والمعقدة، هي الآن وجهاً لوجه أمام الديناميكيات التي ستحدد مجدداً مصير النظام السائد برمته، وليس مصير الشرق الأوسط فقط .يمكننا إيجاز سمات النظام السائد وقضاياه على الشكل التالي:

- آيرتقي الصراع الراهن إلى مستوى حرب عالمية ثالثة بكل معنى الكلمة، بحيث لا تجري إدارته وفق المقاييس والمعايير التقليدية للحروب العالمية. فإمبراطورية الفوضى لا تدير شؤونها بالأساليب السياسية والعسكرية فقط، بل عبر الشركات الاقتصادية العالمية والمؤسسات الإعلامية أيضاً. فهذه

الشركات والمؤسسات لا تلاقي صعوبات تذكر في الإبقاء على المجتمعات في حالة من المجاعة الذهنية والمعيشية لتقوى على توجيهها وتسخيرها في خدمة أغراضها وأطماعها. وبهيمنتها العلمية والتقنية تسعى لإنقاذ نظام المجتمع الرأسمالي من أزمته الخانقة الموجودة - 2 .اتخاذ البطالة الموجودة لحالة مزمنة تتفاقم باضطراد، الأمر الذي يشير إلى الابتعاد عن العملية الاجتماعية وإفلاس المجتمع - 3 .تفشي المجاعة في كثير من مناطق العالم، وتكدس زيادة العرض بلا حدود - 4 .التضخم العشوائي للمدن التي تزيد من الفوضى الموجودة، وتبضيع المجتمع برمته يفتح الطريق أمام السرطنة الاجتماعية.

- 5زيادة الشرخ الموجود في العلاقة ما بين الطبيعة والمجتمع، جراء تلوث البيئة ودمارها، تمزق طبقة الأوزون، تلوث المياه والهواء، الاقتراض المفرط للكائنات الحية، وازدياد خطر الأسلحة النووية - 6 .هذا ومن الضروري رؤية الانفجار السكاني كثمرة لبنية النظام القائم. فسياسة النسل ترتكز إلى مبدأ "كلما قلت قيمة الإنسان، كلما تكاثر وكثر - 7 ."تعاني العائلة أكبر حالة تمزق في تاريخها. فقرابة نصف الزيجات تبطل، وكأن عمر "الزواج المقدس" قد انتهى. والرأسمالية تضع الفرق الأكبر بالنسبة لمفهوم "الجنس" في النظام، بحيث يكاد لا يبقى أي عضو في المرأة إلا ويُبَضّع من جهة، وتستخدم كأداة دعاية وإظهار ليقبع شرف المرأة في القاع عبر الإباحية الجنسية من جهة أخرى. وبقدر ما يرتبط محو المرأة من المجتمع بالتطورات الهرمية والطبقية الحاصلة طيلة التاريخ الحضاري، فهو منوط أيضاً بإعلاء الرجل من مرتبة المجتمع الذكوري المهيمن، وتحول الرجل في البيت إلى "إمبراطور مستبد صغير."

هذا وتنعكس شدة وطأة النظام على دنيا الأطفال أيضاً. فالأطفال السابحون في عالم الخيال مناقضون جذرياً لعالم النظام في الحسابات الجليدية. أما العجوز الحكيم الذي كان يلقى الاحترام سابقاً، فقد غدا اليوم عبئاً ثقيلاً ومادة لا نفع منها - 8 .ومن جانب آخر، فالحالة النادرة للأخلاق الاجتماعية مؤشر آخر على اللاأخلاقية العامة. فحالة الأخلاق المستهلكة تكاد تؤدي إلى فردية محررة من قيودها وقيم اجتماعية فاسدة. أما المنفعة العامة، فتفقد مضمونها كلياً- 9 .

من ناحية أخرى، تشكل الدول القومية المؤسسة الأكثر تعرضاً للمخاطر جراء توسع الإمبراطورية الأمريكية. فالدول المتوسطة الحجم والأصغر منها، والتي كان من المفروض أن تصبح ولايات ضمن دولة واحدة منذ زمن بعيد، تشبه في مساعيها من يبحر عكس التيار. وقد تعترف بتبعيتها من جوانب عديدة، وتتخلى عن غرورها القوموي لتمتثل لقواعد العولمة. وما من طريق آخر أمامها.

- 10أما المفاهيم اليسارية القديمة والحديثة، والحركات الأيكولوجية والفامينية، واجتماعات بروتو ألاغرا التي ظهرت في الماضي القريب؛ فتفتقر جميعها للكفاءات والقدرات التي تُمكّنها من استيعاب الفوضى وتخطيها .هكذا تبرز أمامنا ثلاث مستويّات متداخلة: المستويّة الأولى هي حالة الفشل الذريع لجناح السلطة القتالية. المستويّة الثانية والمناقضة تماماً للأولى هي نظام الحياة الحرة لمجتمع الجماعات المؤلفة من الشعوب والكلانات والقبائل والعشائر المتسمة بلغاتها وثقافاتها المتشابهة، والمناهضة لأوليغارشية السلطة القتالية المتقمصة لستار الهرمية والدولة. والمستويّة الثالثة هي حالة "السلم والاستقرار"، والتي تتضمن حالة من التوازن بين الأطراف المعنية بتوجهها نحو الوفاق والتحالف من خلال مختلف أنواع الاتفاقات المُجمَع عليها كشرط لا مفر منه. أما المستويّة الرابعة الخالية من مشكلة "الحرب – السلم"، فلا تتكون إلا بزوال الشروط التي أبرزت الطرفين إلى الوسط .أما الحلول المرتقبة لهذه المشاكل المتفاقمة، يمكننا إيجازها على الشكل التالي:

- 1ستُظْهِر الرأسمالية العالمية في مرحلتها الجديدة إرادة ووعي كافة الشعوب والمجموعات المشكّلة لها اعتماداً على هوياتها وثقافاتها الذاتية، وستبحث في الحلول المحلية "مافوق القومية" وتنظمها وتطبقها على أرض الواقع. فطراز السلوكيات المشاعية والديمقراطية التي سلكتها الشعوب طيلة التاريخ، يُخوّلها لتخطي الفوضى القائمة في حال تم تعزيزها بالحداثة نظرياً

وتكتيكياً - 2 .ارتباطاً بذلك، إنْ لم تؤخذ الحبكة الأخلاقية أساساً، فلن يجد أي تناقض فرصته في الحل. فالأخلاق الاجتماعية هي ضمير وفؤاد تسيير المجتمع لذاته. والمجتمع الحر هو مجتمع أخلاقي.

- 3إن تلبية متطلبات الشعوب في الحرية الحقيقية والمساواة لا تكون عبر شن الحروب، أو باستنهاض الجماهير بمناهج وشعارات تتخذ من الدولة والاشتراكية القومية ومن تحرير الوطن والدين أساساً لها. ذلك أنه كلما ازداد نفوذ الدولة تقلصت الديمقراطية، وكلما اتسع نطاق الديمقراطية تقلصت الدولة. ومن جهة أخرى، كلما تطورت الديمقراطية تطورت الحريات معها. ومع تطور الحريات تتولد المساواة. أي أن الديمقراطية هي الواحة الحقيقية التي تزدهر فيها الحرية والمساواة- 4 . سيتم تطوير تنظيم المجتمع الديمقراطي على شكل شبكة اجتماعية واسعة، بدءاً من الإدارات المحلية الديمقراطية حتى مشاعات القرى، ومن التعاونيات حتى منظمات المجتمع المدني، ومن حقوق الإنسان إلى حقوق الطفل والحيوان، ومن حرية المرأة إلى المنظمات الأيكولوجية والشبابية، وتأسيس الأحزاب السياسية المتمحورة حول السياسة الديمقراطية. ولدى الخروج من الفوضى العارمة يعتبر العمل بـ"المؤتمرات الشعبية" من المهام الأساسية لكل مجموعة شعبية، باعتبارها ليست بديلة للدولة. ويكون واجبها المراقبة، وسن التشريعات، وتشكيل المؤسسات اللازمة لتلبية متطلبات المجتمع الديمقراطي على صعيد حق الدفاع الذاتي والمشروع، وعلى جميع الأصعدة السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية والعلمية والفنية - 5 .إن الحركات الاجتماعية والفامينية والأيكولوجية بحاجة شديدة لطرح حلول ونقاشات معنية بالتكتيكات المحلية الخاصة، وفهم التوجهات العامة للمجتمع الأيكولوجي الديمقراطي والتحرري الجنسوي على الصعيد العالمي، والتخلي عن المواقف والسلوكيات النظرية والتكتيكية والحلول الهادفة إلى السلطة، والتي مفادها "إما هدم الدولة، أو الاستيلاء عليها - 6 ."هذا إلى جانب أهمية وقوف المرأة تجاه الهجوم الأيديولوجي للرجل، وأن تتسلح بأيديولوجيتها التحررية المتجاوزة لنطاق الفامينية بمصدرها الرأسمالي، وأن تعرف كيف تعزز قدراتها الذهنية الطبيعية والتحررية في الميادين الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية.

- 7يتميز الاقتراب بخصوصية أكبر من فئة الشباب خلال الكفاح الديمقراطي بأهمية كبرى. فهي تتميز ببنية ديناميكية متفتحة لكل ما هو جديد. لذا، يتوجب تعبئة الشبيبة بتعليم اجتماعي خاص بها، بحيث يجنبها، وينقذها من الشراك المنصوبة على دربها. مقابل ذلك، فهي تتميز بجرأة مقدامة، حيث لا يستعصي عليها النجاح في أي واجب، إنْ هي استوعبت الأهداف والأساليب المؤدية إليها.

- 8إن مساهمة الديمقراطية من الناحية الاقتصادية موضوع له ثقله البارز. فإن كان نظام الديمقراطية سارياً في المجتمع، لا يمكن احتكار القيم الاقتصادية فيه، ولا ترك الأفراد يتخبطون في عقم الإنتاجية. وقد برهنت الكثير من البحوثات على العلاقة الكامنة بين الديمقراطية والعطاء والتطور الاقتصادي. والإنتاج الذي يلبي احتياجات الشعب الحقيقية، هو العامل المؤثر الأساسي في تأسيس التوازن بين العرض والطلب.

- 9هذا ويشكل العلم والفن أرضية ذهنية أساسية لتخطي مجتمع الفوضى والأساليب التعليمية والتربوية والفنية المعتمدة على إتْباع الفرد بالدولة واغترابه عن المجتمع والبيئة، وبالتالي هضم وإحياء براديغما علمية وفنية جديدة تعَرِّف الفرد والمجتمع على حقيقتهما التاريخية وتنقلهما إلى المستقبل الواعد، مع صون حرية اللحظة على خلفية ثورة ذهنية حقيقية.

- 10ولمواجهة الفوضى العالمية الرأسمالية سيتم الوصول إلى حضارة الشعوب العالمية الديمقراطية على أساس احترام العقاوماتية السابقة والسير نحو الحرية والعدالة والديمقراطية أكثر من أي وقت مضى.

التتمة في العدد القادم

الشهيد العربي

(عـــزيـــز)

بات رمزا منقوشاً في وجدان الكرد

كورجان كومينا

الاسم الحقيقي: نادر حسن شيخ حسن.

الاسم الحركي: عزيز.

اسم الأب: حسن.

اسم الأم: طيبة خليفة.

مواليد: قرية ميريامين - عفرين ١٩٦٤

تاريخ التعرف على الحزب: ١٩٨٣

تاريخ الانضمام: ليبيا ١٩٨٥

تاريخ الاستشهاد: آمد ١٩٨٦

الشهيد عزيز في بدايات الثمانينات

مثلما لكل زمن رجاله، بـكل تأكيد، لكل ثورة أبطالها وصانعوها، بـهم بـدأت، وكانت الخطوة الأولى، واستمرت نحو تحقيق أحـد المستحـيلات الثلاث عند العرب، وهي الخِلّ الوفي، وبها استمرت الأخوة التي طالما أرادت الأنظمـة دق

إسفين التفرقة والبعد فيها، لتحقيق مصالحها، إطالة أمد ديمومتها، من وراء سياسة "فرق تسد"، التي لا تعرف، ولا تعطي أي معنى للأخلاق الإنسانية والرابطة الأخوية، التي طالما عُرِفَت بها منطقة الشرق الأوسط. فكانت اللحمة عظيمة بين كافة مكونات الشعوب في هذه المنطقة من كرد وعرب وأرمن وترك وفرس و... لكن الأنظمة، وبكل أجهزتها وجبروتها عملت، ومنذ عقود، على الفصل بين هذه الشعوب، بغية استمرار مصالحها السلطوية، وزرع الفتنة بين الشعوب، كي تلهو بنفسها، وبذلك يتحقق الهدف الاول من مخطط ديمومة السلطة. وفوق كل ذلك، تغلبت إرادة الشعوب على هذه السياسات غير الأخلاقية، وعملت الشعوب، وبكل عظمتها، على تأمين ديمومة قيمها الحضارية في التعاون البنّاء فيما بينها، من أجل ترسيخ مبدأ الأخوة، وتعميقه فيما بينها.

الرفيق عزيز من اصول عربية... ما الذي اتى به الى هنا؟ وما هو هدفه؟... وكيف لشخص عربي ان ياتي ويقاتل من اجل الكرد؟

بدأت حركة الحرية من أجل الشعب الكردي من شمال كردستان، لتنتشر في كافة الأجزاء، فتكسر حدود الخوف والهلع التي صنعها الاستعمار. ولتتمكن من جذب أبناء القوميات التي شاركتنا في تحقيق الإنجازات التاريخية لمنطقة كانت يوماً حاملة لراية الحضارة في العالم، وكانت الخطوة الأولى بانضمام الرفيق حقي قرار لقاطرة الحرية التي انطلقت من كردستان واستشهاده لأجل انتصار الحقيقة، وضحى بنفسه، ووضع اللبنة الأولى لتشتعل ثورة الحقيقة في كل مكان. أما الخطوة الثانية فكانت من نصيب الرفيق كمال بير، التركي الأصل، وبعدها جاءت الخطوة الثالثة في الثورة الكردستانية، والتي كانت من نصيب الرفيق عزيز، العربي الأصل، وهنا تبدأ ذكرياتي وحكايتي معه...

لا... ليست ذكرياتي، بل تاريخي، وحقيقتي، التي لا يمكن نسيانها البتة، مهما طال عليها الزمن، لأنها باتت حقيقة الشعبين الكردي والعربي في كل مكان من منطقة الشرق الأوسط، والتاريخ الخفي لملايين الشعوب، التي عشقت الحرية يوماً ما، وما زالت متعلقة بها، علّها تعيش ذلك اليوم في زمان ما، ومكان ما.

هذه هي الحقيقة، التي سوف أدونها من خلال هذه السطور، لكي تحتل مكانها في قلب كل إنسان، لأنها الحقيقة التي نبحث عنها، والمخفية تحت ستار سلطة الحكام الممزقين لجسد الوحدة بين شعوب هذه المنطقة. أجل، ستكون تاريخاً وحقيقة وذكريات، وكل شيء، لأنها بدأت مع الرفيق عزيز، ولكنها ما زالت مستمرة إلى الآن بروح وقلب ملايين الكرد والعرب والترك وغيرهم من الشعوب.

الكلمة الأولى بدأت على سفوح جبال زاغروس، والمهمة كانت، القيام بالنضال الدعائي بين أبناء الشعب الكردي، وعقد الاجتماعات الجماهيرية، وجمع التبرعات المالية، والقيام بالعمليات العسكرية، والتعرف على جغرافية المنطقة. ضمت مجموعتنا العديد من الرفاق؛ أردال، مصطفى يوندم، خلخلي كمال، بروبو غاندجي كمال، وعزيمة شيخ موسى وغيرهم.

كنا في منطقة تمتد من "لوينة" حتى منطقة "كري سبي"، وفي الوقت عينه، كنا نحتاط لمجيء الشتاء، من تخزين للمؤن والحطب وكافة المستلزمات، فضلاً عن التحضيرات العسكرية. عددنا كان قليلا جداً، ولم يكن لدينا أية مشكلة،

إذ أن مجموعتنا ذات صيت قوي على الصعيدين العسكري والعملي. دخلنا جنوب كردستان عام ١٩٨٥، عائدين من هكاري الى منطقة كوميتا الواقعة على الحدود بين جنوب كردستان وشمالها. لم أعد أذكر سبب رجوعنا آنذاك. كان ذلك في نهاية ايلول وبداية تشرين الاول من عام ١٩٨٥، وأثناء تحضيرات الخروج من هذه المنطقة، جرت عملية "شكفت رشي". فتحولت المنطقة برمتها إلى منطقة عسكرية، حيث نصب العدو كمائنه في معظمها، وازدادت حدة التمشيطات العسكرية، وربما الصدفة هي التي أنجتنا من تلك الكمائن.

كوميتا، القريبة من "الزاب" و"قرية هدريش" و"يك مالة" و"حفتانين"، وقريبة من "جوقورجة، "بيكوفا، بيت الشباب, اولودرا"، هي منطقة مشهورة في جنوب كردستان بجغرافيتها الوعرة. أي أنها تتوسّط الكثير من المناطق والقرى الإستراتيجية والمعروفة بصعوبة طرقها ومسالكها الوعرة جداً، ولا يمكن لأي شخص عبورها، ومن الصعب على العدو الوصول إليها. ويمكننا الحديث لساعات طويلة عن روعة جداولها وكثافة أشجارها. في نقطة تمركزنا، ثمة تواجد كثيف للرفاق، من بينهم: "معصوم قورقماز: عكيد"، "محمد سكفات: بدران"، "مصطفى يوندم: أردال"، سليم خوجة، "دوران كالكان: عباس"، "كور جمال"، "ترزي جمال"، "كسيرة يلدرم: فاطمة"، "الدكتور باران"، "حجي زنار"، "بروباغاندجي كمال"، ومن الرفيقات: "ساكينة بير"، "جاهدة، بهار، ايسال". وفي منطقة "سيفي"، عام ١٩٨٥، كانت قمة استغرابي ودهشتي، التي أعجز عن وصفها، وهي تعرُّفي على الرفيق عزيز، العربي الأصل، من محافظة حلب السورية. وبدأت الأسئلة تنهال عليَّ بغزارة: الرفيق عزيز من أصول عربية... ماذا يفعل بيننا؟ وما الذي أتى به إلى هنا؟ وما هو هدفه؟...، باختصار، كيف لشخص عربي أن يأتي ويقاتل من أجل الكرد؟، ورغم الصعوبة التي كان يلاقيها في التفاهم مع محيطه الجديد، لافتقداه عنصر اللغة الكردية، وهذه مسألة

لا يمكن الاستهانة بها .حنطيُ البشرة، يحمل الكلاشينكوف في عناق دائم، وكأنه لا يود الابتعاد عن بندقيته ولو لبرهة. بقينا مع بعضنا لفترة هنا، ولم يكن وارداً في ذهني بأن الأيام ستمد بيّ لهذه اللحظات، كي أسرد هذه الحقائق والوقائع التاريخية، لأن المكان الذي كنا نتمركز فيه، كان محاطاً بالقوات العراقية من جهة، والجيش التركي من جهة أخرى. كانوا يقصفوننا بالأسلحة الثقيلة بين الحين والآخر. في هذا المكان، وحين كان الرفيق عزيز يودُ التكلُم عن شيء ما، كنّا نستعين بالرفيق حجي زنار، للترجمة. ولكن، بشكل عام، كانت لغة الإشارة هي الأكثر تداولاً بيننا وبين الرفيق عزيز، لأن حجي زنار لم يكن متواجداً في المكان بشكل دائم.

الأممية لها جانب علمي ايجابي، فمثلاً، قرار إعلان PKK حزباً سياسياً صدر بعد شهادة الرفيق حقي قرار، وهو من أصول تركية. لذا، فوجود الرفيق عزيز، باعتباره عربياً، على ذرى جبال كردستان، دليل على أممية حركتنا. وكان تشي غيفارا، الذي ساهم في حرب التحرر الكوبية، وانضم فيما بعد إلى الحركة البوليفية، كان دائم الحضور إطار أحاديث الرفيق عزيز، وكانت الأممية محور النقاش بين الرفيقين كمال وبدران والرفيق عزيز طيلة أوقات الفراغ، وحتى في التدريب.

شخصياً، لم أكن افهم معنى الأممية كمصطلح وقتئذ، لأن الدولة لم تكن ترعي أي اهتمام للتعليم في منطقتنا "بوطان"، ولأنني درست حتى الصف الخامس الابتدائي فقط، لذلك، كان هناك الكثير من المصطلحات التي لم أكن أعلم ماهيتها وكينونتها وإلى ماذا ترمز. وسعيت بكل جهدي إلى فهمها بعد تعرفي على الرفيق عزيز. وعرفت أنه، مثلما يحق للثورة الكوبية والبوليفية بأن تفتخر بـ"تشي غيفارا"، فإنه يحق للكرد أيضاً أن يفتخروا ويعتزُوا، بأنه بات لهم أيضاً رموز أمميّة يتباهون بها، كالرفيق حقي قرار، والرفيق عزيز. وفي الوقت عينه، هو مصدر فخر واعتزاز، للشعب العربي، وكافة شعوب الشرق الأوسط.

ولأن الرفيق عزيز كان غريباً عن واقعنا، وعن واقع الكريلا وطبيعة كردستان، فإنه كان يلاقي صعوبة كبيرة، وخاصة في مجال التحدث والتفاهم. لم يكن يعلم من اللغة الكردية سوى بعض كلمات كـ"روج باش، تو جاوايي، أز باشم، هه رن، وه رن"، وبالمقابل، لم نكن نحن أيضاً نلمُ باللغة العربية، عدا بعض الكلمات "صباحلخير (أي، صباح الخير)، فضل (أي، تفضل)، شلونك (كيف حالك)، أنتلحرس، (أنت حارس)". كنا نعاني من التحدث مع الرفيق عزيز بلغته العربية. وما كان يلفت انتباهي في انضمام الرفيق عزيز لثورتنا، أن هناك بعض الشعوب العربية تحت نير الاستعمار، كالشعب الفلسطيني!. وحسب ما فهمت منه، وحسب تعاطيه وأدائه، أراد أن يثبت بأن الشعب العربي صديق الشعب الكردي. فكيف انضمَ أكراد إلى الثورة الفلسطينية، كذلك أراد الرفيق عزيز أن يعبّر بانضمامه إلى الثورة التحررية الكردستانية عن مدى متانة العلاقة الكردية – العربية. باختصار، كان مناضلاً أممياً. معظم نقاشات الرفيق عزيز مع الرفاق كانت تدور حول معنى حرب الأنصار، وجغرافية كردستان، والأخوّة العربية – الكردية. وكان يتخذ من الرفيقين كمال بير، وحقي قرار ودوران كالكان مثالاً وقدوة له.

حياة الأنصار كانت ومازالت مقدسة بالنسبة لنا، لأنها تعني خلق الإمكانيات من اللا شيء. فقلما كنا نتناول ثلاث وجبات في اليوم،

والتي والتي كانت تعتمد على أشياء "طحين، سمن، سكر، شاي". حتى تحضير الخبز كان يتم بطريقة بدائية، لكن بقيت حياتنا مليئة بالمعنويات العالية ومفعمة بالإرادة. وكان الرفيق عزيز يشارك في كافة الأعمال اليومية، كتحضير الطعام والخبز، حيث يذهب عدد من الرفاق لجلب الماء، وآخرون لجلب الحطب، وآخرون يحضّرون العجين على قطعة من النايلون البالي، والبعض يشعل النار لتسخين عدد من الأحجار، لأن إنضاج الخبز كان يتم على قطعة الحجر الحامية. كان الرفيق عزيز مشاركاً في الحياة التنظيمية بإرادة ووعي عظيمين، ولا يقبل النواقص بتاتاً، وينبّه الرفاق على ذلك، خاصة ضمن الاجتماعات. مثلاً، حين ينادي الرفاق بعضهم البعض، يبدؤون بكلمة رفيق، التي لها قيمة معنوية خاصة عندنا، وتشير لتجاوز الكثير من الفوارق بيننا، وأي شخص لا يستخدم كلمة "رفيق/هفال" كان الرفيق عزيز يعبّر عن عدم ارتياحه من ذلك، ويقول: "لسنا في مجتمع قروي وحياة بسيطة، وأساس قوتنا هو التنظيم واحترام الآخر، وكلمة رفيق هي أساس الاحترام فيما بيننا"، لذلك كان يحثّهم على استعمالها باستمرار. كذلك في مسألة الحراسة، إذ كان بعض الرفاق لا يتعاطون بشكل جديّ معها، فكان ينتقدهم قائلاً: "لا نذهب للحراسة من أجلنا فقط، بل من أجل حماية الشعب. فإن لم نحافظ على أنفسنا، من سيحمي ويقود هذا الشعب؟". معظم أحاديث ونقاشات وآراء الرفيق عزيز في الحياة اليومية كان يترجمها، الرفيق حجي زنار من ماردين، إن كان موجوداً، اذ كان يلمّ بالعربية بشكل بسيط .في أحد الأيام، ناداني الرفيق معصوم قورقماز (عكيد)، وقال: "هناك مجموعة من الرفاق في منطقة هكاري، وعليك الذهاب إلى هناك، والإتيان بهم". فقلت: "تمام، إنني جاهز لهذه المهمة، وبمقدوري الذهاب في أي وقت ترونه مناسباً". وفي اليوم الثاني، قال لي الرفيق عكيد: "هل أنت جاهز للذهاب"، فقلت: "نعم". فقال: "جيد، جهز نفسك للذهاب هذه الليلة، وان الرفيقين عزيز وروجهات سيذهبان معك". هنا، اقشعرّ بدني، وقلت في قرارة نفسي (الرفيق عزيز! كيف سيذهب معي في هذه المهمة الصعبة والشاقة؟ وكيف سنتفاهم طيلة مسافة الطريق؟!)، وبدت على وجهي علائم الحيرة. هنا، فهم الرفيق عكيد ما كان يدور في خلدي، فقال مباشرة: "نعم، الرفيق عزيز سيذهب معك، كي يعتاد على حياة الأنصار، ويخرج من عقدة الغربة، ويحسّ أنه واحد منا". ومع غياب الشمس، اتجهت والرفيقين عزيز وروجهات صوب الرفيق عكيد، وكان الرفيق عباس جالساً بجانبه، ممسكاً بكأس الشاي، ويدخّن لفافة تبغ. فقام الرفيق عكيد بتوضيح مهمتنا قائلاً: "هناك بعض الصعوبة في ذهابكم، خاصة أثناء قطع الحدود، وفي المنطقة الفلانية، عليكم اتخاذ التدابير والحيطة، كي تتجنّبوا كمائن العدو". وترجم الرفيق حجي زنار للرفيق عزيز، حديث الرفيق عكيد. هنا بدت معالم الفرحة على وجه الرفيق عزيز، خاصة، أنه سيذهب في مهمة صعبة وشاقة، وأحسّ بأنه بات محلّ ثقة الرفيق عكيد. وارتسمت ابتسامة خفيفة على شفتَي الرفيق عباس، وكأن عدوى الفرحة انتقلت إليه من الرفيق عزيز، الذي كان يود قول الكثير، وببعض حركات الوجه، عَبّر عمّا كان يجول في خلجاته.

ذهبنا لتحضير أنفسنا للمهمة، قمت بتحضير بعض السكر والشاي والسمن لأخذه معنا، لأنها الوجبات الأساسية التي لا يمكننا الاستغناء عنها. في هذه الأثناء، جهز الرفيقان عزيز وروجهات نفسيهما، وذهبنا معاً لتوديع الرفاق، وهذا أحد طقوس

حياتنا أثناء الاتجاه للقيام مهامنا، فأي مجموعة تذهب في مهمة، يصطفُّ الرفاق الآخرون لتوديعها. بحلول الظلام، خرجنا من النقطة متوجهين إلى منطقة هكاري، وكان الرفيق عزيز خلفي مباشرة، وبعده الرفيق روجهات. لأنني قلت للرفيق روجهات: "ليكن الرفيق عزيز بيننا، كي نستطيع إنقاذه، حال تعرضنا لأي مكروه". تابعنا مسيرنا حتى صرنا قرب نهر خابور، وعندما اقتربنا منه، قلت للرفيق روجهات: "انتظر أنت والرفيق عزيز هنا، حتى أجتاز النهر، وأستطلع الطرف الآخر منه، إن كان ثمة كمائن أم لا. وحسب إشارتي، إما أن تجتازا النهر، أو أعود إليكما"، وقلت: "لا تخلعا أحذيتكما وجواربكما، كون هذه المنطقة خطيرة، والعدو ينصب الكمائن هنا باستمرار". اجتزت النهر، واستطلعت الطرف الآخر، ولم أجد شيء، فناديتهما. تابعنا طريقنا متجهين إلى الأعلى في درب وعر جداً. وبعد مسير ساعة، قلت للرفيق روجهات "بمقدورنا أخذ قسطاً من الراحة، لاجتيازنا المنطقة الخطرة". جلسنا، ووضعت يدي على كتف الرفيق عزيز شاداً إيَّاه نحو الأسفل، أدعوه للجلوس. هذه كانت طريقة تفاهمي معه. خلعت حذائي وجواربي، وأشرت للرفيق عزيز كي يفعل ذلك، لتجفَّ بعض الشيء. وبعد الاستراحة، تابعنا مسيرنا بين الجبال والوديان الوعرة، والظلام الحالك يلفُنا. تراءى لنا مجموعة من الأشخاص ملتفين حول النار، فقلت للرفيق روجهات، أن يبقى والرفيق عزيز في مكانهما، كي أذهب واستطلع الأمر. وقلت للرفيق روجهات: "إن لم آتِ، فهذا يعني أنهم أعداء، وبمقدوركم أن تطلقوا النار عليهم. فتخندق الرفيقين في مكان آمن، وذهبت إلى القرب من تلك المجموعة، وحين اقتربي منهم، علمت أنهم مجموعة من المهربين الكرد، الذين يقتاتون على التهريب بين شمال وجنوب كردستان. اقتربت أكثر، ألقيت التحية عليهم. علموا أنني رفيق من الأنصار، ودعوني إلى شرب الشاي وتناول العشاء معهم، فقلت لهم: "لا، إننا في عجلة من أمرنا، وسنتابع مسيرنا". عدت للرفيقين، وقلت لهما: "علينا متابعة طريقنا، فهم مجموعة من المهربين، ليس إلا."

تابعنا طريقنا بعيداً عنهم، فلا أمان للمهربين، واستمرت مسيرتنا حتى الساعة الرابعة صباحا تقريباً، حتى وصلنا إلى القرب من قرية "كزوانكه". وقلت: "سنبقى هنا، كي نستطلع القرية". فذهبت لجمع بعض الحطب لنشعل النار، ونستريح من عناء المسير. ولشدة العناء والتعب، لم انتبه أنني قد أشعلت النار بالقرب من جذع شجرة (سنديان) يابسة، وإذ بالنار تلتهم الشجرة، وبدأ الرفيق عزيز والرفيق روجهات بالضحك، وبقينا على هذه الحالة بعض الوقت، ونسينا التعب والإرهاق الذي انتابنا في الطريق، وقلت للرفيق روجهات "اجلب إبريق الشاي لتحضيره". وحضّر الرفيق عزيز الخبز والسمنة التي كانت معنا، وبعد تناولنا الطعام، واخذ قسط من الراحة، واستطلاعنا للقرية مع بزوغ خيوط الشمس الأولى، لم يكن هناك أي شيء غير عادي يلفت الانتباه، فقلت للرفيق روجهات: "سنمكث هنا إلى المساء، وبعدها سنتابع طريقنا، وعلينا تبادل نوبات الحراسة في فترة الاستراحة."

في المساء، دخلنا القرية، وذهبنا إلى بيت المختار، الذي استقبلنا بفرح وسرور. وبعد أن قدم لنا العشاء، سألت المختار: "هل الرفاق جاؤوا إلى هنا أم لا؟" فقال: "الرفاق لم يأتوا إلى هنا منذ فترة، ولكن، ربما يأتون غداً أو بعد غد". وبعد أخذنا قسط من الراحة، وعلى الرغم من إصرار المختار بالمكوث تلك الليلة عندهم، لكننا عمدنا إلى الخروج من القرية، كون المبيت في القرى، لم يكن من

الأساليب التي يعتمد عليها الأنصار. وقلت للمختار "سنذهب لمكان بعيد من هنا، وسنعود فيما بعد". في تلك الأثناء، جلس الرفيق عزيز صامتاً، دون أن ينبس ببنت شفه، فلفت ذلك نظر المختار، وراح يسألني: "لماذا لا يتكلم الرفيق الذي معكم؟" وحين قلت: أنه ليس كردي، بل عربي، ارتسمت على وجه علائم التعجب والدهشة قائلاً: "عربي!!؟". تفاعل كثيراً، وبعد ان حضَّر لنا بعضاً من الطعام، خرجنا متوجهين إلى النقطة التي كنا فيها ليلة أمس. وبقينا هناك حتى مساء اليوم الثاني، ورجعنا إلى القرية، وبينما كنا جالسين في بيت المختار، جاء الرفاق (الرفيقة عزيمة) إلى هناك، واستقبلناهم بحرارة، معانقين بعضنا، وراح كل منا يسأل الآخر عن أوضاعه وأحواله، أوضاع الرفاق الآخرين. وحين سألوني عن الرفيق الذي معنا، قلت: إنه الرفيق عزيز، عربي من سورية، وأنه أول عربي ينضمُّ لصفوفنا. ذكر الرفاق حينها أسماء الرفاق المنضمين إلينا من أصول تركية. وأشاروا إلى الرفيق عزيز قائلين: "أنت تشي غيفارا" كردستان، مشيدين بأمميته وأهمية ما يحمله انخراط الشبان من غير الكرد الى صفوف حركة التحرر الكردستانية في الشرق الأوسط. قلت للرفيقة عزيمة: "علينا أن نعود مساء الغد، وعليكم أن تكونوا جاهزين، وأن تأخذوا التدابير اللازمة."

خرجنا من القرية دون علم للقرويين. وبعد أن مكثنا تلك الليلة في إحدى الأماكن، وبعد الاستطلاع الصباحي، واتخاذ التدابير اللازمة، تحركنا متوجهين صوب المعسكر الذي يمكث فيه الرفاق. في الطريق، وعلى الرغم من متاعبه لشدة الظلام، وصلنا لعند الرفاق الساعة الرابعة صباحاً، وذهب كل منا إلى إحدى المجموعات كي يخلد للراحة والنوم. وفي اليوم الثاني، حين استيقظ الرفاق، وعلموا بمجيئنا، فرحوا كثيراً لوصولنا بسلام. نادانا الرفيق عكيد، وأبلغنا سروره لوصولنا بسلامة مع الرفاق الآخرين.

بعد فترة، حصل فرز جديد، فذهب الرفيق عزيز إلى منطقة هكاري، وذهبت أنا إلى باطمان، وكان ذلك في عام ١٩٨٥. وانقطعت أخبار الرفيق عزيز عني. وفي عام ١٩٨٨، التقيت بالرفيقة عزيمة، وسألتها عن أوضاع الرفيق عزيز، فقالت لي: "انه استشهد في صيف عام ١٩٨٦، بعد أن هرب أحد الرفاق واستسلم للعدو، وأعطاهم معلومات عن مكان تواجدنا، وقام العدو إثر ذلك بحملة تمشيطية في المنطقة. وأثناء الاشتباك الذي جرى بين الرفاق والجيش التركي، استشهد الرفيق عزيز ببطولة لا يمكن وصفها. وأصبح الرفيق عزيز رمزاً وروحاً في قلب كل الذين عاشوا معه، وفي وجدان كل من سمع عنه. نعم، استشهد الرفيق عزيز، ولكنه ما زال حياً في كل مكان حولنا. استشهد الرفيق عزيز، العربي الأصل، بعد أن قام أحد رفاقه بخيانتهم!. هذه هي جدلية شعوب الشرق الأوسط. فالأضداد تعيش مع بعضها متداخلة؛ المقاومة والخيانة، الحياة والموت، الخير والشر... ولكن الذي لا يمكن وصفه، هو وجود وباستشهاد الرفيق عزيز من أجل الكرد، ستبقى روحه في قلب كل كردي، وسيظل اسمه محفوراً في وجداننا أبد الدهر.

***كورجان كوميتا، من منطقة شرناخ، وهو أحد الرفاق القدامى الذين عاشوا تلك المرحلة، والرفيق الوحيد الباقي على قيد الحياة من مجموعة الشهيد عكيد، وبقي مع الرفيق عزيز بعضاً من الزمن.**

شهداء حملة (Êdî Bes e)
رُسلُ الحريّة وبشائرُ النصر

قدر الشعوب المضطهدة، الساعيةِ لنيل حريتها، والخلاص من نيرِ الظلم والغبن والإنكار، ألاّ تبخلَ بتقديم الغالي والنفيس على مذبح الحياة الحرّة الأبيّة الكريمة. وهكذا كان ولا زال الشعب الكردي، في كافة أرجاء كردستان. والناظر إلى تاريخ هذا الشعب المقاوم الحرّ، يخلصُ إلى نتيجة مفادها: إنه من الشعوب الأكثر جوداً وكرماً وسخاءً في معارك النضال والكفاح من أجل الحريّة والعدالة والمساواة والسلام، ولم يتوانَ عن تقديم قوافل الشهداء من خيرةِ بنيها وبناتها، عرابينَ توقٍ حارٍّ لمعانقة الحريّة. فالكرديُّ الحرُّ الأبيُّ، يأبى أن يكون عبداً خانعاً ذليلاً، تحت أقدام جلاّديه. وهيهات أن ينال منه الطغاة، إنْ هُم ألقوا به في غياهب حقدهم الأعمى، كما فعلوا مع المناضل الكبير والقائد الكردستانيّ الأبيّ عبد الله أوجلان، ويفعلون مع رفاقه وتلاميذه في السجون البعثيّة السوريّة، والطورانيّة التركيّة، والخمينيّة الإيرانيّة.

في غربي كردستان، ومع التباشير الأولى لحركة الحرية الوطنية الكردستانية المعاصرة، بقيادة حزب العمال الكردستاني، التفَّ أبناء الشعب الكردي في هذا الجزء الحبيب من الوطن الكردستاني، رجالاً ونساءً، شيباً وشباباً حول هذه الحركة، وناضلوا ويناضلون في صفوفها، وقدّموا في هذا الدرب العظيم أكثر من ٥٠٠٠ شهيد، ومثلهم جرحى. ولم تتوقف المسيرة، بل زادت زخماً وعنواناً وعزيمة، حتى بعد اعتقال القائد أوجلان، في المؤامرة الدنيئة والخسيسة، التي تكالبت وتواطأت فيها كل قوى الشرّ والظلم والعدوان في تخطيطها وتنفيذها، لينالوا من عزّة وكرامة هذا الشعب المناضل، ففشلوا، وخاب حقدهم.

تحالف النظام السوري والتركي والإيراني، بعد الجهات الكرديّة المشبوهة على هذه الحركة، فارتدّ كيدهم إلى نحرهم. ارتمى النظام السوري في أحضان الجنرالات الأتراك الفاشست، يتوسّل أن يشفعوا لهم لدى إسرائيل وأمريكا، حتى لو كانت الضحيّة هو حقوق شعب بأكمله، ودفع البلاد إلى المجهول، فما أفلح هذا النظام العنصري، (الذي تبرأ منه قيم وأخلاق وتراث الشعب العربي الحرّ)، في تليين عزيمة الشعب الأوجلاني نحو الحريّة. قام هذا النظام بقتل العشرات في الشوارع، في انتفاضة ١٢ آذار المجيدة ٢٠٠٤، وجرح المئات، وزجّ الآلاف في السجون، فازدادت إرادة الشعب الكردي صلابةً وشموخاً، شموخَ جبال كردستان. ولم تتوقف حملات المداهمة والملاحقة والاعتقال، ولم تزل مستمرّة، ولم يستطع هذا النظام إيقاف مسيرة هذا الشعب المقدام. لجأ إلى توظيف بعض المتخاذلين المهزوزين، الذين أداروا ظهرهم لدماء شهدائهم، لاهثين وراء منفعة وأنانيّة مفضوحة، وإلى بعض الخونة، من صغار النفوس والعقول، وعديمي الإرادة، لجأ النظام إلى استثمارهم وتوظيفهم، لبثّ الأفكار والشائعات المشبوهة حول جدوى النضال التحرري الكردستاني، فكانت صيحات الشعب الكردي تهزّ الأرضَ وتشقّ عنان السماء قائلة: نحن خلف شهدائنا، متمسكون بقيمهم وتراثهم، ونبراسنا القائد أوجلان. نحن مع ثوّارنا في جبال كردستان، وقائدنا معصوم قورقماز. نحن مع أحرارنا في السجون والمعتقلات، وشعلتنا مظلوم دوغان، ولن نحيد عن دربهم، مهما كان الثمن.

وكما أثبتت حركة الحرية الوطنية الكردستانية بسالتها وبطولتها في المقاومة المسلحة، ولا زالت، أكدّت بإطلاقها حملة "كفى Êdî Bes e _ في كافة أجزاء كردستان، بأن المسعى والنضال السلمي الديمقراطي يستجوب تضحيات أيضاً، فلم يبخل هذا الشعب الجسور بذلك. ونزل إلى الشوارع والميادين، في مظاهرات واعتصامات، مواجهاً بصدوره العارية رصاصَ الحقد البعثي _ الأتاتوركي، وبدأت كوكبة هذه الحملة السلميّة الديمقراطيّة مع الشهيد الشاب، وعريس قامشلو الحبيبة، عيسى خليل ملاّ حسن في ٢/١١/٢٠٠٧، حتى وصلت هذه الكوكبة إلى المدن الكرديّة في شمالي كردستان وشرقيها، ولتمرّ في كوباني الغالية، وتضمّ إليها شيخ شهداء غربي كردستان، الشهيد الكبير الأستاذ عثمان محمد سليمان، البالغ من العمر ستين عاماً ونيّف. هذا المناضل، والسياسي، والناشط الاجتماعي والوطني السوري، والأوجلاني الصلّب، قارَعَ بإيمانه وأفكاره فظاعةَ ووحشيةَ جلاّديه من جلاوزة حزب البعث، وانتصر عليهم شهيداً، تفتخر به أمّته الكرديّة في كل مكان، ويخافه قَتَلَتُه على مرّ التاريخ.

هيئة التحرير

عدنان معمو (فهرمان)

سند خليل (شيار قامشلو)

منذر حبش (فرهاد)

عزيز محمد (أشرف جيلو)

رمزي بكر رشو (آمد)

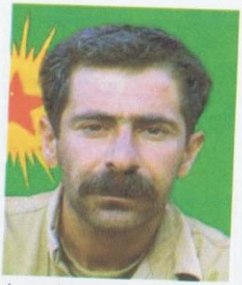
محمد صادق حمو (عزيز)

رياض شعبان (روني)

عبد الرحمن رشو (فرهاد)

محمد علي (آرتيش)

سانيا اوسو (بنفش)

أفلين باشا(روزا ديريك)

بدرخان سعدون
(زنار درباسية)

سأموت أنا العربى المولد ولتحيا أخوة الشعوب الشرق أوسطية

عثمان حجي محمد سليمان

الشهيد الثاني في حملة (كفى)

في غربي كردستان

عثمان

حجي محمد سليمان

الشهيد الثاني في حملة

(كفى)

في غربي كردستان